سنوات و أيام مع

عبد الناصر

كيف حكم مصر ؟

سامي شرف يتحدث ..

الجزء الثانى

المكتب المصرى الحديث

سنوات و أيام مع عبد الناصر

كيف حكم مصر ؟ سامي شرف يتحدث ..

الطبعة الأولى ١٤٣٩ هـ - ٢٠١٨ م



دار الكتب المصرية

فهرسة أثناء النشر إعداد إدارة الشئون الفنية

سنوات وأيام مع عبدالناصر..كيف حكم مصر ؟ : سامي شرف يتحدث إلى عبدالله إمام / سامي شرف .ـ القاهرة: المكتب المصري الحديث، ٢٠١٨ مج٢ ؛ سم

تدمك : ٩٧٨ ٩٧٧ ٢٠٩ ٣٠١ ٤

١- مصر - تاريخ - العصر الحديث - جمال عبد الناصر (١٩٥٤ - ١٩٧٠م)

٢- مصر - الأحوال السياسية

مصر - الملوك والحكام

٣- ٣- شرف ، سامي - المذكرات

أ - العنـــــوان

٩٦٢,٠٦٣

رقم الايـداع ٢٠١٨/٩١٣٨ بتاريـخ ٢٣/ ٤/ ٢٠١٨

المكتب المصري الحديث

www.almaktabalmasry.com

القـــاهرة: ٢ شارع شريـف - عمارة اللواء هاتف: ٢٣٩٣٤١٢٧

الإسكندرية: ٧ شارع نوبـــار - المنشـــية هاتف:٠٣٤٨٤٦٦٠٢

سنوات وأيام مع

عبد الناصر

كيف حكم مصر؟

سامي شرف يتحدث الى :

• عبد الله إمام

الجزء الثاني

المكتب المصري الحديث



١٢

جمال عبد الناصر

التنميــة ..
التأميـم ..



عبد الناصر و خروشوف .. صداقة ومصالح من أجل مصر

.. وكانت هناك أيضًا مصانع من «الاتحاد السوفيتي»؛ وقد كانت شروطه أنه يعطينا المصانع على ٢٠ سنة بفائـدة ٢,٥٪ تُسدد بعد بـدء إنتاج المصنع بخمس سنوات ، وكان في التعاقد مع الاتحاد السوفيتي أنه يحصل على جزء من الإنتاج مقابل إقامة هذه المشروعات....

أثناء بناء «السد العالي»، كان في مصر آلاف الخبراء السوفيت ، وبالذات في أسوان، و لم تُضبط خلية شيوعية واحدة في ذلك الوقت ، بل بالعكس كان يتردد بيننا كمسئولين أن المصريين علّموا السوفيت «مص القصب» بدل أن يتعلموا منهم الشيوعية !!

في هذا الجزء من الحوار، يتحدث «سامي شرف» عن أول خطة للتنمية وُضعت في مصر، وعن الصناعات التي أُقيمت في تلك الفترة، وكيف أنها أُنشئت بالاشتراك مع كل دول العالم.. الشرق والغرب والولايات المتحدة الأمريكية.

ويتفرع الحديث ليجيب على تساؤلات حول قرارات التأميم التي صدرت عامي ١٩٦١ و١٩٦٣، وما هي دوافعها، وهل كانت للانتقام الشخصي.

ويَكْشِف السر لأول مرة عن تفويض «جمال عبدالناصر» في أيامه الأخيرة لأحد الأطباء بأن يقوم بالحج نيابة عنه، ومن ماله الخاص، كما يتحدث عن علاقة «عبدالناصر» بـ«مصطفى النحاس» باشا، وعدد من السياسيين السابقين، وكذلك علاقته بإخوته.

وكان السؤال الأول الذي طرحته على السيد «سامي شرف» حول خطة التنمية، أول خطة تنمية في مصر والعالم العربي، في وقت لم تكن قد عُرِفَت خطط التنمية بعد. قلت له:

- **الرئيس «عبدالناصر» وضع أول خطة للتنمية في مصر.. هل يمكن أن نُلقي الضوء على هذه الخطة، وكيف وُضِعَت؟**

- قبل أن تُوضع الخطة؛ كانت هناك أبحاثًا ولقاءات واجتماعات، بين الرئيس «عبدالناصر» وبين المسئولين بالدولة في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية. ونعود بالذاكرة إلى بداية سنة ١٩٥٢. كان أحد الأهداف الاستراتيجية الأساسية منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو هو التنمية التي كانت حجر الأساس لإحداث التغيير الواسع. ليس أشخاصًا، ولكنه في نظام وأسلوب الحكم، ونمط الحياة، ومنطق البناء المتكامل، بناء القاعدة السليمة.

ويُصبح هذا البناء النموذج بالنسبة للأمة العربية. ومنذ بداية الثورة قام مجلس الإنتاج ومجلس الخدمات. وهذان المجلسان كانا يضُمّان جميع الأساتذة والفنيين في مختلف التخصصات، ولعلنا نذكر أن هذين المجلسين كانا يضمان فئات من الخبراء – وفي هذا المجال أقول إنه – لم يكن فيهما أهل ثقة بقدر ما فيهما أهل خبرة. بدأ هذان المجلسان بداية طيبة جدًا، ووضعا تصورهما لوسائل التطور والتحديث في المجتمع، وكانا مع الجهاز التنفيذي ومجلس الوزراء يشكلون الشورى الحقيقية من أجل إحداث التغيير.

ولعل في مراجعة محاضر اجتماعات ومناقشات وتوصيات مجلس الخدمات والإنتاج، ونشر مثل هذه الآراء ما يُعطي صورة كاملة وشاملة للمجتمع، ويُعطي أيضًا صورة كاملة كيف كانت تُدار المسألة من ناحية التنمية.

وبناء على القرارات الأساسية التي اتُخذت بعد دراسات مجلس الإنتاج والخدمات، أُقيمت الوحدات المجمعة في جميع أنحاء مصر، من الإسكندرية إلى أسوان. كانت تُبنى مدرسة كل ٢٤ ساعة، ووضعت نواة للصناعات الصغيرة باعتبار أن البيت الريفي بيت مُنتج، سواء كان إنتاجًا حيوانيًا أو سلعيًا، وأُنشِئت الجمعيات النوعية التي كانت تُسوّق هذا، كما أُنشيء جهاز الأبنية التعليمية.

وعندما بدأت هذه التنمية الواسعة، أذكرك بحديث «بن جوريون» حول «عبدالناصر» وأهدافه، وخلاصته أن أخطر شيء في «عبدالناصر» هو اتجاهه نحو التنمية، لأن التنمية يترتب عليها تَقَدُّم في مصر في جميع المجالات، بحيث تجذب جميع القوى المتصارعة في العالم العربي نحو نموذج حي يحقق طموحات وأحلام العالم العربي، وهذا في حد ذاته مُزعج بالنسبة لإسرائيل. ومن هنا نذكر حادث «غزة» في ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٥، وهو أول اعتداء إسرائيلي بعد الثورة، وترتب عليه اقتطاع جزء من التفكير في البناء نحو التسليح، ولا يمكن أن يسمح أي نظام بالاعتداء على بلده ويقف مكتوف اليدين، وخصوصًا أن المعلومات التي بدأت تتوافر بشكل موسع أن هذه العملية كانت مقدمة لجس نبض الثوة المصرية الجديدة وقدرتها. وحدث نوع من التحول عن السير بهمة في التنمية، وهي الهدف الأساسي.

وللعلم فإن عبدالناصر منذ سنة ١٩٥٢ إلى ١٩٧٠ لم يهمل قضية التنمية. قد تتفاوت درجات الاهتمام والتركيز عليها، مع الوضع في الاعتبار الأمن القومي لمصر وللأمة العربية. يُضاف إلى ذلك ما تبلور من موقف الولايات المتحدة الأمريكية بمحاولة جر مصر إلى معارك عندما رفضت الدخول في حلف بغداد، وأصرت على تأكيد استقلالها، وكان هذا يعني أنه لابد من بناء القوة الذاتية.

وبالرغم من هذا كان «عبدالناصر» مُصِرًا على التنمية، وكان يسعى إلى الحصول على ما يُمَكِّن مصر من إتمام برنامجها النووي بالانفتاح على العالم كله، أوروبا الشرقية والغربية وأمريكا والبنك الدولي والعالم الثالث، ولكن بلا شروط، لأنه لم يكن يقبل أن يُمس استقلال مصر في قرارها أو الإطار العام لأهداف المجتمع المصري.

- **والسؤال كان عن أسلوب وضع الخطة .. كيف وُضِعَت خطة التنمية؟**

- وضِعَ الإطار الأول من مجموعة مختارة من الخبراء من مكاتب رئاسة الجمهورية الفنية، وخبراء من داخل وخارج السلطة، ومجموعة من الخبراء الأجانب.

كما دُرست تجارب الهند ويوغوسلافيا والسويد وفرنسا. وكان الغرض منها هي مضاعفة الدخل القومي خلال أقصر فترة ممكنة، وقَدَّرَ لها الخبراء عشرين سنة. ولكن القرار السياسي كان طموحًا؛ إذ كان التقدير أن يكون مضاعفة الدخل القومي خلال عشر سنوات، وذلك لمقابلة الزيادة السكانية (٥ر٢٪) علاوة على الإمكانات المحدودة في التوسع الزراعي. فكان التفكير في دفع عجلة الإنتاج الصناعي لإحداث التوازن في التنمية.

بعدها وضع إطار لخطة عُرضت على مجلس الوزراء، وقرر تقسيمها إلى خطتين خمسيتين .. أولى وثانية. وكان التمويل المحلي عن طريق البنوك الوطنية وصناديق التأمين والمعاشات، لم يكن كافيًا. وبناءًا عليه فقد وُضِعَت أهداف أخرى أهمها التغلب على العجز من خلال المدخرات الوطنية، و وضعت خطة لتشجيعها.

وقد طرحت الخطة على العالم الخارجي (الغربي والشرقي والعالم الثالث) وكان حجم التعامل المستهدف مع الغرب، وبدرجة أقل مع الشرق. ولما كانت المشكلة الأساسية هي عجز التمويل الداخلي، فكان لابد من التأميم الذي لم يكن هدفًا في حد ذاته، بل كان وسيلة، كما أنه لم يكن موجهًا ضد أفراد، بل كان من أجل تحقيق العدالة

الاجتماعية، وساعد على تحقيق أهداف الخطة. ويمكن أن نعتبر أن عام ١٩٦١ كان عام بدء الثورة الاجتماعية، وبدء توفير القدرة على التنمية الوطنية، مع انفتاح على العالم كله بما يحول دون التبعية لأي ضغوط خارجية. كما طُرحت الخطة على القواعد الشعبية المصرية صاحبة المصلحة الأولى في التنمية.

- **بعد هذا العرض للخطة، هناك بعض الاستفسارات. يتردد مثلاً أن الخطة قام بها المعسكر الشرقي لأن مصانعنا كانت منه، وأننا كنا معتمدين عليه فقط؟**

- لقد كان حجم التعامل الأكبر في الخطة الخمسية الأولى مع المعسكر الغربي، لأن «عبدالناصر» يصر على التنمية. وبالرغم من الضغوط والعدوان والحصار الاقتصادي، فقد كانت الولايات المتحدة هي مصدر بعض مستلزمات الإنتاج، وجميع أنواع الشحومات والدخان حتى في أيام المقاطعة السياسية وقطع العلاقات، ومصنع «كيما» للسماد في أسوان من «ألمانيا الغربية»، ومن «سويسرا» مصانع أدوية، وأكبر مصانع الأدوية في الشرق الأوسط «هوكست» مصنع ألماني، ومصنع «فايزر» وهو مصنع أمريكي. ومصنع النصر للسيارات «إيطالي» مع شركة «فيات»، ومصانع الغزل والنسيج، ومعدات الغزل والنسيج، وقِطَع غيارها معظمها غربية من أمريكا وألمانيا والهند.

وكانت هناك أيضًا مصانع من «الاتحاد السوفيتي». وقد كانت شروطه أنه يعطينا المصانع على ٢٠ سنة بفائدة ٢٫٥٪ تُسدد بعد بدء إنتاج المصنع بخمس سنوات، وكان في التعاقد مع الاتحاد السوفيتي أنه يحصل على جزء من الإنتاج مقابل إقامة هذه المشروعات. وكل الناس يتذكرون الفترة من ١٩٧٤ والحملة التي شُنَت ضد «عبدالناصر» حول علاقته بالسوفيت، وقيل أنه ارتمى في أحضان السوفيت، وأنه ... ويمكن الرد على هذا في حادثين:

<u>**الأول:**</u> سنة ١٩٥٨ عندما هاجم «خروشوف» الوحدة مع سوريا، رد عليه «عبدالناصر» في نفس اليوم و وضعه في مكانه. ولقد كُنَّا في هذا الوقت بالذات في أشد الحاجة إلى قطع غيار عسكرية هامة.. **المثل الثاني** أثناء بناء «السد العالي»، وكان في مصر آلاف الخبراء السوفيت، وبالذات في أسوان، ولم تُضبط خلية شيوعية واحدة في ذلك الوقت، بل بالعكس كان يتردد بيننا كمسئولين أن المصريين علّموا السوفيت «مص القصب» بدل أن يتعلموا منهم الشيوعية.

- **الرئيس قال هذه الجملة في إحدى جلسات اللجنة التنفيذية .. المهم أنه في هذه الفترة شهدت مصر الانفتاح الاقتصادي الإنتاجي الحقيقي؟**

– أدخلت الخطة الخمسية الأولى صناعات جديدة في مصر، صناعات ثقيلة. كان الهدف أن نصل في نهاية الخطة الثانية إلى تصنيع الصناعة. كما اشتملت الخطة على صناعات خفيفة واستهلاكية. كما تحقق لأول مرة فائض للتصدير من الصناعات المصرية، وبعض الحاصلات الزراعية الأساسية (الأرز مثلاً).

وأحب أن أوضح هنا أنه عندما نقرر التوسع في التنمية الصناعية؛ فإن الدول الرأسمالية لم تساهم إلا بقدر محدود في مجالات صناعات استهلاكية خفيفة، مثل الغزل والنسيج، والسكر، وفي الصناعات الثقيلة التي كانت قد بدأت مع ألمانيا، فلم تشأ ألمانيا أن تكمله. وكما هو معروف فإن الدول الرأسمالية لا تدخل في إقامة أو توسع صناعات يمكن أن تؤدي إلى منافسة منتجاتها.

ولذلك فقد راعت الخطة، التوسع في الصناعات التي كانت لها قاعدة سابقة: كالسماد، والغزل والنسيج، والأسمنت، والسكر، من أجل تحقيق عائد تصديري يمكن أن يُوجَّه لقطاع الصناعات الثقيلة. ولقد كان من أبسط الأمور وأيسرها أن نأخذ بالنمط الاستهلاكي، وتكون النتيجة أن يُطْحَنَ غالبية الشعب.

- **أُنشئت في فترة مبكرة بعد العدوان الثلاثي ما سُمّيَ بالمؤسسة الاقتصادية، و بدأت الخطة، ثم بدأت مرحلة التصنيع، ويُقال إن إحدى المشاكل الأساسية التي واجهت هذه الخطة رغم نجاحها أن الذين كانوا يديرونها هم رجال القوات المسلحة، أي أنهم أهل ثقة، وليسوا أهل خبرة؟**

– عندما تأسست المؤسسة الاقتصادية سنة ١٩٥٧ تَوَلَّاها أحد أعضاء مجلس الثورة هو السيد «حسن إبراهيم»، وكان المدير العام والدينامو والمحرك الأساسي هو السيد «صدقي سليمان»، ومعه مجموعة من الخبراء والفنيين والإداريين والاستشاريين. وأداروا المؤسسة بكفاءة مشهود لها، و«صدقي سليمان» أهل خبرة وأهل ثقة في نفس الوقت.

وفي موضوع أهل الثقة وأهل الخبرة؛ هل يستعين صاحب العمل بأي شخص موضع ثقة فقط، أم لابد أن يتوافر فيه الشرطان معًا. وهل رجال القوات المسلحة من خارج مصر؟ إن المقصود بهذه الحملة إحداث نوع من الفتنة. إذا كان لأحد الأشخاص ابن ضابط، هل يلفظه لمجرد أنه ضابط، بالعكس: **إن الضباط يديرون وحدة قتالية هدفها الاستشهاد وهو أبلغ تعبير عن الثقة والخبرة، الضابط إنسان مؤهل، ودرس علم الإدارة.**

- **ولكن علم إدارة المصنع يحتاج إلى خبرة في المصنع!**

- إذا كان هذا الضابط مهندسًا يكون عنده الخبرة والثقة في نفس الوقت، ضابط مهندس، أو ضابط دكتور، لا يقل عن المهندس العادي، بل بالعكس، ربما تكون لديه خبرة إضافية في مجالات أخرى لأنه درس علم الإدارة مستقلاً. إذن لا نستطيع أن نجزم أن هؤلاء لا يمكنهم إدارة المصانع لمجرد أنهم عسكريون.

- **جهاز التعبئة والإحصاء في تقريره أن العسكريين الذين عملوا في الإدارة – بصرف النظر عن أنهم مؤهلون أو غير مؤهلين تأهيلاً علميًا – بالإضافة إلى أنهم عسكريون، مهندسون أو أطباء أو خلافه .. نسبتهم إلى المديرين ٥٪؟**

- العسكري لديه خبرتان .. خبرة إدارية وخبرة استشارية. في عام ١٩٦٧ مثلاً كان مجلس الوزراء كله أساتذة جامعة. وحتى العسكريون فيه كانوا قد تركوا العسكرية منذ عام ١٩٥٢، ولذلك لا يمكن أن يُقال عنهم أنهم عسكريون، لأنهم تركوا الخدمة.

وكانت هذه الوزارة تُسمى بوزارة الدكاترة، كلهم كانوا أساتذة جامعة، كما أن وزارة الصناعة مثلاً لم يتولاها عسكري. وفي كل المجالات كان خبراء وأساتذة جامعة. ودعنا نبحث مسألة أهل الثقة وأهل الخبرة بأسلوب علمي. في رأيي أن أهل الثقة هم من يستطيعون أن ينفذو السياسة العامة في الموقع الذي تختارهم فيه دون الخروج عن الخط السياسي. أما أهل الخبرة فهم من يعطونك الخبرة الفنية كل في مجاله مستندين إلى النظريات التي قد تتعارض مع التطبيق العملي في بعض الأحيان، وبما قد لا يحقق الهدف السياسي.

وعمومًا، وفي النهاية، فإن القرار دائمًا هو القرار السياسي، وإن أكبر الشركات في العالم المتقدم يتولى أمورها سياسيون بالدرجة الأولى.

ومع ذلك .. فإن أهل الثقة – حسبما أفهم من سؤالك – الذين أداروا المشاريع المصرية سواء بعد التمصير أو التأميم، كانوا في الغالب يجمعون الصفتين معًا كأهل خبرة وأهل ثقة، فأغلبهم كانوا من المهندسين أو الأطباء أو الصيادلة. والأمثلة لا الحصر تنطبق على «صدقي سليمان»، «سليمان متولي»، «محمود يونس»، «فتحي رزق»، «أحمد توفيق البكري»، «البديوي فؤاد»، «عزت عادل»، «عبدالحميد أبوبكر محمد نصار»، .. وغيرهم كثيرون، كانوا ضباطًا، وأداروا مواقع في غاية الحساسية والأهمية والتعقيد، فماذا كانت حصيلة إدارتهم، وبعضهم مازال حتى اليوم في عام ١٩٩٢ يدير مؤسسات حيوية واستراتيجية هامة. إن ما يُثار حول هذا الموضوع في رأيي هو حلقة من حلقات حملة التشويه للتجربة المصرية المستقلة لثورة يوليو.

- **الجنيه الاسترليني كان يساوي ٩٧ قرشًا بعد أن وضِعَت القوانين. وأنا أتصور أن هذه القوانين لم تكن تقل عن قوانين الاستثمار الحالية، بل كانت تشمل ميزات أكبر وأوسع؟**

– وهذه نقطة تُحسب للنظام، وليس عليه لأنه لم يكن هناك قيود على الاستثمار، ولا على القطاع الخاص، الذي رفض أية مساهمة في التنمية.

وكان «عبدالناصر» يرى أن القطاع الخاص له دوره الهام على كل المستويات، وكان يتجه إلى دعم القطاع الخاص المنتج، وأُقيمت تعاونيات لمدِّهِ بالخامات ومستلزمات الإنتاج. كما أُقيمت له معارض خاصة للعرض والتسويق (النسيج، الأثاث، صناعات حرفية .. إلخ). وكانت الخطة تحتاج إلى مصادر التمويل من الحكومة، ومصادر خاصة، وتمويل أجنبي، لذلك كان التفكير في استثمار الأموال الخاصة للمعاونة على تنفيذ الخطة، ولذلك أُممت البنوك، ولم يكن التفكير في أشخاص أو مؤسسات أو دول بعينها. ولقد بدأ أولاً بتأميم البنوك، قبلها كان «تمصير» الشركات والبنوك الأجنبية.

ولقد كان الغرض من «التمصير» هو تخليص مصر من استغلال اقتصادي كان يتمثل في شركات التأمين، والبنوك، وشركات الأراضي، وفي قطاع التجارة الخارجية، وتجارة القطن بالذات. كل هذه الأنشطة كانت تحت سيطرة أجنبية ومتمصرين، ولقد أدى «التمصير» إلى خلق ركيزة اقتصادية وتجربة في نفس الوقت لقدرة الإدارة المصرية على تسيير هذه المؤسسات، علاوة على خلق كادرات فنية أفادت فيها بعد.

- **إن مأزق السير بسرعة في التنمية، والذي دفع إلى التأميم حتى يرفع معدل التنمية، ولقد أشار «الميثاق» إلى ذلك، وليس لأي سبب آخر. هذا من حيث المبدأ، ولكن كيف اتُخِذت قرارات التأميم؟ هل تَمَّ التأميم عن طريق دفتر التليفون، كما كتب البعض، أي أحضر دفتر التليفون وفي صفحة الشركات تم اتخاذ قرارًا بتأميمها.**

- التأميم كان في الإطار الذي تم به تأميم قناة السويس، بموجب خطة. لقد أُنشئت لجنة عمل – لجنة ضيقة – وكان مقرها في الرياسة، ولها مقر تبادلي آخر في عمارة بوسط العاصمة في شارع «عدلي». وبدأت هذه اللجنة تجمع المعلومات عن طريق الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء. كانت تطلب بيانات عن جميع الأنشطة، من صناعة، وزراعة، وتجارة، وخدمات.

وهذه البيانات جُمعت، وصُنفت، بحيث تُعطي تصورًا وشكلاً عامًا لمكونات المجتمع. ولا يمكن إصدار قرار متعلق بمصائر الناس والبلد دون أن تكون هناك معلومات أقرب ما تكون للحقيقة. المهم أنه كان هناك معلومات وبيانات أقرب ما تكون إلى الصحة، ووُضِع في الاعتبار نسبة خطأ مسموح بها، حسب قول رجال الإحصاء، تجمعت البيانات المتعلقة بكل الأنشطة، وأُجريت دراسات، ومنها اتضح حجم الإنتاج الصناعي، ووضعت صورة كاملة، مَنْ هو المالك، وأين تُصرف الأموال. والصورة العامة أن بعض أصحاب الأموال كانوا من اليهود، وأن هناك بعض رؤوس الأموال كان يمتلكها «متمصرون». وأغلب المساهمين في الشركات «متمصرين»، وكانوا يسيطرون على مشروعات هامة، إنتاجية أو تجارية. وأوضحت الصورة أنه لو استمر تملك هؤلاء لوسائل الإنتاج لن تصل إلى شيء، بل ربما تصل إلى تدهور في الإنتاج. ثم إنك بتملك الوسائل التي تستطيع بها تحقيق الهدف العام وهو مصلحة الغالبية العظمى من الشعب، لابد أن تُوضَع الضوابط لإحداث التنمية.

ومن هنا بدأ التفكير في التأميم، و وضع يد الشعب على هذه الوسائل لإحداث التنمية. ولم يكن الهدف الانتقام، بدليل أن أكثر من ٧٠٪ أو ٧٥٪ من الشركات التي أممت بقى على رأسها أصحابها الحقيقيون، وأمثلة ذلك «عثمان أحمد عثمان»، و«حسن علام»، و«مختار إبراهيم»، بقوا كما هم. حتى في «شبرا الخيمة» وبعض مصانع الحديد والصلب بقي أصحابها فترة إلى أن توفاهم الله.

إن التأميم كان اتجاهًا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والوطنية المستقلة.

وخلاصة القول .. أن الخطة الخمسية الأولى من سنة ١٩٦٠ إلى ١٩٦٥ كان هدفها زيادة الدخل القومي، مما كان عليه في الأساس، ووصل ١٥٧٦٫٩ مليون جنيه، والاستثمارات المُنَفَّذة بلغت ١٥١٣ مليون جنيه، أي بنسبة ٩٥٪ من الاستثمار المستهدف، وبمتوسط سنوي قدره ٣٠٢٫٦ مليون جنيه بمعدل ١٩٪ من الدخل القومي في المتوسط خلال سنواتها، والمدخرات القومية ساهمت في تحديد هذه الاستثمارات بمبلغ ١٠٩٥٫٦، أي بنسبة ٧٢٫٥٪ تقريبًا. القروض الأجنبية ٤٠١٧ أي بنسبة ٢٧٫٦٪، ومتوسط معدل النمو السنوي ٦٫٥٪، بينما زيادة السكان ٢٫٨٪ في المتوسط. الإنتاج الصناعي عام ٦٦/ ١٩٦٧ زاد من ١٠٧٧٫٦١٨ مليون جنيه إلى ١١٦٩٫٤١٩ مليون جنيه. التصدير الصناعي زاد من ٨٢٫٢ مليون جنيه سنة ١٩٦٦ إلى ١٣٤ مليونًا، كما زاد نصيب دخل الفرد من الدخل القومي بمعدل ٢٨٪.

وفي تلخيص إجمالي، وحسبما ورد في تقرير البنك الدولي رقم (A870) الصادر في واشنطن في ٥ يناير سنة ١٩٧٦ (الجزء الخاص بمصر) كانت نسبة النمو الاقتصادي بمعدل ٦٫٢٪ سنويًا بالأسعار الثابتة الحقيقية، بل زادت هذه النسبة إلى ٦٫٦٪ في الفترة من سنة ١٩٦٠ حتى ١٩٦٥. أي أن مصر استطاعت أن تحقق تنمية اقتصادية تماثل أربعة أضعاف ما تم تحقيقه في الأربعين سنة السابقة عن عام ١٩٥٢، وكان معدل النمو في العالم الثالث لا يتعدى ذلك. وبهذه المناسبة فإنني أستأذن في أن أذكر بأن مجموع الديون التي كانت تتحملها مصر سنة ١٩٧٠ هي أربعة آلاف مليون دولار (مجموع الدين المدني والعسكري، وكان معظمها للاتحاد السوفيتي تُسدد على أقساط طويلة تصل إلى عشرين سنة، بفترات سماح كانت تصل إلى خمس سنوات وبفائدة لم تتجاوز ٢٫٥٪، وكانت معظم هذه القروض لتمويل مشروعات إنتاج. لعلي لا أذيع سرًا إذا قلت لك أن الديون العسكرية حتى سنة ١٩٧٠ يمكن تجاوزًا اعتبارها ديونًا شبه معدومة. كما أرجو أن نذَكِّر بأن الدولار الأمريكي سنة ١٩٧٠ كان لا يجاوز سعره أربعين قرشًا مصريًا.

ولقد كان في نفس الوقت هناك ديون قصيرة الأجل (قروض – تسهيلات مصرفية وموردين) حجمها ١٠٤ مليون جنيه مصري بفائدة تراوحت قيمتها بين ٩٪ و١٤٪ سنويًا لدول الغرب وأمريكا. وكانت أيضًا هذه الديون لتمويل مشروعات إنتاجية بها

عائد في الغالب، أي أن الاقتصاد كان اقتصادًا قادرًا على الاستجابة كما يقول أهل العلم. لقد كان هناك معوقات ومشاكل، لكنها كانت في أغلبها مشاكل نمو، ومشاكل إدارة، ومشاكل أولويات.

- **هل يمكن أن نُلقي الضوء على بضع الأسماء التي اشتركت في وضع هذه الدراسات الخاصة بالتأميم؟**

- من سنة ١٩٥٧؛ أُجريت دراسات قام بها مديرو المكاتب الفنية في رئاسة الجمهورية، ومجموعة من الخبراء من داخل وخارج السلطة، وخبراء أجانب، كما دُرست تجارب التنمية في الهند وفرنسا ويوغوسلافيا والسويد.

ومن الأسماء البارزة التي ساهمت في إعداد الإطار لهذه الخطة - على سبيل المثال - «عبداللطيف البغدادي»، «علي صبري»، «حلمي السعيد»، «عزيز صدقي»، «عبدالمنعم القيسوني»، «سيد مرعي»، «جمال عسكر»، «صدقي سليمان»، «لبيب شقير»، «محمد فهمي السيد»، «عبدالسلام بدوي»، «أحمد علي فرج»، و«أمين أنور الشريف»، وخبراء وزارة التخطيط. وقد تندهش إذا قلت لك أن «أحمد عبود باشا» و«محمد أحمد فرغلي باشا» لم يكونا بعيدين عن الاستشارة، بل إن «أحمد عبود» عرض شراء بعض المؤسسات المُمَصَّرة.

- **هل تستطيع أن تقول إن مأزق التنمية هو الذي جعل «عبدالناصر» يتجه إلى الفكر الاشتراكي، أم كانت لديه جذور لهذا الفكر؟**

- إيمان «عبدالناصر» بالحرية، والعدل الاجتماعي، والمساواة، والسلام الاجتماعي موجودًا منذ أن كان طفلاً، وتوفيت والدته، وعاش مع زوجة أبيه وهو أكبر إخوته، وتقع عليه مسئوليات كبيرة، وخصوصًا في غياب والده، والحوادث التي مرت به في شبابه في دور التكوين، ومعايشته للاستعمار البريطاني، وما كان يراه.

وهناك حادثة معينة أثرت فيه؛ فقد رأى قائدًا إنجليزيًا يدوس بسيارته طفلة صغيرة، و لم يستطع أحد أن يفعل له أي شيء. حَرَّكَت هذه الحادثة في نفسه عوامل كثيرة، وكان هناك أحاديث بينه وبين عمه، وتصل إلى أن قال له عمه: اسكت .. أنت ثورجي من صغرك! لأن آراءه كانت توضح ذلك، بالإضافة إلى العمل الحزبي في ظل النظام الملكي، وما شاهده من حرب فلسطين، ونظام الحكم الفاسد.

كل هذا خلق في وجدانه ذريعة الاتجاه نحو العدالة الاجتماعية، والمساواة التي ربما وردت في المبادئ الستة للثورة – بشكل أو بآخر – فكانت تشمل نوعًا من العدالة. وقالها «عبدالناصر» بعد ذلك في كثير من المناسبات، بأن لدينا مبادئ تتطور بحيث تصنع شكل المجتمع الذي يريده الشعب، لكن لا نستطيع أن ننفي الناحية العاطفية في «عبدالناصر»، والنواحي الإنسانية داخله.

وإنني وقد عايشته على مدى ١٨ سنة، ألمس ذلك بوضوح، يقول عنها البعض أنها أخطاء، ولكنها إنسانية. وكان دائم الصفح، وكُنَّا بطبيعة شبابنا واندفاعنا نطالب بقرارات حاسمة: «ليه يا ريس». ولو أجرينا إحصائية، لِما نُسب إلى ثورة «عبدالناصر» من أخطاء لكان سببه هذه الإنسانية، والإيمان منه بأن الله يرحم ويغفر، فما بالك بالبشر. إنه كان لا ينسى أبدًا دورًا قام به شخص ما – قبل الثورة أو بعدها – عندما كان يقع هذا الشخص في خطأ وتترتب عليه سلبيات، لا أستطيع أن أقول أنه يبعد عنه المسئولية، ولكنه كان يتحملها، وهذا حدث سنة ١٩٦٧ في النكسة التي تحملها هو.

- **هل ننتقل إلى موضوع آخر بعد أن ناقشنا الخطة؟**

- نعم .. ولكن لابد من إضافة صغيرة ننهي بها حديثنا حول الخطة، وهي أنه كانت هناك مبادئ مقررة كثوابت للاسترشاد بها في اتخاذ القرارات الاقتصادية:

١- مراعاة البُعد الاجتماعي.

٢- القروض والتسهيلات الائتمانية يتم إنفاقها في المشروعات الإنتاجية، وليس الخدمات.

٣- عدم الميل للسياسة الانكماشية على زيادة الإنتاج، ولعل الإصرار على ضرورة التنمية في ظروف إعداد الدولة للحرب بعد سنة ١٩٦٧، وما تستدعيه هذه السياسة من متطلبات وتضحيات، فلم تقل الخطة الاستثمارية عن ثلاثمائة مليون جنيه سنويًا بأسعار هذه الفترة (الجنيه كان يساوي حوالي دولارين ونصف).

٤- عدم السماح بأي شكل للبنك الدولي أو صندوق النقد أن يفرضا شروطهما المعروفة، والتي مازالت حتى الآن كما هي (رفع الدعم – تخفيض قيمة العملة – إلغاء المكاسب الاشتراكية للعمال بالذات – إلغاء مجانية التعليم والتركيز على الخدمات).

٥- التوسع والتطوير لمجمع الحديد والصلب، ومجمع الألومنيوم، والترسانة البحرية.

- **هذه الإنسانية نابعة من طبيعة شخصية، أم أنها أيضًا لها جذورها الدينية عند «جمال عبدالناصر»؟**

- الاثنان معًا، وكان «جمال عبدالناصر» متدينًا جدًا أيضًا. وأذكر أنه في أوائل سنة ١٩٧٠ طلبني الرئيس قال لي: «أنا قررت أن أحج»، قلت له: كيف؟، وكان مفروضًا أن صحته لا تسمح، فقال: «إن الدكتور محمد صفوت سوف يمر عليّ»، ورتب معه الموضوع، لأنني غير قادر صحيًا، وسوف يحج نيابة عني الدكتور محمد صفوت أستاذ المسالك البولية بكلية طب القصر العيني، وكان زميله في حرب فلسطين ويعتبره طبيبًا وصديقًا في نفس الوقت. وهو رجل فاضل. وجاءني الدكتور «صفوت» ورتبت معه إجراءات السفر والحج للرئيس «عبدالناصر» نيابة عنه لمرضه، وكانت مصاريف الحج كلها من جيب الرئيس الخاص، وفعلا أتم الدكتور مناسك الحج بالإنابة عن الرئيس، وأعتقد أن هذه كانت من آخر المهمات التي قام بها «جمال عبدالناصر» خارج مصر، قبل رحيله في سبتمبر سنة ١٩٧٠.

- **ماذا عن حياة «عبدالناصر» المبكرة قبل الثورة، وعن التزامه بإخوته؟ ما هي طبيعة هذا الالتزام بعد الثورة، وخصوصًا أنه قيل أن بين إخوته من استغل نفوذ «عبدالناصر».**

- «جمال عبدالناصر» كانت لديه القدرة والإصرار على الفصل بين علاقاته الإنسانية وأي علاقة أخرى، بالرغم من أنه كانت تغلُب عليه الناحية الإنسانية؛ إلا أنه فيما يتعلق بوالده وإخوته، ثم أقاربه، كان يستثني نفسه من هذه القاعدة.

وهناك أمثلة كثيرة على مواقف الرئيس «عبدالناصر» بالنسبة لعائلته، فكان والده يركب المواصلات العادية حتى عام ١٩٦٠. وفي يوم من الأيام اشترى لوالده سيارة نصر ١١٠٠ من جيبه الخاص، كان ثمنها حوالي ستمائة جنيه. وعندما أراد والده أن يغيرها رفض الرئيس. أما فيما يتعلق بباقي الإخوة فلا أحد منهم كان يمارس عملاً خاصًا سوى «الليثي» كانت عنده مدرسة خاصة، و«شوقي» كان موظفًا حكوميًا، وكان مدرسًا، وانتدب للعمل في مكتب الشكاوي، ثم اشترك في العمل السياسي في منطقة شرق القاهرة، ثم في الاتحاد الاشتراكي. و«عز العرب» كان يعمل في جريدة

«الجمهورية» كمراسل صحفي في مدينة الإسكندرية. باقي الإخوة غير الأشقاء لا أحد منهم استُثني من أي شيء، بل بالعكس، أن أحدهم كان يريد دخول الكلية الحربية، ولم تنطبق عليه الشروط، ودخل بعد ذلك مدرسة «غفر السواحل» لأن شروطها كانت أقل من شروط الحربية. وأخ آخر بكفاءته ولياقته دخل كلية الطيران، وكان من أكفأ الضباط الطيارين، هو «حسين». أخت الرئيس غير الشقيقة تزوجت بالصدفة أيام نكسة ١٩٦٧ مباشرة، ولم يحضر الرئيس زفاف أخته، وقال: لا يمكن يكون الشعب حزينًا ومهمومًا وأنا أحضر فرح أختي، وكان الفرح في مكان خارج القاهرة، وليس في فندق ولا مكان عام، ولكن في أحد بيوت العائلة.

أبناء «جمال عبدالناصر»؛ لم يُعامل أي منهم أي نوع من المعاملة الاستثنائية، بل بالعكس.

- **وما يُقال عن «الليثي» وعن أخوة الرئيس في الإسكندرية، والثراء، وأنهم كانوا أقوى من محافظ الإسكندرية؟**

- لم يترك أي منهم ثروة، ولقد توفاهم الله جميعًا، فيما عدا «شوقي» أطال الله عمره. «الليثي» كان يملك مدارس خاصة، ومات دون أن يترك ثروة. «عزالعرب» بعد الشغل والتعب، ابنه قتله واحد صاحب مصنع بالسكين، ولا أحد بينهم حقق أية مزايا عينية أو ملموسة. أما عن علاقتهم بمحافظ الإسكندرية، فقد كان «ممدوح سالم» محافظ الإسكندرية، وقبله «حمدي عاشور»، وكان أي محافظ اتصاله مباشرة بنا، وبالذات «القاهرة» و«الإسكندرية» باعتبارهما العاصمتين، وأي شيء يراه خارج القانون أو الأصول كان يتصل بنا في الحال. وما من محافظ منهم أبدىٰ أي شيء عن الخلافات. وأتصور أن يرىٰ البعض وضعًا خاصًا لشقيق الرئيس بصفته هذه، وهو تصرف خاص من هذا البعض، ولكن لم يخالف أحدهم القانون، ولم يُعين أي منهم في مناصب، ومن عنده معلومات غير ذلك يقولها. القريب من الشخص العام والقريب منه دائمًا يكون موضع اهتمام من الناس، ويكون تصرفه دائمًا موضع كلام وتساؤلات.

- **ونحن نتكلم عن الإثراء غير المشروع، وأنت تقول إن إخوة «عبدالناصر»، وهم أقرب الناس إليه – على الأقل بحكم صلة الدم – لم يحققوا أي شيء من الثراء، وتستطيع أن تقول إن الذين كانوا حول الرئيس من غير أقاربه لم يحققوا أيضًا ثروات، فقد رأينا أقارب ومن كانوا حول بعض الرؤساء أصبحوا أصحاب ملايين؟**

– الذين كانوا حول «عبدالناصر» من منهم حقق ثروة؟! إن تنظيم الرياسة كان واضحًا ومُعلنًا، وكل من عملوا مع «عبدالناصر» معروفين، فمن منهم حقق ثراءً، ومَنْ أفسد، ومَنْ خرق القانون، من وزراء «عبدالناصر»، أو كبار المسئولين معه منذ قيام الثورة حقق ثروة في ظل حكمه ؟!. وليس هذا تبريرًا، لقد كان يتردد عن مستوى الرِشوة، أنه كان للموظف الصغير أو عسكري المرور، وإنما لم يصل لموظف كبير أو أي مسئول.

- **الإثراء هنا لا يعني الرِشوة فقط، وإنما يُقصد به الإثراء غير المشروع عن أي طريق.**

– هناك حوادث معينة بذاتها كُشِفَت وسُلِّطَت عليها الأضواء، ووصلت إلى المحاكم، وليس هناك مَنْ نُسب إليه اتهام لم يُحقق معه، ولم يحدث أنّ أي وزير أيام «عبدالناصر» نُسب إليه الإثراء غير المشروع، أو مخالفة القانون. لا وزير ولا وكيل وزارة، حتى في قضايا الجمعيات الاستهلاكية وخلافه، تولتها النيابة والقضاء.

- **في تلك الفترة وفي عز سيطرة «عبدالناصر»، وكانت كل الأمور واضحة، وتكتشف أنه لم يكن من مصلحة أحد أن يحمي أي فاسد، ولم نكن نسمع عن سرقات القطاع العام، أو نهب البنوك، ويبقى السؤال عما إذا كان ما اتخذه «جمال عبدالناصر» من إجراءات راجعًا لأنه هو شخصيًا ضد الأثرياء؟**

– اتحدى أن يُقال أن «عبدالناصر» اتخذ قرارًا ضد شخص بسبب الشكل، أو اللون، أو المنظر. القرارات التي اتُخذت، وفيها نوع من القيود، أو حد من سطوة نفوذ معين، كانت نابعة من مبدأ عام، وليس من وجهة نظر شخصية، أو تخص شخصًا معينًا. وهناك أشخاص قريبون جدًا من «عبدالناصر» طُبقت عليهم القواعد الخاصة بالتأميم، وكانت لديهم حصص من الأسهم زيادة ، أُخذت منهم، مثل السيد «علي صبري»، والدكتور «ثروت» الطبيب الخاص بـ«عبدالناصر».

وهناك ناس قريبون ولم يُستثنوا، وهناك من طُبقت عليهم القاعدة، واكتشف «عبدالناصر» أنهم ظُلموا، وأن الباقي لهم لا ييسر لهم الحياة الكريمة، فك عنهم القواعد. وهؤلاء العائلات اتصلوا بي، وتم بحث حالتهم، ولا أستطيع ذكر أسمائهم حتى لا أبدو أنني أمُنُّ على أحد. وهناك ناس كانوا يمتلكون أرضًا وعقارات، تظلموا وطلبوا بحث حالتهم، وتم بحث حالتهم فعلاً، واتضح أنهم ظُلِموا، فتَمَّ فكَّ القيود عنهم. عديد من الناس، أكثر من عشر عائلات كبيرة، وليست صغيرة، وأسماؤهم غير عادية. منهم تجار ومن كانت عندهم مصانع، وأحدهم مازال يذكر ذلك حتى الآن، ووصلني خطاب من ابنة أحدهم تشكرني وتُذكرني بالواقعة منذ أيام قليلة. ولو كان «عبدالناصر» حاقدًا على الأثرياء لم تكن تصرفاته بهذا الشكل، وهناك أسماء كبيرة ولامعة كان معلومًا تمامًا أنهم يتاجرون في التحف، وكانت ثرواتهم ملايين الجنيهات، وبالرغم من ذلك كانوا يسافرون للعلاج في الخارج على نفقة الدولة.

- **في هذه المناسبة أريد أن أطرح سؤالاً عن علاقة «عبدالناصر» بـ«مصطفى النحاس باشا»، وعندي معلومة تقول: «عبدالناصر» اتصل بـ«أحمد فؤاد» رئيس بنك مصر، وطلب منه أن يصرف مبلغًا لـ«النحاس باشا» لأنه كان في ضائقة مالية؟**

- الرئيس قابل «مصطفى النحاس» أول مقابلة رسمية كانت في يوليو سنة ١٩٥٢ في كوبري القبة، وقد حكى لي الرئيس أن «النحاس» طالع يقابل أعضاء مجلس الثورة بصحبة أحد معاونيه، وكان معاونه يقول له: (يا باشا دول شوية شبان صغيرين، ولازم تكون ناشف معاهم شوية)، فقال له «مصطفى النحاس»: هل أنت تستطيع أن تقف أمام الدبابة؟ فرد عليه: لا. «النحاس» استمر ودخل على الرئيس.

انطباع «عبدالناصر» عن هذا اللقاء – حسب رواية الرئيس لي – أن «النحاس باشا» راجل طيب، ووطني، وشريف، وكان بعد كده في كل مناسبة يسأل عن أخبار «النحاس باشا» للاطمئنان ومعرفة ما إذا كان في ضائقة. وواقعة حضرتني أن «النحاس باشا» في يوم من الأيام، لم يستطع دفع فاتورة التليفون، والرئيس أخذ خبرًا بذلك، وطلب أن تدفع رياسة الجمهورية فاتورة التليفون، وصدرت تعليمات تُفيد بأن فاتورة تليفون «النحاس باشا» على رياسة الجمهورية التي عليها سداد قيمتها. دائمًا لم يكن هناك احتكاك بين الرئيس و«النحاس باشا»، والعلاقة بين الرئيس «عبدالناصر» و«النحاس باشا» كان يسودها الاحترام والتقدير.

- **هل كان الرئيس يعاون «مصطفى النحاس» ماليًا؟**

- أرجو أن تعفيني من الإجابة عن هذا السؤال.

- **ثم حدثت مظاهرة في جنازة «النحاس» عندما تُوفي، وأُلقي القبض على البعض؟**

- لم يكن الهدف من المظاهرة الاحتفال بتوديع «النحاس باشا» ولكنها محاولة للإثارة. والإجراءات التي اتُخذت مع البعض، اتخذت في أية مناسبة عامة، فالشرطة من حقها أن تتخذ ما تراه لازمًا لحفظ الأمن، ولكن أن تتخذ الجنازة وسيلة لإثارة الشغب، فهذا مرفوض. وكان الرئيس غير موجود في مصر عندما حدث في الجنازة ما يتنافى مع تقاليد الجنازات واحترامها. أي نظام لا يقبل مثل هذا.

- **لم يعترض «عبدالناصر» على قيام الجنازة بشكل رسمي فيما أعتقد؟**

- «عبدالناصر» حاول أن يضمن لهم الحياة الكريمة، ولم يكن هناك إلا «إبراهيم عبدالهادي» وكان منعزلاً، وكان لا يترك القاهرة. وكان هناك «فرغلي باشا» رجل الإسكندرية المشهور، كان يزورني في المكتب، وكان يكتب رأيه في الموقف الاقتصادي والسياسي، وما يراه، ويطلب أن يُعرض على الرئيس. وكان الرئيس يطلع على رسائل «فرغلي باشا»، ويهتم بها، وعندما كان يتأخر كان الرئيس يسأل عنه، وهو واحد ممن طُبقت عليهم القرارات الاشتراكية، وكان الرئيس يقابله في الإسكندرية، وغيره كثيرون من رجال الحكم السابقين – السياسيين والاقتصاديين – بعضهم يكتب رسائله للرئيس عما يراه بالنسبة للأوضاع، وينصح بالأخذ بأشياء معينة، أو تأجيلها. أشخاص من جميع الاتجاهات، بما فيهم الشيوعيون. وقبل سنة ١٩٦٧ كان هناك موضوع للدراسة، وهو استغلال الأرض الجديدة. وعُملت دراسات في كليات الزراعة بواسطة اقتصاديين زراعيين وسياسيين، وقد كلَّفَني الرئيس أن أتناقش مع اثنين من قيادات الشيوعيين حول رؤيتهم لمستقبل الأرض، وعرضت عليهما أفكار الرئيس عن كيفية استغلال هذه الأراضي الجديدة، ووضعا رؤيتهما أيضًا.

ولعلنا نستكمل بعضًا منها في حوارات قادمة.



١٣

جمال عبد الناصر

الوحدة ..

الانفصال ..



الشرارة الأولى للوحدة .. طائرة حربية سورية طلبت الهبوط في مطار ألماظة وعليها وفد من الجيش السوري بقيادة اللواء عفيفي البزري وطلب مقابلة عبد الناصر لإعلان الوحدة مع مصر بدون أي تمهيد أو مقدمات !!

نتقل حوارنا مع «سامي شرف» إلى المساحة الأوسع والأرحب .. إلى عالمنا العربي، الذي اعتبره «عبدالناصر» قطعة منه، واعْتَبَرَ هو «عبدالناصر» قائده وزعيمه.

ومنذ ارتفع صوت «عبدالناصر» باعثًا القومية العربية، مناديًا بالمشروع القومي الكبير، في وطن يمتلك كل العوامل لتجعله قويًا عملاقًا، إذا طرح خلافات الحكم، وانطلق على الطريق بما يملكه من مقومات الوحدة، من لغة وتاريخ وأرض، وآمال وطموحات، و دين أيضًا. وتبرز في المقدمة وحدة مصر وسوريا، أول وآخر وحدة عربية دستورية بين قطرين عربيين متباعدين، بالإرادة الشعبية في العصر الحديث.

قلت لسامي «شرف»:

• نريد أن نُلقي ضوءًا على تجربة الوحدة بين مصر وسوريا، وننتقل منها إلى الانفصال!

– إن تجربة الوحدة تستحق أن نقف عندها طويلاً، لأنها تمثل منعطفًا هامًا في تاريخ الأمة العربية، لذلك فلا بأس من أن نتناولها في أكثر من لقاء، ونتوسع في أسبابها، وأيضًا في مصيرها الفاجع.

فكما أنه كان للوحدة آثار، فقد ترك الانفصال جروحًا في جسم الأمة العربية، وسبب مضاعفات ربما مازلنا نعاني من بعضها حتى الآن.

لابد أن تكون بدايتنا منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية، عندما كانت سوريا أول بلد عربي يستقل، وكانت بثرائها وتاريخها مؤهلة لتستكمل الدور الذي كان محور كفاحها القومي، وهو الوحدة، واسترداد كيانها الذي تم تفتيته بواسطة بريطانيا وفرنسا منذ معاهدة «سايكس بيكو» حتى الاستقلال.

ولكن ما أن تحررت سوريا، حتى وقعت في صراع مستميت..، الإنجليز الذين كانوا يريدون وراثة فرنسا وضمها إلى الملك «عبدالله»، لتقوم مملكة سوريا الكبرى،

التي تنضم للعراق ليتحقق «الهلال الخصيب»، ثم بين الولايات المتحدة الأمريكية، وكانت تريد وراثة فرنسا وبريطانيا، وأن تبدأ بسوريا لتفك الحصار عن إسرائيل.

وبدأت سلسلة الانقلابات الأمريكية، والانقلابات المضادة البريطانية،وكانت سوريا أول تجربة لنقل انقلابات أمريكا اللاتينية. وهكذا تحول الاستقلال السوري إلى مأساة دامية.

- **كان ذلك قبل ثورة يوليو ١٩٥٢؟**

– واستمر بعدها، وبعد قيام الثورة تطلعت القوى القومية والديمقراطية إلى النظام الثوري الذي قام في مصر، وسرعان ما قامت علاقات وثيقة تستند إليها في الإطاحة بآخر الانقلابات الأجنبية، وتبدأ مرحلة تاريخية جديدة.

وقام حلف «مصري/ سوري» بشكل طبيعي وتلقائي، وأصبح المحور الذي تلتف حوله كل القوى الوطنية والثورية في العالم العربي، ولقد كان هذا المحور الجديد هو الذي هزم «حلف بغداد»، وأيضًا الذي هزم عدوان ١٩٥٦. وكان انتصارًا وميلادًا جديدًا للأمة العربية وللثورة العربية. وكان هو أيضًا الذي أفشل «مشروع أيزنهاور» ونظريته لملء الفراغ. بعد فشل العدوان الثلاثي، أصبح محور الاستراتيجية الاستعمارية انهيار هذا الحلف العربي «المصري/ السوري» بأي شكل.

وكانت العملية الكبرى التي تحالفت فيها الأطراف التركية والعربية والإسرائيلية، والذي قادها «لوي هندرسون» أحد أقطاب المخابرات الأمريكية، عقد مؤتمر أنقرة لإعطاء إشارة البدء للقوى التي كانت قد تم تعبئتها في الداخل، وتم تحويلها وتسليحها.

وأصبح الوجود والاستقلال السوري مهددًا، واتخذ «جمال عبدالناصر» قراره الثوري بإنزال القوات المصرية على الأرض السورية في حركة سياسية عسكرية بارعة وحاسمة.

وانهار بعد هذا الإجراء الأمل في إحداث أي انقلاب، ولقد وضعت القوات المصرية التي وصلت إلى سوريا في التوقيت المناسب تمامًا أُسس الوحدة ومبرراتها،

وأدى ذلك إلى حالة هيستيرية من التآمر، كان لابد أن يصل إلى الوحدة، فلم يترك التآمر الداخلي والخارجي للوحدة أن تتحقق في ظروف أفضل، وبمقومات أصح، وعلى مدى أطول - كما كان يريد «عبدالناصر» - فالتاريخ لا يسير أبدًا كما نتمنى.

• نحن نعرف الظروف التي قامت فيها الوحدة، ولأن هذه التجربة تظل حتى اليوم موضع اهتمامات ودراسات، لا نريد أن نخوض فيها، فقد نُشر الكثير حولها، نريد فقط أن نقف بسرعة على بعض ما حققته هذه الوحدة؟

- لقد نجحت الوحدة مع سوريا في تحقيق الاستقرار الذي لم تنعم به من قبل منذ بِدْء تاريخها الحديث بعد الحرب العالمية الأولى، ووفرت لها كل المقومات لتقوم بدورها العربي، وكانت مساندتها للقوى الوطنيةوالديمقراطية في لبنان حاسمة في ألا تتحول لبنان إلى قاعدة لنظرية «أيزنهاور» بملء الفراغ، تحت حكم طائفي، وساندت القوى الوطنية في العراق حتى قامت ثورة ١٩٥٨، ثم أسقطت «حلف بغداد» الذي أسقط بالتالي الاستراتيجية الاستعمارية الجديدة في المنطقة.

واستطاعت سوريا في ظل الوحدة أن تحقق تغييرات اجتماعية عميقة كانت تتطلع إليها منذ الاستقلال، ووقف الإقطاع السوري ضدها، فقد كانت قوانين يوليو سنة ١٩٦١ تحقيقًا لمطالب متراكمة منذ زمن طويل، لم يستطع أي حزب سياسي أن يحققها.

وأهم من ذلك كله، فإنه رغم كل الصعوبات والتناقضات، أثبتت هذه التجربة أن الوحدة العربية حقيقة، وأن أسسها صحيحة، وأن ما تفجره من طاقات العرب بلا حدود، وجسدت حلم الأمة العربية والثورة العربية. لقد خَلَّفَت سنوات الوحدة وراءها حلمًا ذهبيًا، كان ومازال يسيطر على خيال سوريا، وعلى خيالنا كلنا أيضًا.

• ولم تستمر الوحدة إلا ما يقرب من ثلاث سنوات، فهل يمكن أن تتحدث عن الانفصال، كيف وقع، وما هي دوافعه وأسبابه، من وجهة نظرك؟

- في رأيي أن الانفصال هو صناعة أجنبية ١٠٠٪، وأنه جاء نتيجة مؤامرات رهيبة، واستخدمت فيها أسلحة قذرة، وتورطت فيها بعض الأنظمة التي كانت ترى في الوحدة خطرًا عليها، فلم تبخل بالمال أو الجهد لتقويض دولة الوحدة. وأنا على قناعة تامة بأن

سبب الانفصال لم يكن الشعب العربي السوري، وأنه - كما قيل - اعْتُبِر حكم «جمال عبدالناصر» استبداديًا أو استعمارًا مصريًا لسوريا. لقد استخدم الاستعمار الرجعية لضرب الوحدة، مستغلاً بعض الأخطاء التي لم تجعل الشعب السوري يكفر بالوحدة، فأسقط الانفصال، وعادت هذه الجماهير إلى الضغط لإعادة الوحدة، وتحت هذا الإلحاح بدأت محادثات الوحدة الثلاثية ١٩٦٣، وأخيرًا فإن إسرائيل قد اعترفت بأن أحد أسباب حرب ١٩٦٧ كان للحيولة دون قيام الوحدة بين مصر وسوريا مرة أخرى.

• **تقول هناك أخطاء وقعت فعلاً أدت إلى وقوع الانفصال، هل يمكن أن نلقي ضوءًا على هذه الأسباب من وجهة نظرك؟**

- طبعًا كانت هناك قضايا داخلية تمس الأوضاع وآليات الحكم في كل من سوريا ومصر، هيَّأت أرضية صالحة لنجاح الانفصاليين. ولقد كان «جمال عبدالناصر» مقتنعًا منذ البداية أن نسير بخطوات متأنية لتحقيق الوحدة، وخلال مناقشاته مع السياسيين والعسكريين طرح قضايا صعبة حتى يؤخر الاتفاق، مثل إلغاء الأحزاب، ولكن المجلس العسكري ضغط لقبول هذا الشرط، وَقَبِلَهُ السياسيون، وكان أهم نتيجة لقبول هذا الشرط هو تحمل «عبدالناصر» مسئولية الحكم بالكامل في سوريا، وبالتالي تحمل أي أخطاء، كما تحمل النصيب الأكبر من النقد باعتباره المسئول الأول.

• **هل كان الاعتراض من «عبدالناصر» وحده، وأنه الذي طالب بالتأني، أم كان يؤيده آخرون في ذلك؟**

١- أعضاء الوفد المصري في مباحثات الوحدة كانوا جميعًا يؤيدون وجهة نظر «عبدالناصر»، إلا «عبدالحكيم عامر» الذي كان متحمسًا للوحدة الشاملة، ويؤكد أن كل المصاعب يمكن التغلب عليها.

٢- السبب الثاني هو عدم وجود اتصال جغرافي بين سوريا ومصر، مما جعل سيطرة الحكومة المركزية محدودة، خاصة في حالة قيام ظرف طارئ في سوريا.

٣- محاولة إبعاد الجيش عن التدخل في السياسة، وهو موضوع شائك ومعقد في سوريا بالذات، فقد كان الضباط السوريون متدخلون في السياسة للنخاع، وفي كافة نواحي الحياة هناك منذ عام ١٩٤٩.

٤- اكتشف السياسيون، ورجال الأحزاب السورية أنهم فقدوا دورهم ونفوذهم السياسي الذي كانوا يتمتعون به قبل الوحدة.

٥- التنظيم السياسي الواحد، وهو الاتحاد القومي الذي كان مطبقًا في مصر لم يكن مقبولاً من حزب البعث السوري على وجه التحديد، فكان يرى أن يقوم حزب واحد له مفهوم قومي، كما كانوا يرون أن من حقهم وحدهم تولي الحكم في سوريا، وكانت القوى السياسية غير البعثية ترفض ذلك، وقد اعتُبرت نتيجة انتخابات الاتحاد القومي في سوريا هزيمة للبعث، وانتصارًا لـ«عبدالحميد السراج».

٦- كان صعبًا إتمام توحيد القوانين بين مصر وسوريا خاصة التي تحكم تَنَقُّل الأفراد والتجارة وإزالة الحواجز بين الإقليمين، بما ترتب عليها أن تحكمت البيروقراطية في تنظيم التعاملات، وأدت إلى تهيئة المناخ للشعور بالإحباط، ومَهَّدَ لأرضية خصبة لانتشار الإشاعات ضد الوحدة التي تركزت بالدرجة الأولى حول عدد من المسائل في مقدمتها:

- تهجير مليون فلاح مصري لمنطقة الجزيرة، وفي الحقيقة أنه لم يكن هناك أية خطة على أي مستوى رسمي لإتمام تهجير فلاح مصري واحد لسوريا، إلا أن كِبار الملاك هم الذين أطلقوا هذه الإشاعة.

- الهيمنة على الجيش السوري بضباط مصريين، والحقيقة أنه من أجل تحقيق الاندماج الكامل بين الجيشين السوري والمصري، فقد تقرر إيفاد عدد من الضباط المصريين للعمل في دمشق، ونُقِل عدد من الضباط السوريين للعمل في القاهرة.

وكان من رأي المجلس العسكري في بداية محادثات الوحدة، أن أول إجراء لابد من اتخاذه هو دمج الجيشين عند قيام الوحدة، الأمر الذي لم يُؤخذ به خوفًا من حدوث هِزة في القوات المسلحة، يترتب عليها نوع من فقدان التوازن.

والأمر الغريب أنه عندما كان «جمال عبدالناصر» يتوجه إلى دمشق كانت هذه الشائعات تذوب وتتبخر، ويعود الصراع على السلطة إلى الظهور على سطح الأحداث بعد ذلك، ومن هنا قرر «عبدالناصر» أن يوفد «عبدالحكيم عامر» باعتباره قائدًا عامًا للقوات المسلحة إلى دمشق للعمل على حل المشاكل التي تواجه الحكم. ولم يستطع «عبدالحكيم عامر» السيطرة أو احتواء الصراع على السلطة، فبدأت سلسلة من الاستقالات وتحالف حزب البعث مع باقي القوى السياسية الأخرى في مهاجمة «عبدالحميد السراج» باعتباره العقبة في سيطرتهم على الأوضاع، ومما زاد في حدة الصراع أن الإجراءات الأمنية التي كان يضطر لاتخاذها كانت تُلهِب الموقف الذي كان يُصور بأنه «حكم بوليسي».

- **ما هو دور القرارات الاشتراكية في الانفصال؟**

- القرارات الاشتراكية في يوليو ١٩٦١ طُبِّقَت على سوريا ومصر في نفس الوقت، لأنه لم يكن منطقيًا أبدًا أنه في ظل وحدة اندماجية تطبق القوانين في إقليم دون الآخر، وكانت الأوضاع الاجتماعية متباينة في الإقليمين، وبالذات في قطاع التجارة، فقد كانت التجارة في مصر في أيد غير مصرية بالدرجة الأولى، بينما كان المجتمع السوري قائمًا أساسًا على التجارة.

- **الموقف هنا أن حزب البعث خرج من الحكم وأصبح معارضًا، وباقي الجماعات السياسية فقدت نفوذها السياسي والمالي بسبب تحديد الملكية والتأميم، وكانوا جميعًا ضد الوحدة؟**

- نعم انضم إليهم الضباط السوريون الذين استقالوا من مناصبهم الوزارية، وخلت السلطة من أية قوة تدافع عن القوانين الاشتراكية. وكانت الخطوة الأخيرة التي حسمت الأمور في اتجاه الانفصال هي إيفاد «عبدالحكيم عامر» إلى دمشق لحسم الأمور، بدلاً من تكليف «السراج» بذلك، فقد عين «السراج» نائبًا لرئيس الجمهورية على أن يكون مقره القاهرة، واتخذ «عبدالناصر» هذا القرار حماية للسراج، ودرءًا للحملة العنيفة عليه، ولكن «السراج» اعتبر القرار موجهًا ضده، ومما جعله يُصر على هذا المفهوم صدور قرار بدمج إدارتي المخابرات في الإقليمين، وترتب عليه نقل بعض عناصر المخابرات السورية للقاهرة، فتقدم «السراج» باستقالته.

ولقد حاول الرئيس «عبدالناصر» أن يشرح له نواياه وأفكاره إلا أن المسائل كانت قد أخذت شكلاً جديًا لدرجة أن «السراج» فَكَّرَ في الانتحار في فندق «شبرد» بالقاهرة بعد محاولة مِنِّي شخصيًا بتكليف من الرئيس «عبدالناصر» لإفهامه حقيقة الأمور في جلسة طويلة بيننا في فندق شبرد، وبعد أن تركته راودته فكرة الانتحار.

وفي ٢٨ سبتمبر ١٩٦١، قام «عبدالكريم النحلاوي» مدير مكتب «عبدالحكيم عامر» بانقلاب لم يخرج في طريقة تنفيذه عن الانقلابات التي قامت في سوريا من قبل.

وغادر «عبدالحكيم عامر» دمشق حوالي الساعة ٣ بعد الظهر إلى القاهرة بعد موافقته على طلبات قادة الانقلاب، بعد اتصال تليفوني مع الرئيس «عبدالناصر» عقب البيان رقم ٩، الذي أوحى بأن هدف الانقلاب المحافظة على الوحدة، وإجراء إصلاحات في الجيش، ثم صدر البيان الذي ألغى هذا البيان ودعا إلى الانفصال.

وقد أيد «صلاح البيطار»، و«أكرم الحوراني» الانفصال. كان «عبدالناصر» حريصًا على الوحدة الوطنية السورية، باعتبار أن قوة سوريا هي قوة للأمة العربية، ولذلك فقد اتخذ ثلاثة قرارات:

١- عدم رفع سلاح عربي ضد سلاح عربي، وأمر بعودة القوات التي كانت قد أُرسلت لسوريا لقمع الانقلاب.

٢- أصدر تعليمات لوفد مصر في الأمم المتحدة بعدم الاعتراض على قبول سوريا عضوًا في الأمم المتحدة.

٣- أصدر تعليمات أخرى بعدم الاعتراض على عودة سوريا للجامعة العربية.

• **كانت هذه رؤية صريحة لأسباب الانقلاب الداخلية، تضَمَّنت حتى نقدًا لما قامت به مصر، ولكن هناك جانبًا آخرًا أجنبيًا كان له التأثير الحاسم في إحداث الانفصال؟**

- طبعًا كان هناك أصابع أجنبية تلعب لفصل هذه الوحدة خوفًا من المد الوحدوي الذي كان سيُحدِث تأثيرًا في المنطقة العربية كلها، ويؤدي إلى تغييرات فيها، ويحول دون قيام إسرائيل بتحقيق أهدافها التوسعية.

وهناك معلومات مؤكدة – ولها شهود عيان أحياء – تفيد بأن أحدهم كان ساهرًا ممسكًا التليفون يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٦١، وعلى الطرف الآخر من الخط في دمشق «حيدر الكزبري»، ويتلقى التعليمات، ويطلب تنفيذ الاتفاق بإرسال الدعم المالي الذي وصل في نفس الليلة عن طريق بيروت، وقدره مليون ليرة سورية، حملها أحد أقارب «حيدر الكزبري». كما أن الملك «سعود» اعترف للرئيس «عبدالناصر» بأنه دفع ١٢ مليون جنيه استرليني لانفصال سوريا عن مصر، ثم ما صدر أخيرًا من كُتب أجنبية تحوي الكثير من التفاصيل التي تكشف التآمر الأجنبي لتحقيق جريمة الانفصال، ولم تكن الموساد بعيدة عن المسرح.

- **أي أن الوحدة تعرضت لتآمر خارجي وعربي، وداخلي من اليمين ومن اليسار أيضًا؟**

– كل من اليمين السوري واليسار السوري، وجد في التغيرات الاجتماعية التي حققتها الوحدة خطرًا عليه أشد من الاستعمار الأجنبي، وفضلاً عن ذلك، التحالف اليساري السوري بجميع فصائله لم يدرك الأولويات، ولم يستطع أن يتبين الفرق بين التناقضات الأساسية، والتناقضات الثانوية، بدليل أنه أيَّدَ الانفصال.

وهذا لا يعني أنه لم تكن هناك أخطاء، ولكن رأيي الشخصي أن هذه الأخطاء لم تكن وحدها هي سبب الانفصال. فلم يثبت أن الوحدة مرفوضة من الشارع العربي السوري، بدليل أن الانفصال لم يدم أكثر من عامين لتعود سوريا تحت إلحاح الشارع لطلب الوحدة، كما سقط النظام الذي أسقط الانفصال حينما لم يستطع أن يحقق الوحدة، وقام نظام عمل على عودة الأوضاع الطبيعية بين مصر وسوريا. ولقد شهدت سوريا سبع انقلابات عسكرية خلال تسع سنوات، بدأت بالانفصال.

- **تحدثت عن دور «عبدالحميد السراج»، وهناك قضية هامة تختص به لم يُكشف الستار عنها، هي أنه بعد الانفصال أُلقي القبض عليه، وأُودع سجن المزة تحت حراسة مشددة، ومع ذلك فقد هرب، وجاء إلى القاهرة، ومعلوماتي أنك شخصيًا كان لك دور في تهريب «عبدالحميد السراج» من سجنه في دمشق، ووصوله إلى القاهرة.**

- كانت قد وصلت معلومات مؤكدة للرئيس «جمال عبدالناصر» تُفيد أن «عبدالحميد السراج» يتعرض في سجن المزة بدمشق لأبشع أنواع التعذيب، وأن السيدة حرمه تكاد تفقد بصرها أو فقدته.

ووفاء من «جمال عبدالناصر» لمن عمل معه، ومهما كانت الظروف، فقد طلب الرئيس إعداد مشروع خطة لتهريب «عبدالحميد السراج» من سجنه إلى القاهرة، وخلال أربعة أيام كانت الخطة جاهزة،وكان قد تم الاتصال ببعض الأصدقاء في بيروت ودمشق وعمان، للإعداد ولبحث إمكانية التنفيذ بنجاح.

كان أمام الرئيس خطتان تبادليتان، أُطلق على الأولى العملية «جمال»، والثانية «س ش»، وقد روعي في العملية «جمال» البساطة وعدم التعقيد وتقليل عدد الأشخاص بقدر الإمكان، **وكانت تقوم على أربعة محاور:**

١- معرفة الوضع تفصيلاً داخل السجن، وترشيح عنصر أو عناصر يمكن الاتصال بهم من داخل السجن، وذلك عن طريق الاتصال بـ«عبدالحميد السراج».

٢- دراسة خطوط السير من خارج السجن حتى الحدود اللبنانية.

٣- تأمين وجود «السراج» في لبنان.

٤- التوجه للقاهرة بالطائرة، أو بحرًا للإسكندرية أو بورسعيد.

أما العملية الثانية «س ش» فتقوم علي:

١- اقتحام سجن «المزة» بعناصر فدائية سورية لاختطاف «عبدالحميد السراج».

٢- الهرب به، إما إلى الأردن حتى ميناء العقبة فالساحل المصري، أو إلى لبنان ومنها جوًا إلى القاهرة أو بحرًا للإسكندرية أو بورسعيد.

وتمت دراسة تفصيلية للعمليتين بما فيها استطلاع خط السير على الأرض في سوريا ولبنان والأردن، وتم الاتفاق مع أحد المساعدين الذين كانوا يتولون حراسة «السراج» في السجن، وكذلك تم الاتصال وترتيب طاقم للحماية، وترتيب وسائل الانتقال في دمشق ولبنان والأردن.

- **هل دُرس الموقف الرسمي لهذه الدول؟**

– استقر الرأي على أن تُنفذ الخطة الأولى «جمال». بدأ جس نبض السلطات العليا في لبنان ممثلة في اللواء «فؤاد شهاب»، وكان الرجل إيجابيًا، ولكنه طلب فقط البعد عن توريط السلطات اللبنانية في نتائج قد تضر بأمن وسلامة لبنان.

وقد قمت بزيارة خاصة إلى لبنان لمقابلة الرئيس «شهاب»، وللإشراف على تنفيذ الخطة، وحملت رسالة الرئيس «جمال عبدالناصر» للرئيس «شهاب» تقول: «إن كل حبة رمل في أرض لبنان الشقيق هي رمال مصرية نحافظ عليها بأرواحنا».

وكانت هذه الرسالة كافية لإعطائنا الضوء الأخضر للعمل من خلال الأراضي اللبنانية، التي رؤي أنها أفضل، لأن العمل من خلال الأراضي الأردنية كان سيتم بدون علم السلطات نظرًا لطبيعة العلاقات غير المستقرة بين مصر والأردن في ذلك الوقت، ولتفادي مجازر لا د اعي لها، ومن ناحية أخرى حماية لعناصر قومية شريفة كانت ستتولى تأمين المسيرة، وتوفير وسائل الانتقال على مسئوليتهم الخاصة، وقد يكون في ذلك مخاطرة بالنسبة لهم.

- **هل طُبِقَت الخطة كما هي، أم أنه حدثت تعديلات عليها؟**

– أدخل الرئيس «جمال عبدالناصر» عددًا من التعديلات:

١– الاتصال بالمساعد «منصور رواشدة» – حارس «السراج» في السجن – شخصيًا لتأمين بدء العملية، وضمان قيامه بالمساعدة الإيجابية الفعَّالة في تهريب «السراج» من باب السجن حتى مشارف دمشق.

٢– استخدام الرسائل في نقل التعليمات أو أية تعديلات بدلاً من استخدام اللاسلكي أو الشفرة والتي قد تتعرض للكسر.

٣– ترتيب تواجد غواصة مصرية أمام سواحل بيروت في اتجاه مبنى السفارة المصرية.

٤– يتولى قيادة الطائرة المصرية التي ستصل بيروت لنقل «السراج» للقاهرة الكابتن «عبدالرحمن عليش» رحمة الله عليه.

٥- مجموعة العمل تتكون من «سامي شرف»، «منير حافظ»، «محمد نسيم»، «محمد المصري»، على أن يبقى «منير حافظ» في القاهرة، ويتواجد الثلاثة الآخرون في بيروت، ويُترك لـ«سامي شرف» حرية الاتصال بالسلطات اللبنانية حسب تقديره للموقف، وأذكر بأن هذه الخطة هي التي أُطلق عليها اسم «جمال».

- **كيف بدأ تنفيذ هذه الخطة، وهل شاركت فيها عناصر أخرى؟**

- كانت الاتصالات مع «منصور رواشدة» مستمرة ومؤمنة، بمعرفة الزعيم اللبناني الكبير «كمال جنبلاط» واللواء «شوكت شقير». وعندما اكتملت الصورة وتأكدنا من نجاح التنفيذ، كان أحد المندوبين قد وصل إلى دمشق، واتفق مع «منصور» على التنفيذ في اليوم والساعة. وكان هو الذي سيتولى في نفس الوقت تأمين خروج «السراج» من دمشق حتى الحدود اللبنانية، وكان لديه تلقين كامل عن الطرق والطرق التبادلية التي سيسلكها.

وقد نُصح بأن يتبع أصعب الطرق وأبعدها عن التصديق أن يسلكها إنسان أو دابة، وفعلاً فقد استُخدمت البغال والخيل والجمال في رحلة الهرب، رغم أن ذلك سيطيل مدة التعرض، وبالتالي ستطول مدة انتظارنا، وأيضًا تلف لأعصابنا، وكان مقدرًا أن العملية ستستغرق بين ٢٦ ساعة و٣٢ ساعة أو أكثر قليلاً لو كانت هناك عوائق. وانتقل «محمد نسيم»، و«محمد المصري»، ومن معهما من رجال الزعيم «كمال جنبلاط» إلى نقاط معينة على الحدود السورية اللبنانية.

وكنت أنا في بيروت بالاتفاق والتنسيق مع الرجل الشريف «سامي الخطيب» وزير داخلية لبنان الحالي، بتعليمات من الرئيس «فؤاد شهاب» في انتظار وصول «السراج» لمشارف بيروت في نقطة متفق عليها من قبل.

- **ما هو دور السفارة المصرية في بيروت؟**

- كان الاتفاق مع سفيرنا في لبنان «عبدالحميد غالب» وأعضاء السفارة أن يكونوا جميعًا طبيعيين في تصرفاتهم وتحركاتهم، ولا يبدو عليهم أن هناك شيئًا غير عادي يتصل بهم، حتى لا نلفت الأنظار أكثر مما هي عليه بالنسبة لسفارتنا التي كانت محط أنظار كافة القوى في ذلك الوقت.

المهم .. وصل «عبدالحميد السراج» ومعه حارسه في السجن «منصور رواشدة»، وكان في استقباله الزعيم «كمال جنبلاط» الذي اصطحبهما في سيارته الكاديلاك السوداء الخاصة إلى منزل «محمد نسيم» في بيروت – كان من ضمن الترتيبات استخدام شققًا آمنةً كمواقع تبادلية لإقامة «السراج» فيها، ولكن بناء على اقتراح الأخ «محمد نسيم» اتُفق على أن يقيم «السراج» في منزله إمعانًا في التصرف الطبيعي الذي لا يلفت الأنظار – وبمجرد وصول «السراج» لمنزل «محمد نسيم» تمت عملية تغيير لملامحه بشعر مستعار وشوارب.

· وقد قمت بعد ذلك بزيارة الرئيس «فؤاد شهاب» بصحبة السفير «عبدالحميد غالب» حيث أبلغته بوصول «السراج» إلى بيروت، وأن المخطط هو سفره إلى القاهرة في أسرع وقت حتى لا نسبب حرجًا للسلطات اللبنانية، وأطلعناه على خطة المرحلة الثانية.

وقد استجاب الرئيس «شهاب»، وأمر بأن يكون كل من «أحمد الحاج» مدير مكتبه، و«سامي الخطيب» تحت تصرفنا، وتُنفذ جميع مطالبنا واحتياجاتنا، التي لم تكن سوى سيارة جيب، وملابس عسكرية لبنانية.

قام «سامي الخطيب» بقيادة السيارة بنفسه، في طريقه إلى مطار بيروت من منافذ خلفية غير مطروقة، وكان يجلس بجواره «محمد نسيم»، وفي الخلف جلس «السراج» و«سامي شرف» و«محمد المصري» و«منصور رواشدة»، وكلنا مرتدين ملابس عسكرية لبنانية مازلت أحتفظ بها للآن، وكُنَّا نبدو كإحدى دوريات الأمن، واخترقت سيارتنا سور المطار من ثغرة أُعدت على عجل دون أن تبدو ملحوظة، أي كانت مموهة، ووصلت السيارة مَدرَّج المطار مباشرة، حيث وصلتها في نفس اللحظة الطائرة المصرية التي تحمل الصحافة المصرية إلى بيروت يوميًا، وبعدما أفرغت حمولتها اتجهت إلى نهاية المدرج حيث أبلغ قائدها برج المراقبة أن هناك عطلاً مفاجئًا في الطائرة، وفتح بابها وأسقط سلمًا من داخلها.

تم تنفيذ المتفق عليه تمامًا بدون معوقات أو مفاجآت، ودخلنا الطائرة، ومن الطريف أننا عندما دخلنا الطائرة وجلسنا في مقاعدنا، تقدم منّا مضيف الطائرة يحمل أكواب عصير .. هل تعرف من كان هذا المضيف؟

كان الأخ والزميل «عبدالمجيد فريد»، وكان الرئيس قد أمره أن يتوجه إلى بيروت مع الطائرة عند إقلاعها من مطار القاهرة.

و أقلعت بنا الطائرة المصرية وعليها «عبدالحميد السراج»، و«منصور رواشدة»، و«محمد المصري»، وأنا. ونظرنا إلى بيروت، ساطعة وهي تنام هادئة ، نظرة كلها حب وتقدير. وغرق كل مِنَّا في أفكاره، ومخاطر أيام صعبة عشناها قبل أن تشق بنا الطائرة السماء، وأضواء النهار تتأهب لتملأ الدنيا. ووصلت إلى مطار القاهرة، كانت الساعة تقترب من السابعة صباحًا.

وكان في استقبالنا «زغلول كامل» وكيل المخابرات العامة، وبعض أفراد من مكتبي، وتوجهنا إلى أحد قصور الضيافة التابعة لرئاسة الجمهورية في مصر الجديدة، وقمت على الفور بالاتصال بالرئيس، وأبلغته بنجاح المهمة ووصولنا.

طلب الرئيس «جمال عبدالناصر» أن نتوجه ــ السيد «عبدالحميد السراج» وأنا ــ إلى منشية البكري فورًا لتناول الإفطار معه.

- **وكيف أُعلن عن هروب «عبدالحميد السراج» ووصوله إلى القاهرة ؟**

– طُرِح هذا الأمر، ولكن الرئيس طلب أن يترك له الأمر، ليعلنه كما يرى. وفي اليوم التالي نُشر خبر صغير من ثلاثة سطور في الصفحة الأولى بجريدة «الأهرام» عنوانه «عبدالناصر يستقبل عبدالحميد السراج»، وتفاصيله بالنص: (استقبل الرئيس «جمال عبدالناصر» أمس بمنزله بمنشية البكري السيد «عبدالحميد السراج») .. فقط لا غير.





أول فبراير ١٩٥٨ ..

عبدالناصر وشكري القوتلي يعلنان الوحدة المصرية السورية

١٤

جمال عبد الناصر

القضية الفلسطينية



الرئيس جمال عبد الناصر والملك فيصل يؤكدان لياسر عرفات أن القضية الفلسطينية ستظل في وجدان كل عربي وكل مسلم حر وستظل القدس عربية وسيتم تحريرها عاجلا أو آجلا

لا يحتاج موقف «جمال عبدالناصر» من القضية الفلسطينية إلى إيضاح، وهذا الجزء من الحوار لا يهدف إلى إلقاء أي ضوء على علاقة «جمال عبدالناصر» بالقضية الفلسطينية، ولكن المعني منه بالدرجة الأولى الحديث عن اللقاءات السرية بين «عبدالناصر» والمنظمات الفلسطينية، وأيضًا الأزمة التي تفجرت بينه وبين بعض الفصائل الفلسطينية بعد قبوله مبادرة «روجرز». وأيضًا بعض التفاصيل التي لم تُنشر من قبل حول وقائع «أيلول الأسود»، والاقتتال الذي دار في عمان بين الفلسطينيين والأردنيين، وهو الاقتتال الذي دعا إلى عقد مؤتمر القمة العربي الأخير الذي عُقد بالقاهرة .. وحضره «ياسر عرفات»، وأيضاً «الملك حسين». ما هي ظروف كل ذلك؟.

- **لا نريد أن نتحدث كثيرًا حول علاقة «عبدالناصر» بالقضية الفلسطينية، فذلك أمر نعرفه جميعًا، ولكننا نريد أن نخلص من مرحلة الكلام النظري إلى الوقائع.**

- في البداية لابد من مقدمة صغيرة ضرورية، نقول من خلالها أن «جمال عبدالناصر» أحب شعب فلسطين كما لم يحب أي شعب آخر، وقد بادله الشعب الفلسطيني حبًا بحب أكبر.

لقد قاتل «عبدالناصر» مع الشعب الفلسطيني عام ١٩٤٨ وأصيب بالجراح، وتولدت بينه وبين الفلسطينيين علاقة وجدانية غريبة وعميقة، تبلورت في ثقة لا حدود لها بينه وبين الفرد الفلسطيني العادي، وتحولت هذه العلاقة إلى بركان فجرته ثورة ٢٣ يوليو، لتجسد مولد الثورة العربية الكبرى في العصر الحديث، وظلت فلسطين طابعًا مميزًا لمسيرته حتى انتهت حياته لفلسطين أيضًا.

ولقد ميزت العلاقة بين الرجل وبين الثورة الفلسطينية علامات تتجسد في روح شابة مشبعة بالأمل واليقين، ظلت تمر بها قوى الثورة الفلسطينية – سواء أكانت هذه القوى جماهير عادية أم قوى منظمة – وحماية معنوية، ومساعدات مادية بلا حدود، لتعيد تأسيس وطنها الفلسطيني، وحتى تتأكد من ممارسة هذا الوطن لدوره العربي،

والإبقاء على التلاحم بين الشعب العربي في مصر، والشعب العربي الفلسطيني، ومقاومة أي محاولة تهدف إلى عزلهما عن البعض.

- **لا يشك أحد في أن القضية الفلسطينية كانت في وجدان وفكر «جمال عبدالناصر»؟**

– نعم .. عاشت القضية الفلسطينية في فكره ووجدانه، طالبًا وضابطًا وثائرًا، وأدرك منذ صباه وشبابه أن المخطط الاستعماري والصهيوني يبدأ بفلسطين، ثم يُثَنِّي بالعدوان على باقي البلاد العربية؛ لتحقيق أمل الصهيونية في إنشاء دولة إسرائيل الكبرى من النيل للفرات، ولعلك تذكر أنه عندما كتب عن صباه في فلسفة الثورة، تحدث عن وعد بلفور، وبداية التفكير الصهيوني في فلسطين. لقد كان يعتبر دائمًا أن القضية الفلسطينية هي قضية مصرية.

إن ما يحدث على الأرض العربية في فلسطين ممكن أن يحدث لأي بلد في المنطقة مادام مستسلمًا للعوامل والعناصر والقوى التي تتحكم الآن. كان يقول: «كل ما يحدث هناك ممكن أن يحدث لابنتي أو لابني خالد».

كان «عبدالناصر» مدركًا تمامًا أن المعركة تبدأ بالجولة الأولى، بالثورة الكبرى لاقتلاع الأنظمة الفاسدة، فكانت ثورة ٢٣ يوليو التي وضعت القضية الفلسطينية في مكانها الصحيح ضمن نضال الأمة العربية، وفي صدر حقيقة الصراع العربي الاستعماري الصهيوني.

ثم تحمل «جمال عبدالناصر» مسئولياته التاريخية في دعم حركات التحرر، انطلاقًا من مفهوم أن وحدة النضال لا تتجزأ، ولم يكتف بالدعم المادي للقضية الفلسطينية، بل حرص على أن يُقدم كل الدعم السياسي بوضع الطريق لانتزاع اعتراف العالم بها، ثم بشرعيتها، وبالتالي بأنه لا شرعية للوجود الإسرائيلي.

وكان محور سياسة «جمال عبدالناصر» في القضية الفلسطينية يمثل بالتالي خطًا استراتيجيًا أكبر يحقق للعالم الثالث – ممثلاً في حركات في التحرر – الشخصية المستقلة القادرة على إقامة التوازن الدولي من أجل رفاهية البشرية.

وفي الوقت ذاته كان «جمال عبدالناصر» مؤمنًا عن يقين، بأن بناء القوة العربية الذاتية الشاملة هو الطريق الوحيد لعودة الحق الذي اغتصب من الشعب العربي، ومن

هنا فإنه كان يدرك أن مشكلة إسرائيل تتصل اتصالاً وثيقًا بأوضاعنا الداخلية، وكان يرىٰ أن التخلف هو الشيء الوحيد الذي يضمن لإسرائيل البقاء علىٰ أرضنا، وأن الخطر الإسرائيلي سوف يتلاشي حتىٰ قبل المعركة الفاصلة؛ إذا تمكنت الأمة العربية من أن تطرح نفسها، أو أن تقضي علىٰ التخلف الذي فُرض علينا، وأننا مع كل تغيير يزيد من القوة العربية من أجل المعركة، وضد أي صراع شخصي أو طائفي أو فكري لا يكون من شأنه أن يضيف إلىٰ المعركة، وإنما يأخذ منها.

لعل من أبرز الظواهر، مرحلة العلاقات بعد يونيو ١٩٦٧، حيث بدأت منظمات المقاومة الفلسطينية في وقت كانت عوامل اليأس موجودة، وهذه أبرزت حقيقة وجود الكيان الفلسطيني في ظروف كان العدو يتصور فيها أنه قضىٰ علىٰ كل ذِكر لفلسطين.

وتجسدت هذه الظاهرة في إصرار الرجل علىٰ التزامه التزامًا كاملاً بتقديم كل مساعدة للعمل الفدائي الفلسطيني. وكان دائمًا يعتبر أن النضال الفلسطيني بعد سنة ١٩٦٧ علامة تحول كبيرة في الموقف العربي كله، كما أنه لم يكن من قَبيل الصُدف أن الاتفاقات التي عُقدت بين المقاومة الفلسطينية والدول العربية قد تمت في القاهرة، وبإشرافها، وبرعاية «جمال عبدالناصر» (لبنان والأردن).

- **ما هي علاقة «عبدالناصر» بالمنظمات الفلسطينية؟**

– لم يفكر أبداً «عبدالناصر» في أي وقت من الأوقات أن يضع وصاية علىٰ المنظمات الفلسطينية، بل إنه أول مَنْ أعلن أن الشعب الفلسطيني وحده هو الذي يقرر حقه في تقرير مصيره.

وقد قال لـ«أبو عمار»: لقد حرقت دمي لكي أحافظ عليكم، وكان أسهل الأشياء بالنسبة لي أن أُصدر بيانًا إنشائيًا قويًا أعلن فيه تأييدي لكم، ثم أعطيكم محطة إذاعة تقولون فيها ما تشاؤون، وأريح نفسي، وأجلس لأتفرج. لكن بضميري وبالمسئولية لم أقبل ذلك. إن موقفي منذ اللحظة الأولىٰ كان من أجلكم، من أجل حمايتكم، من أجل حماية الناس الذين لا ذنب لهم، والذين هم الآن قتلىٰ لا يجدون مَنْ يدفنهم، وجرحىٰ لا يجدون مَنْ يعالجهم، وبين الأنقاض أطفال ونساء يبحثون في يأس عن أبسط حق

للإنسان، وهو حق الأمن على حياته). وقد قال لـ«أبوعمار»: (إن الله قد كتب عليه أن يحمل هموم العرب كلهم وخطاياهم أيضًا).

- **ما هي المنظمات التي كانت تتعامل بشكل مباشر مع «جمال عبدالناصر»؟**

- فتح، والجبهة الشعبية (ومن قبل حركة القوميين العرب)، والجبهة العربية، وباقي المنظمات والتي بلغ عددها حوالي ٣٨ منظمة في يوم من الأيام. كانت العلاقات معهما غير مباشرة، وبالواسطة عن طريق إحدى الجهات الثلاثة السابقة.

- **هل كان يدعم هذه المنظمات؟**

- بالطبع : دعمًا ماديًا بكافة صوره وأشكاله، ودعمًا في التدريب، ودعمًا معنويًا وسياسيًا وإعلاميًا، بما فيها تخصيص موجات إذاعية.

- **كيف كان يتم التعامل مع هذه المنظمات؟**

- إما مباشرة مع «جمال عبدالناصر» أو من خلالي. وفيما يتعلق بالنواحي العسكرية كان من خلال القيادة العامة للقوات المسلحة، بتعليمات محددة وواضحة من الرئيس «جمال عبدالناصر».

- **تطورت العلاقات بين «جمال عبدالناصر» والمنظمات الفلسطينية بعد سنة ١٩٦٧. في أي اتجاه، وكيف تَمَّ ذلك؟**

- كانت المنظمات الفلسطينية داخل الأردن قد نمت نموًا سريعًا، وشمل تنظيمها السياسي والشعبي جبهات متعددة، ومنظمات كثيرة، أهمها وأكبرها جبهة التحرير الفلسطينية «فتح» وجناحها العسكري «العاصفة»، والجبهة الشعبية الديمقراطية «نايف حواتمة»، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين «جورج حبش»، وفلسطين العربية «أحمد زعرور»، والنضال الشعبي، وآخرون.

هذه المنظمات لم تكن تضمها قيادة عسكرية موحدة، الأمر الذي أدى إلى بروز خلافات،وخلط في المهام، وأصبحت هذه المنظمات تشكل تجمعًا بشريًا ضخمًا، وطابعًا معنويًا أكثر منه تجمعًا قتاليًا مؤثرًا. ومما زاد في الخلاف أن بعض الأنظمة والأحزاب العربية جذبت إليها منظمات أو جماعات - تحت ستار التسليح أو التدريب أو الدعم

المالي- و أصبحت في الحقيقة موالية لها، وبذلك فقدت المنظمات وحدة العمل السياسي والعسكري.. وهذه المنظمات على اختلافاتها اتفقت على نقطتين:

الأولى: استقلالية العمل الفدائي، وسلبية هذا الاتفاق أن المقاومة اعتمدت على تكتل بشري دون التركيز على القدرة القتالية.

الثانية: «الأردن» هو ساحة العمل الفدائي الوحيدة ضد إسرائيل.

وكانت «فتح» – أكبر هذه المنظمات – ترى عدم البدء والتصادم مع السلطة في الأردن، وكانت «الجبهة الشعبية» ترى انطلاق الثورة الفلسطينية كي تتخذ كل الأراضي العربية قاعدة انطلاق لمناهضة الإمبريالية والصهيونية العالمية، حتى يتحقق تحرير الأرض. وكانت «الجبهة الديمقراطية» ترى زيادة قدرات المقاومة تمهيدًا للسيطرة على الحكم في «الأردن».

- **وماذا كان موقف مصر ورؤيتها؟**

– مصر كان خطها الاستراتيجي هو المحافظة على حركة المقاومة الفلسطينية، وتفادي الصدام مع السلطة الشرعية في لبنان وعمان. وكانت مبادرة «عبدالناصر» سنة ١٩٦٨ باصطحاب «أبو عمَّار» على طائرته إلى «موسكو»، ونتج عنها إمداد المنظمة بالسلاح، كما مهدت للاتصالات السياسية، والتأمين السياسي العالمي بعد ذلك.

- **وفُتحت معسكرات التدريب؟**

– نعم .. وكان «عبدالناصر» يرى أن استعادة الضفة الغربية والقدس عملية صعبة، ويجب أن يبدأ العمل فيها من الداخل حتى لا تتعرض للتهويد.

- **ماذا كان موقف الأردن؟**

– بدأ يقاوم أعمال التسلل والقصف عبر نهر الأردن، وبدأ في اعتقال الفدائيين، ومصادرة أسلحتهم، وكان يرى أن القضية الفلسطينية هي قضية الأردن، وبالتالي فلا يصح لفئات أو جماعات تدعي العمل الفدائي أن تمزق وحدة الدولة. وبدأت المقاومة في إنشاء قواعد ومعسكرات لها داخل الأردن، كما قامت بتدريب وتسليح عناصرها

تمهيدًا لانطلاقها في أعمال فدائية من داخل هذه القواعد، بعيدًا عن المدن الأردنية، وعن نظر وعلم السلطات.

ولعل معركة الكرامة في ٢١/ ٣/ ١٩٦٨، دليل على قدرة المقاومة الفلسطينية. فقد تم قتال بالدبابات، نتج عنه ٢٩ قتيلاً إسرائيليًا، و٩٥ جريحًا، مما ترتب عليها انضمام أعداد كبيرة من المتطوعين لدعم العمل الفدائي.

واستمرت الغارات عام ١٩٦٨ و١٩٦٩، مما رفع المعنويات الفلسطينية، وكان هناك حذر أردني، وإجراءات مضادة خوفًا من أن يتحول الأمر إلى حرب، وبدأ اقتحام المعسكرات بواسطة قوات البدو، ووقعت ضحايا من الجانبين. ولولا تدخل «عبدالناصر» في ذلك الوقت، وإقناع «الملك حسين» بعدم ضرب المقاومة؛ لكانت الأمور قد تطورت للأسوأ.

قامت المقاومة بعدد من الحوادث، وبإنشاء مليشيات خاصة، وقيادة الكفاح المسلح، وتنظيم الجماهير في شكل نقابات واتحادات، بهدف تأمينها سياسيًا، مما جعل للمقاومة هيبة محلية في مواجهة السلطات الأردنية.

وعلى الجانب الآخر، قامت «الأردن» بإنشاء قوات المقاومة الشعبية «قوات أمن خاصة» دعمًا لسلطات الأمن الداخلي، ثم صدر قرار مجلس الوزراء بتقييد حركة المقاومة، ومنه حمل السلاح داخل المدن، أو تخزين متفجرات، وكذلك منع الاجتماعات والتظاهرات بالنسبة للفلسطينين فقط. واعترضت قيادة الكفاح المسلح الفلسطينية على هذه القرارات، واستدعت المليشيات الشعبية التي سارت في شوارع «عمان» والمدن الأخرى بسلاحها، ترفع شعارات عدائية للسلطة. وكان يقود هذه الحركات «الجبهة الشعبية» و«الجبهة الديمقراطية».

- **ماذا كان رد فعل السلطات الأردنية؟**

- قابلت هذه الحركات بحصار «عمان» بالقوات المسلحة الأردنية في فبراير سنة ١٩٧٠، ولما شعرت المقاومة بجدية التصفية، سارعت إلى طلب تدخل الرؤساء العرب، وتدخل الرؤساء العرب، واستجابت الأردن، وفُكَّ الحصار، ولكن المقاومة اعتبرت في هذا التراجع انتصارًا لها، وقامت برفع شعارات ضده.

- **وأدَّى ذلك إلى تصعيد جديد في الأزمة؟**

– نعم .. في يونيه سنة ١٩٧٠، طوقت القوات المسلحة الأردنية «عمان» مرة ثانية، وقصفت مواقع العاصفة التابعة لفتح، ودَمَّرَت منازل ومعسكرات في عمان والزرقاء، وسقط ضحايا كثيرون. فردت المقاومة باحتلال فندق أو اثنين في عمان، واحتجزت أكثر من ٥٠ رهينة أجنبية، واستولت على مكاتب وكالة الغوث.

ومرة ثالثة تدخل «عبدالناصر» لدى «الملك حسين» لوقف إطلاق النار بين الجانبين، باعتبار أن «فتح» بالذات هي أهم الظواهر الصحية في النضال في ذلك الوقت، كما استنكر «عبدالناصر» في نفس الوقت أخطاء بعض الفصائل الأخرى.

وقَبِلَ «الملك حسين» للمرة الثالثة، وقف إطلاق النار بشروط المقاومة، كما أُعْفِيَ القائد العام، وقائد المدرعات من منصبيهما، وشُكِّلت لجنة تحقيق من الطرفين، ودوريات ونقط مشتركة في «عمان».

- **وجاء «الملك حسين» إلى القاهرة؟**

– قَدَّرَ «عبدالناصر» أن هذه الحلول مؤقتة، لأن أسباب التوتر مازالت قائمة، فدعا إلى لقاءات في «القاهرة» منفردة لـ«الملك حسين» والمنظمة. وفعلاً حضر الملك للإسكندرية في ٢٠ أغسطس ١٩٧٠، وكان أهم ما قاله لـ«جمال عبدالناصر» أنه منزعج من تصرفات المقاومة ضد السلطات الأردنية، وأيضًا أنه واقع تحت ضغوط كبيرة من الجيش الأردني بضرورة تصفية المقاومة.

وقد رَدَّ «عبدالناصر» بأن شرح له كيف عالج موضوع رفض منظمة التحرير لمشروع وقف إطلاق النار المحدود، وطلب أن يقوم بمعالجة الموقف بأسلوب العمل السياسي، ونصحه بألا يهاجمهم، ولا يعمل ضدهم، لأن المستفيد في هذه الحالة هو «إسرائيل». كما طالب الملك بالصبر حتى يمكن حسم الأمور، رغم وجود بعض المتطرفين من المقاومة الذين لا يهمهم إلا إثارة المواقف.

ووعد «الملك حسين» بأنه سيصبر، إلا أنه قال إن للصبر حدودًا، حيث أن وجود المنظمات الفلسطينية على أرضنا قد نقل إلينا كل التناقضات العربية.

- **ما هو منطق «جمال عبدالناصر» وراء مطلب التهدئة؟**

– كان منطق «عبدالناصر» في التهدئة مبنيًا على أنه إذا قُضِي على المقاومة فسيكون ذلك خطيرًا ومؤثرًا على قدرات وفاعلية الجبهة الشرقية، وأيضًا على الموقف الاستراتيجي في المنطقة العربية كلها، وكان أيضًا من رأي «جمال عبدالناصر» أنه لا يمكن التخلي عن المقاومة الفلسطينية باعتبارها ركيزة نشيطة ضد العدو، وفي نفس الوقت فإن «عبدالناصر» لم يكن يريد إحراج «الملك حسين» مقدرًا موقفه سنة ١٩٦٧.

- **وجاء «أبو عمّار» أيضًا إلى القاهرة؟**

– نعم .. في ٢٤ أغسطس ١٩٧٠، وكان أهم ما رَكَّزَ عليه الشكوى من الإجراءات التعسفية من جانب «الملك حسين»، ولكن «جمال عبدالناصر» شرح له الموقف، بأن «الملك حسين» يستطيع أن يضرب المقاومة ويصفيها بالجيش الأردني إذا وقع صدام بين الطرفين. وقد أمَّن «أبو عمّار» على هذه النقطة، وقال «عبدالناصر» إن المستفيد من الصراع هو العدو، وأن مصر ترى معركة التحرير لن تبدأ إلا بعد الانتهاء تمامًا من الاستعداد لها، بحيث يكون توقيت المعركة من صنع العرب على الجبهات الثلاث معًا. وقد سأل الرئيس «عبدالناصر» الأخ «أبو عمّار» عما إذا كان في مقدور المقاومة وحدها أن تحرر الضفة والقدس، وكانت إجابة «أبو عمّار»: ولا بعد ٣٠ سنة.

وكانت هذه الإجابة مدخلاً لإقناع «أبو عمّار» بضرورة التنسيق مع «الملك حسين»، وفيما بعد فقد ذَكَرَ «جمال عبدالناصر» للإخوة الفلسطينين أنه ليس لديه أقل من نصف في المائة للوصول إلى التسوية الشاملة، وإعادة الحقوق الفلسطينية عن طريق الحل الدبلوماسي، وأن قبول مصر لمشروع وقف إطلاق النار المحدود ليس إلا موافقة تكتيكية الغرض منها كسب وقت هادئ لاستكمال استعداد القوات المسلحة المصرية للمعركة.

- **وماذا كانت نتيجة هذا اللقاء؟**

– اقتنع «أبو عمّار»، ولكنه لم يستطع إقناع باقي المنظمات بمنطق «القاهرة»، فقد استمرت المعارضة لمصر، ولـ«عبدالناصر»، وبالذات من «الجبهة الشعبية»، وهوجم «الملك حسين» و«عبدالناصر» معًا، ثم تطورت الأحداث بشكل عنيف. فمثلاً عُقدت ندوات في «عمان» خلال الأسبوع الأول من سبتمبر سنة ١٩٧٠ رُدِّدَت فيها شعارات

ضد مشروع وقف إطلاق النار المحدود، وضد «الملك حسين»، مطالبة الشعوب العربية بالثورة لتحرير فلسطين. وكانت تقع اشتباكات يومية استفزازية متبادلة بين السلطات الأردنية والمقاومة، ووزعت القوات المسلحة الأردنية على مراكز تستطيع منها أن تسيطر على المعسكرات والتجمعات الفلسطينية.

وفي يوم٦/ ٩/ ١٩٧٠، خطفت «الجبهة الشعبية» ٣ طائرات أجنبية .. اثنتان في صحراء الأردن، والثالثة في القاهرة، ونُسفت بعد إخلائها من الركاب، وفي نفس اليوم فشلت محاولة اختطاف طائرة إسرائيلية في مطار «لندن»، واحتفظت «الجبهة الشعبية» بأكثر من ٢٠٠ رهينة.

وفي يوم ٩/ ٩/ ١٩٧٠ اختُطِفت طائرة ركاب بريطانية من مطار «بيروت»، وأصبح عدد الرهائن ٣٥٠ أو أكثر، ونُقلت النساء والأطفال إلى فندق في «عمان»، وباقي الرهائن نُقلوا إلى أماكن متفرقة.

وفي يوم ١١/ ٩/ ١٩٧٠ فُجرت الطائرات الثلاث في صحراء الأردن، وقد أعلن الأخ «أبو عمَّار» تنديده بتصرفات «الجبهة الشعبية» وأعلن استبعاد «الجبهة الشعبية» من إطار العمل الفلسطيني. وعلى ذلك فقد باتت هيبة الحكم في «عمان» وقدرته على السيطرة في خطر.

- **ماذا كان موقف القوى الأجنبية، وعلى الأخص الولايات المتحدة الأمريكية من هذه الأحداث؟**

– مارست الولايات المتحدة الأمريكية ضغوطها على المجتمع الأوروبي لعدم الاستجابة لمطالب المقاومة. وصرح «نيكسون» بأنه إذا دعت الحاجة، ستقوم الولايات المتحدة بالتدخل العسكري في الوقت المناسب. وكانت الولايات المتحدة تمارس الضغط على «الأردن» لتصفية المقاومة كشرط مسبق لفتح أي حوار. وامتنعت أمريكا عن تسليح الجيش الأردني، كما أظهرت لـ«الملك حسين» عواقب نمو المقاومة، وزيادة فاعليتها وقدرتها القتالية، وأثّر ذلك في احتمال انهيار حكمه.

وفيما بعد اتضح أنه كانت هناك ترتيبات أمريكية إسرائيلية لعمليات جوية وبحرية للتدخل في الوقت المناسب لتصفية المقاومة. كما اتضح أيضًا أن «كيسينجر» كان قد

اقترح على «نيكسون» أن تقوم القاذفات الأمريكية بقصف مواقع المقاومة الفلسطينية في الأردن، ولم يتم تنفيذ هذه العمليات بدعوى رداءة الطقس بالمنطقة.

- **وكيف تطورت الأحداث بعد ذلك؟**

– شُكِّلَت حكومة عسكرية أردنية في منتصف سبتمبر، وبدأت بوادر حرب أهلية، وبادر «أبو عمَّار» بمناشدة القادة العرب للمساعدة، فاستجابت دمشق، ودفعت بلواء مدرع يوم ١٨/ ٩/ ١٩٧٠ داخل الأراضي الأردنية. وبالرغم من تحذيرات الرئيس «جمال» من خطورة توسيع الصراع «الأردني/ الفلسطيني» باعتباره صراعًا داخليًا، إلا أن القوات السورية تقدمت حتى مدينة إربد، ووصلتها يوم ٢١/ ٩/ ١٩٧٠، وقام الملك حسين بطلب تدخل القوات الأمريكية بمساعدة جوية فقط، وحذر من أي تدخل بري إسرائيلي في الأردن. وقد أخطر «كيسينجر» إسرائيل بتحريك قوات مدرعة في اتجاه الأردن علنًا، وأبدت إسرائيل استعدادها للتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في ردع سوريا، وتصفية المقاومة الفلسطينية في الأردن.

وعلى الجانب الآخر؛ قام «جمال عبدالناصر»، الذي كان متابعًا للأزمة لحظة بلحظة، فأوفد رئيس الأركان المصري الفريق «محمد أحمد صادق» إلى «عمان» للبحث في إيقاف القتال. كما بعث بثلاث برقيات في خلال ٢٤ ساعة لـ«الملك حسين» حثه فيها على ضرورة الالتزام بإيقاف إطلاق النار. وتم في الوقت نفسه تحريك وحشد قوات بحرية وجوية أمريكية في شرق البحر المتوسط.

وإزاء هذا الموقف لم ير «عبدالناصر» بُدًا من الدعوة لعقد مؤتمر قمة عاجل في القاهرة يوم ٢١/ ٩/ ١٩٧٠، كما بعث للقيادة السورية برسالة عاجلة تحذر من خطورة التدخل العسكري في الأردن، وتدعوها لسحب قواتها من الأردن لكي لا تُعطي للولايات المتحدة المبرر للتدخل في الأزمة.

وفعلاً تم عقد مؤتمر القمة في فندق «هيلتون» بالقاهرة، وبعث المؤتمر بوفد يرأسه «جعفر نميري» رئيس السودان إلى عمان ليعمل على تهدئة الموقف، وعاد الوفد يوم ٢٣/ ٩/ ١٩٧٠، وقد دارت مناقشات حادة داخل قاعة المؤتمر، تبلورت عن اقتراح بإيفاد قوات من ليبيا والعراق وسوريا للدفاع عن المقاومة. إلا أن الرئيس «عبدالناصر» كان يرى أن هذا الإجراء يزيد من اشتعال الموقف، ونحن نسعى للتهدئة، فقرر المؤتمر تكليف «جعفر نميري» للمرة

الثانية بالتوجه إلى «عمان»، ومعه الأمير سعد العبدالله الصباح ولي عهد الكويت ، والباغي الأدهم رئيس وزراء تونس ، والفريق «محمد أحمد صادق»، حيث وصلوا «عمان» يوم ٢٤/ ٩/ ١٩٧٠. وعاد الوفد وبصحبتهم الأخ «أبو عمّار» باعتباره رمز المقاومة من ناحية، ومن ناحية أخرى لتفادي النيل منه في «عمان». كانت عملية تهريب لصالح القضية، ولتحقيق مصلحة عامة قومية.

- **ماذا دار في مؤتمر القمة العربي الأخير قبل وفاة «عبدالناصر»؟**

- شرح «نميري» و«أبو عمّار» الوضع في «عمان»، وأُرسلت برقية أخرى من الرؤساء إلى «الملك حسين» تتضمن رفض المؤتمر لاستمرارالقتال، والمطالبة بإيقاف إطلاق النار فورًا. واتصل «الملك حسين» بالرئيس «جمال عبدالناصر» طالبًا حضوره للقاهرة ليوضح موقفه أمام الملوك والرؤساء. وفي نفس الوقت قَدَّمَ «محمد داود» رئيس وزراء الأردن – وكان يحضر المؤتمر ممثلاً لعمان – استقالته أثناء وجوده بالقاهرة.

وبعد أن هيأ الرئيس «عبدالناصر» الأجواء داخل المؤتمر لتقبل حضور «الملك حسين»– حيث كانت غالبية الحاضرين تتخذ موقفًا ضد تصرفات السلطات الأردنية– وأخطر «الملك حسين» بأنه يمكنه الحضور، وفعلا وصل صباح ٢٧/ ٩/ ١٩٧٠، حيث استقبله «جمال عبدالناصر» وصحبه إلى فندق «هيلتون». وبعد مناقشات، وساعات من التوتر، اتُفق في الساعة الخامسة مساء على إيقاف إطلاق النار فورًا في جميع المواقع في الأردن، وانسحاب الجيش الأردني، وعناصر المقاومة من كافة المدن الأردنية قبل غروب نفس اليوم، مع تكليف لجنة برئاسة «الباهي الأدغم» من تونس بالتوجه للأردن لمتابعة تنفيذ قرار القمة العربية.

ولعل أبرز درس في هذه القضية أن «جمال عبدالناصر» قد تجاوز موقف الرفض والمعارضة من جانب المنظمات الفلسطينية لسياسة مصر، وحارب من أجل المحافظة على تماسك الموقف القومي، محافظًا أيضًا على التمسك بالخط الاستراتيجي العام في المواجهة مع إسرائيل.

والدرس الهام الثاني هو ثبوت أن المزايدة والمراهقة السياسية تضر ولا تفيد. لقد خسرت المقاومة الفلسطينية معركة في أهم موقع استراتيجي لها بالمواجهة العربية، كما تفككت مقومات الجبهة الشرقية العربية العسكرية.

كان «جمال عبدالناصر» يقول لنا أن الطريق الوحيد أمامنا – رغم كل شيء – هو المحافظة على حقوق شعب فلسطين، وأن لا نتخلى عن هذه الحقوق. هذا هو أساس القضية، ولا يمكن أن نقبل السلام بمعنى الاستسلام، ولا يمكن – رغم النكسة وبرغم احتلال سيناء – أن نتخلى عن حقوق شعب فلسطين، ولا أن نيأس، أو نكفر بأهدافنا، ولا أن نفقد ثقتنا بأنفسنا، أو بأمتنا العربية، أو بشعبنا العربي. لقد خسرنا معركة ٥ يونيو، لكني أقول لكم أنه ليس هناك جيش في العالم كسب كل المعارك مادام يحمل أبناؤه في نفوسهم العزم والتصميم والإيمان، المهم .. هل خسارة معركة يكون دافعًا للاستسلام؟!

كانت هذه الصدمة، وهذه الهزيمة العسكرية دافعًا إلى الصمود، وإذا كُنَّا قد خسرنا معركة، فإننا لم نخسر إرادتنا رغم ما فقدنا من معدات، ورغم غدر العدو وخبثه ومساندة أعوانه، وتأمين الاستعمار له.



١٥

جمال عبد الناصر

أم كلثوم ..

عبدالوهاب ..

عبدالحليم ..



في عيد العلم ١٩٦٥ الرئيس عبدالناصر يسلم عملاقي الغناء العربي أم كلثوم وعبد الوهاب جائزة الدولة بعدما جمع بينهما في أول عمل فني **"أنت عمري"**

الآن .. انتهينا من الحوار السياسي حول «عبدالناصر»، وسوف ننتقل إلى موضوعات أخرى، بعد انتهاء فترة «عبدالناصر».

وقبل أن نترك سنوات «عبدالناصر» نقف مع «سامي شرف» حول بعض القضايا الإنسانية.

موقف «عبدالناصر» من الثروة، موقفه من الفن، وغير ذلك من القضايا.

بالنسبة للمال مثلاً، كان سؤالي الأول لـ«سامي شرف» ..

- **ماذا كان موقف «جمال عبدالناصر» من الثروة؟**

- بداية .. كان «جمال عبدالناصر» رافضًا للترف، غير قابل للفساد، شرسًا في مقاومته. كان عفيفًا ومتطلباته الدنيوية محدودة للغاية.

لم يرث، ولم يورث أولاده، وكان يرفض الثروة، ويرى أن التملك لا يتمشى مع وضعه، ولا مع مسئوليته عن التحول الاجتماعي. فالتملك في رأيه لا حدود له، فإذا تملك الإنسان يشعر دائمًا برغبة في الزيادة، وأخيرًا فكان يرى أن التملك يؤثر على رؤيته الاجتماعية في إذابة الفوارق بين الطبقات.

«جمال عبدالناصر» لم يستمتع بمجده ولا بعظمته، لم يعرف لذة للحياة، ولم يكن ينام إلا الساعات القليلة لمدة ثمانية عشر عامًا متصلة. لم يكن يشاهد أولاده وعائلته الصغيرة بالمعنى المتعارف عليه مثل باقي الناس.

- **ماذا كان يأكل الرجل؟**

- إفطاره قطعة من الجبن الأبيض، شريحة من الطماطم والخيار والجرجير، وفي بعض الأحيان يُفطر بيضة مقلية واحدة.

غداؤه .. قطعة من اللحم، وملعقتا أرز، وطبق من الخضروات، والفاكهة الموجودة في الأسواق.

عشاؤه .. وهو يُشاهد فيلمًا سينمائيًا في منزله، لا يخرج كثيرًا عن إفطاره، وقد يزيد عليه كوبًا من الزبادي.

• **وتعليمات الأطبـــاء؟**

– لم يكن ينفذ تعليمات أطبائه إلا لمدة يومين أو ثلاثة على الأكثر، وكان يدخن بين ٤٠ و٥٠ سيجارة يوميًا، تنوعت من «كرافن» إلى «LM»، حتى امتنع عن التدخين سنة ١٩٦٩ بعد إصابته بأول أزمة قلبية بناء على رأي الأطباء.

• **والهدايا .. قيل إن أحسن هدية تُقدم لـ«جمال عبدالناصر» كانت كرافتة؟**

– نادرًا ما تقبل الرجل هدايا، ويشهد الساسة والأثرياء العرب أنه قد رُدت إليهم هداياهم بأسلوب رقيق. كان فعلاً يقبل كرافتة مثلاً من صديق يعتز به، أو ولاعة سجاير. وكان كثيرًا ما يُعطيها لأحد من معاونيه أو زملائه.

السيجار مثلاً .. الذي كان يُرسل إليه كهدية عيد الميلاد من كوبا، كان من نصيب الأستاذ «محمد حسنين هيكل». التفاح أو البشملة التي كانت تُقدم من زعماء لبنان وأصدقائه كانت توزع علينا. «جمال عبدالناصر» كان ضعيفًا إزاء الوفاء، وكان ضعيفًا أمام كل من قام بدور وطني أو قومي. كان ضعيفًا أمام رغبات الضباط الأحرار.

كان قلبه كبيرًا، يلين بشكل ملفت للنظر، ويصفح عن خطأ ارتكبه شخص أدى في يوم ما دوره بشرف وأمانة.

لم يتملك في دنياه سوى اثنتي عشرة بذلة، وستة أحذية، ومجموعة من الكرافتات المقلمة، وسيارته الأوستن القديمة ظل محتفظًا بها. كان «جمال عبدالناصر» ليل نهار .. يعمل .. ولا شيء غير العمل .. سوى القراءة.

• **وعلاقتـــه بالفـــن؟**

– كان يختلس أوقاتًا لمشاهدة فيلم سينمائي، أو يستمع للموسيقى الكلاسيكية، أو لشريط عليه أغنية لـ«أم كلثوم»، وحتى هوايته في التصوير السينمائي أو الفوتوغرافي لم يكن لديه الوقت الكافي لممارستها إلا لأيام قليلة خلال شهر أغسطس من كل عام، على شاطئ المعمورة بالإسكندرية.

• **هل كان الرئيس يخرج في جولات حرة وحده؟ لقد قال لي ذلك «محمد أحمد» وتوقفت طويلاً عند هذه المعلومة الجديدة؟**

- كثيرًا ما كان يخرج وحده، وأذكر أنني كنت أتلفت خلال الزجاج الذي أرىٰ منه الزعيم الخالد «جمال عبدالناصر»، وتلتقط عيني سيارة نصر ١١٠٠ تسير تحت نافذة مكتبي يقودها «جمال عبدالناصر» وحده، ومتجهة خارج المنطقة بلا حراسة.

اتصلت بالمكتب الخاص للاستعلام عن تحركات طارئة لم أُخطر بها، فكان الرد من الضابط المناوب أن سيادة الرئيس أخذ سيارة خاصة عادية وأمر بألا تخرج معه حراسة ولا سكرتارية، ولا تُخطر جهات الأمن المعنية بهذا التحرك. شيء غريب لم يحدث من قبل. وظللت أضرب أخماسًا في أسداس، ولم أستطع في نفس الوقت أن أتصل بالرئيس لأن مثل هذه السيارات لم تكن مزودة بجهاز لاسلكي مثل باقي السيارات.

مرت ساعتان ونصف تقريبًا، وإذا بالتليفون يدق، وعلىٰ الطرف الآخر الرئيس يطمئني، مقدرًا ما عانيته خلال هذه الفترة بكلمات رقيقة حانية قائلاً: عارف أنا كنت فين؟ كنت مع الناس.

هذا اليوم كان يوم «شم النسيم»، طبعًا لم نكن نعرف خلال ثمانية عشر عامًا شيئًا اسمه أجازة، أو راحة عن رضى وقناعة.

قلت: ناس مين يا فندم؟

قال: كنت مع الناس في الشارع. أنا طلعت من هنا علىٰ «مصر الجديدة»، ومنها علىٰ «شبرا»، ونزلت البلد، ومنها علىٰ «حديقة الحيوان»، ورجعت من «ميدان التحرير»، فالعتبة، فشارع الجيش، فالعباسية، فمنشية البكري.

وأضاف: شفت الولاد والبنات وهم يلعبون، وشفت الآباء والأمهات وهم يشاركون أبناءهم في الفرحة والبهجة في هذا اليوم. لم يكن هذا كل ما قاله «جمال عبدالناصر» عن هذه الجولة، بل قال الكثير عن ملاحظاته حول ما يراه في الشارع، فقد كان يحب أن يرىٰ بنفسه، وكانت له جولات منفردة أغلبها في أيام الأعياد.

عندما عاد من هذه الجولة قال لي «جمال عبدالناصر»: اكتب ما سأمليه عليك لتتخذ القرارات المناسبة:

١- الطابع الغالب على ألوان الملابس هي الألوان الزاهية، ولكن ليست بالدرجات المتنوعة الكافية. يُنبه إلى ذلك شركات إنتاج الأقمشة.
٢- بعض الحدائق مغلقة، وكان الواجب أن تُفتح جميع الحدائق العامة في مثل هذا اليوم.
٣- المساكن الشعبية في منطقة الزيتون والمطرية تحتاج لدهان وإصلاح شبكات الصرف الصحي.
٤- وسائل النقل العام ليست كافية.
٥- بعض الطرق في الأحياء الشعبية ليست مرصوفة بطريقة سليمة (حدد أسماء الشوارع والأحياء).
٦- الشرطة في بعض المناطق تحتك بالجماهير بطريقة لا تليق بآدميتهم، وخصوصًا مع الباعة الجائلين.
٧- المراكب النيلية تكتظ بالناس، مما يعرض أرواحهم للخطر.

هذه أمثلة من كثير وعديد من الملاحظات التي لمسها أثناء جولته في شوارع القاهرة في يوم «شم النسيم»، وليس هذا هو المهم، إنما الأهم هو ما فاجأني به بعد ذلك إذ قال ضاحكًا:

تصَوَّر يا «سامي» وأنا واقف في إشارة شارع «مصر والسودان» عرفني الناس، فالتفوا حول السيارة، وبدأوا في الهتاف لي. واستفسرت منهم عن أحوالهم المعيشية، واستمعت إلى شكاواهم. وعايزك تكلم الوزراء كل فيما يخصه حول أهم هذه الشكاوى:

١- وزير التربية والتعليم عن الكتب المدرسية ورداءة طبعها.
٢- وزير التموين عن رغيف العيش .. وهذا موضوع له قصص كثيرة.
٣- وزير التموين للاهتمام بجودة صناعة الأحذية المدرسية والعادية والصنادل للبنات والأولاد وأسعارها.
٤- وزير المواصلات لمد خطوط جديدة لأحياء محرومة من المواصلات (حددها)
وغيرهم من المسئولين المعنيين عن مسائل تمس احتياجات المواطن اليومية.

تكررت هذه الجولات الحرة في الأعياد، وتكررت في «شم النسيم» سنة بعد سنة، وكانت هناك عملية تقييم ومقارنات بين ما يراه ويلمسه عامًا بعد عام.

- **اعتقد أن لديك كثيرًا من الحكايات الإنسانية حول «جمال عبدالناصر»، ولا نريد أن نستغرق الوقت في هذه الحكايات، فهدفنا عرض قضايا سياسية بالدرجة الأولى، ولكن ذلك لا يمنع من أن نمر على بعض هذه الوقائع سريعًا؟**

- ذات مرة سألني «جمال عبدالناصر» تليفونيًا: إحنا بنتعب علشان مين؟ أنا مش فاهم حاجة أبدًا من اللي بيحصل ده.

قلت: خير يافنــدم ؟

قال: إزاي ابن يُرفض قبول أوراقه في كلية الشرطة، وما هي الأسباب. عايز أعرف حالاً الأسباب والمبررات التي رُفضت بناء عليها أوراق هذا الطالب. تكلم «شعراوي جمعة» دلوقت وترد عليّ فورًا.

قلت: حاضر!

طلبت الأخ الكريم «شعراوي» وقلت ما هي الأسباب. فطلب إمهاله فرصة ليبحث ويرد عليّ. وبعد ذلك رد عليّ «شعراوي»: الحقيقة يا «سامي» الولد مستوفي الشروط، ولائق طبيًا، لكن اعتُرض على قبول أوراقه لأن أبيه سائق سيارة، مع إنه مساعد في الشرطة.

طلبت الرئيس وأبلغته ما ذكره المرحوم «شعراوي جمعة» فقال الرئيس: إحنا بنقول تكافؤ الفرص، ومجانية التعليم. يعني كلام في الهواء ولا يُطبق. وكيف يقبل «شعراوي» مثل هذا الاعتراض - وهو وزير الداخلية - لابن من أبناء وزارته. بَلِّغ «شعراوي» أن تُقبل أوراقه فورًا، وإذا كانت هناك حالات أخرى متشابهة ومستوفاة شروط القبول، فتُقبل كذلك، وكَلِّمني عندما يتم هذا، وعايز أعرف كام واحد كان مرفوض طلباتهم، وما هي الأسباب.

طبعًا بلغت الأخ «شعراوي» بتعليمات الرئيس، وكانت هناك ثلاث حالات آخرى مشابهة، فقبلت أوراقهم، وكان لهم شرف الانتماء لأسرة الشرطة المصرية العريقة، وأصبحوا من كبار رجالها الناجحين والحمد لله.

وكثيرًا كانت الخطابات الشخصية أو قدوم بعض ذوي الحاجات من الفقراء بـ«منشية البكري» يطلبون ويشرحون ظروفهم المعيشية والأسرية، وكان هناك مكتب

للرئيس «جمال عبدالناصر» للشئون الداخلية. إلى جوار مكتب الشكاوي، وكانت حصيلة أنشطة هذين المكتبين تدون في تقرير أسبوعي يُعرض على الرئيس ضمن الأفضليات من المواضيع، لأنها كانت بشكل ما تمثل نبض الجماهير.

كانت هذه الرسائل أغلبها يُخاطب الناس فيها «جمال عبدالناصر» مباشرة بتلقائية ومصداقية. يبثون إليه متاعبهم وشكاواهم، وكثيرًا ما طلب الرئيس أن يطلع على أصول هذه الرسائل كما وردت من أصحابها، وكان «جمال عبدالناصر» بحسه يلتقط ويضع أصبعه على تلك الرسائل، خصوصًا التي كانت تمس شريحة من المواطنين، ويطلب بحث المشكلة المثارة، ويُصدر قراراته بحلها إن أمكن إداريًا، أو إصدار قرارات أو تشريعات يكون من شأنها حل مشكلة لها صفة العمومية.

أما المسائل الشخصية، والحالات الفردية، فكانت تُبحَث بواسطة الجهات المعنية، وتُدرَس كل حالة على حدة. ومَنْ تثبُت أحقيته كان «عبدالناصر» يُصدر التوجيهات باستدعاء صاحب الشكوى ويناقشه فيها، ويعمل على حَلِّها، مع المتابعة التي كانت جزءًا هامًا من أسلوب تعامله، سواء على مستوى الدولة أو على مستوى الأفراد.

وكثيرًا ما كانت النوتة الخاصة به تحوي ملخص الموضوع وتاريخ إصدار قراره بشأنه. ونكلف كلاً في اختصاصه بالمتابعة الشخصية. وفي بعض الأحيان كانت المعوقات البيروقراطية والروتينية تقف حائلاً دون الحل السريع، فكانت المتابعة تتم للمرة الثانية والثالثة.

وأذكر هنا على سبيل المثال حالتين:

<u>الحالة الأولى:</u> يمثلها شاب خريج كلية الزراعة قسم «البساتين»، وهو من قاطني أفقر الأحياء. والده كان يعمل "طورشجي" في السيدة زينب، سأمسك عن ذكر اسمه لأنه يشغل الآن منصبًا هامًا. هذا الشاب حضر للمكتب وطلب مقابلة الرئيس، فقابلته وشرح لي مشكلته، التي تتلخص في أنه لا يستطيع أن ينتظر الدور لتعيينه بواسطة القوى العاملة. ولما حاولت أن أشرح له أن هذه مسألة عامة وتخضع لمبدأ تكافؤ الفرص، قال لي هذا الشاب أن لكل قاعدة استثناء، واستثنائي يقوم على سوء وضع العائلة الاجتماعي التي تتكون من أب «طورشجي» أصبح عاجزًا عن القيام بأعباء

الأسرة لكِبر سنه، وأم وأربعة أخوات في سن الزواج. وقال لي: هل يمكن أن نجد له عملاً في نادي الشمس – وكان في طور الإنشاء – إلى أن يحل عليه الدور في التعيين. وعُين فعلاً هذا الشاب في نادي الشمس كمشرف على إنشاء الحدائق، وقد كان فعلاً مثالاً يُحتذى به.

وحالة أخرى لها طابع العمومية تخص إحدى السيدات العرب، حيث كانت لها مشاكل مع جهاز الحراسة نتيجة خطأ في التنفيذ، ولم يكن بيدها شيء، وكانت البيروقراطية وجمود اللوائح والروتين تقف حجر عثرة في سبيل استردادها لحقوقها المشروعة..لجأت هذه السيدة إليَّ بـ«منشية البكري»، وعرضت مشكلتها، التي وُضِعت تحت أنظار الرئيس، الذي أمر كتابة بأن تسترد حقوقها مرة أخرى. وقفت اللوائح دون تنفيذ تأشيرة لـ«جمال عبدالناصر»، الذي أصرَّ – وفق أسلوب المتابعة الذي كان يُتبع – على ضرورة وضع الأمور في نصابها لرد حق المظلوم. صاحبة هذه القضية مازالت تعيش في مصر حتى اليوم.

• **نتنقل إلى علاقة «جمال عبدالناصر» بأسرته الصغيرة، أي بالعائلة بمعناها الأضيق ..والده وإخوته. لقد تعرضنا من قبل سريعًا لبعض وقائع هذه العلاقة، ولكننا لا يمكن أن نتحدث عن مواقف «جمال عبدالناصر» الإنسانية دون أن نتعرض لموقفه من والده وإخوته.**

– كان «جمال عبدالناصر» يَكّن احترامًا شديدًا لوالده، ولا يرد له طلبًا بشرط ألا يكون متجاوزًا الحق والعدل، وألا يطلب استثناءً، وهو ما حرص والده بعد أن عرف الأمر بالابتعاد عنه. المرة الوحيدة التي عارض فيها والده كانت عندما أحيل الحاج «عبدالناصر حسين» إلى المعاش، عرض عليه المرحوم «عبداللطيف أبو رجيله» – المليونير المصري المعروف – أن يعينه عضوًا في أحد مجالس إدارة شركاته بمرتب كبير. وعندما تحدث «الحاج عبدالناصر حسين» مع «الرئيس جمال عبدالناصر» حول هذا العرض، رفضه الرئيس بلا مناقشة، وقال للسيد الوالد: «يا والدي دول عايزينك في مجلس إدارة، طيب أفهم إزاي ده يتم وانت مش خبير في النقل والمواصلات. دول عاوزين يشتروني من خلالك».

وكان «الحاج عبدالناصر حسين» يستخدم المواصلات العادية في جميع تنقلاته، وقد حاول أكثر من مرة أن يشتري سيارة – بواسطة «جمال عبدالناصر» – ولكن كان رد الرئيس دائمًا، لما ينصلح حالنا وحال البلد نبقى نتكلم في هذا الموضوع.

وفي سنة ١٩٥٨ اشترى له الرئيس «جمال» سيارة «نصر ١٣٠٠» وبالتقسيط، ودفع «جمال عبدالناصر» الأقساط، وكان يقول للوالد «الحاج عبدالناصر حسين» ولإخوته حول الزواج والمصاهرة العبارة التالية: «أنا ماعنديش مانع تناسبوا أي شخص، بس بشرط ما يكونش إقطاعي، ولا عليه الحراسة، ولا اسم من الأسماء الرنانة. دي محظورات ثلاثة تفهموها كويس».

وعندما تزوجت أخت «جمال عبدالناصر» الوحيدة في عام ١٩٦٨، قال الزعيم الخالد «جمال عبدالناصر» أنه لن يستطيع أن يحضر حفل زفافها، وعندما حضر أفراد العائلة إلى «منشية البكري» لمعرفة وجهة نظره في عدم الحضور قال لهم: «ما أقدرش أحضر الفرح وكل بيت في مصر فيه شهيد». وقد تم حفل زفافها فعلاً في نطاق ضيق ومحدود.

وأذكر أنه قال مرة لشقيقه «الليثي»:

«أنا ما عنديش مانع أن مستواكم المادي ينمو ويتحسن، بس مع نمو المستوى الاقتصادي للبلد كلها، وبشرط أن تعتمدوا على نفسكم. يعني الناس كلها مستواها ينمو علشان انتم مش مميزين عن بقية الناس، وبصراحة شديدة لو حد فيكم فكر إنه يستغل اسمي أنا مش "حا ارحمه"».

كان «عبدالناصر» إنسانًا مع أسرته، ومع أصدقائه، ومع أعدائه أيضًا. ولم تكن تفوته حتى الأشياء البسيطة التي يصعب أن تلفت نظر الإنسان العادي.

• **كانت متعة «جمال عبدالناصر» هي أن يشاهد فيلمًا سينمائيًا، فهل كانت له علاقة بالفنانين المصريين .. «عبدالحليم» .. «أم كلثوم» .. «عبدالوهاب» مثلا؟**

– كان يُحب «عبدالحليم حافظ» ويعتبره ابنًا له.

• **وعلاقته بـ«أم كلثوم»؟**

– علاقة احترام.

• **كان يتصل بها؟**

- كانت «أم كلثوم» تتصل، عندما يعرض لها فكرة أو رأي أو مشكلة. وأحيانًا كانت تطلب وساطة في بعض الأمور، ولم يرد لها «عبدالناصر» طلبًا أبدًا.

- **ومحمد عبدالوهاب؟**

- سوف أروي لك قصة وقعت سنة ١٩٦٣..

اتصل بي الفنان العظيم الراحل «محمد عبدالوهاب» طالبًا لقائي، ولما عرضت عليه أن أتوجه إلى منزله للقائه، أصر على أن يحضر هو إلى مكتبي.. وبرقة متناهية، وحساسية مرهفة، تحدث في حيرة وقلق عن مسألة تَعَرَّض لها منذ ثلاثة شهور، ولا يعرف كيف يحلها لحساسيتها، وعدم رغبته في خلق مشاكل يرى أنه هو ونحن في غنى عنها.

ولما استوضحته الأمر قال: كل ما أريده الآن هو أن يكون الرئيس «جمال عبدالناصر» على علم فقط بما حدث. فلما ألححت عليه في معرفة تفاصيل ما يقلقه، حكى القصة، وتتلخص في إيجاز : أن أحد المسئولين – سمَّاه – زاره دون موعد سابق وسأله: «أنا عارف أنه يوجد عندك أشرطة نادرة لم تُذع من قبل، وتحوي أغان نادرة ودندنة خاصة بك لمقطوعات قديمة وجديدة، ومشاريع ألحان لم تر النور، فهل يمكنني سماعها؟».

فقال الأستاذ «محمد عبدالوهاب» – وقد فوجئ بهذا الطلب – «بكل سرور .. اتفضل استمع إليها».

فقال المسئول السابق: «لا .. أنا عايز آخدها استمع إليها في بيتي».

وأُسقط في يد الرجل المهذب، الذي أذعن دون مناقشة، وأعطاه التسجيلات النادرة. واستطرد الأستاذ «محمد عبدالوهاب» قائلاً:

«ودلوقت مرت ثلاثة شهور ، ولم أسمع من هذا المسئول كلمة، ولم تُرَد لي هذه التسجيلات، وكل ما أريده هو أن تكونوا على علم بما حدث فقط».

وَعَدت الرجل خيرًا، ولم أتردد في إبلاغ الرئيس «جمال عبدالناصر» بتفاصيل هذه المقابلة، وكان رد فعل «جمال عبدالناصر» .. الغضب.

استدعى الرئيس هذا المسئول واستفسر منه عن هذه المسألة، فلم ينكرها. فطلب منه أن يقوم من فوره ليحضر هذه التسجيلات الآن، فأحضرها. سلمني الرئيس «جمال عبدالناصر» هذه التسجيلات، وكَلَّفَني أن أزور الأستاذ «محمد عبدالوهاب» لأعيدها إليه مع نصيحة من الرئيس بألا يفرط في هذه الثروة القومية مرة ثانية.

طلبت الأستاذ «محمد عبدالوهاب» لأحدد موعدًا للقائه، وأبلغته بأن لدي أنباء سارة، فما كان منه إلا أن قال لي:

«حُطَّ السماعة وأنا جاي لك حالاً» .. وحاولت للمرة الثانية ألا يفعل ذلك، إلا أنه وضعني أمام الأمر الواقع قائلاً: «أنا حا أحط السماعة بعد إذنك».

سلمت الرجل الأمانة، وكان غير مصدقٍ لما حدث.

كان «جمال عبدالناصر» قد كَلَّفني أيضًا عند تسليمه شرائطه الثمينة، بأن أبلغ الفنان العظيم الراحل عن أمله – أي أمل «جمال عبدالناصر» – في أن يلتقي قمتا الفن في مصر والعالم العربي في عمل مشترك، ونبهني الرئيس ألا أضغط عند إبداء هذه الرغبة إلا أنه عندما بدأت في عرض الفكرة على الأستاذ «محمد عبدالوهاب»، قال لي:

«قد تنجح وقد تفشل، وأكد أنه يأمل ويحلم بهذا اليوم فعلاً. طبعًا أبلغت الرئيس «جمال عبدالناصر» بوجهة نظر «محمد عبدالوهاب»، وجاء عيد العلم ١٩٦٤ حيث كان قد تقرر تكريم «محمد عبدالوهاب»، وسيدة الغناء العربي «أم كلثوم»، وعندما تقدم «عبدالوهاب» للمنصة قال له الرئيس:

«امتى حانسمع لحن لك تغنيه السيدة أم كلثوم»؟

فقال «عبدالوهاب»: «حاضر يا سيادة الرئيس».

ووجه «عبدالناصر» نفس السؤال لسيدة الغناء العربي، فقالت: «يا ريس أنا مستعدة وجاهزة أغني أي لحن لمحمد».

وكانت «انت عمري».

وتبعها بعد ذلك لمدة عشر سنوات أغنيات أخرى.

لقد بدأت العلاقة بين «جمال عبدالناصر» و«محمد عبدالوهاب» منذ قيام ثورة يوليو، وقد غنى «عبدالوهاب» بعد لقائه الأول مع «جمال عبدالناصر»:

«كانت الدنيا ظلامًا قبله .. وهو يهدي بخطاه الحائرينا»

للشاعر «محمود حسن إسماعيل».

ومنذ ١٩٥٤ حتى ١٩٧٠، لم ينقطع عطاء الفنان العظيم لوطنه ولأمته العربية، وتعمقت العلاقة بينه وبين «جمال عبدالناصر»، ولعلنا كلنا نذكر مقولة «محمد عبدالوهاب»:

«في عيد الثورة ١٩٥٤ غنيت في حفل عام بعد انقطاع طويل عن الغناء في الحفلات، لكن بعد ذلك قويت العلاقة كثيرًا جدًا بيني وبين «جمال عبدالناصر» وأحبني كثيرًا جدًا، وأحببته كثيرًا جدًا».

وترجم «محمد عبدالوهاب» حبه لوطنه، وإيمانه بعروبته في الكثير من الأغاني والأناشيد.

وفي يونيه ١٩٦٧ تصادف أنه كان يزور لبنان، وحالت ظروف الحرب دون أن يعود إلى القاهرة، إلا أنه أبى إلا أن يدلي بصوته فيما حدث، حيث قام مع الأخوان «رحباني» بتلحين وتوزيع:

«طول ما أملي معايا .. وفي إيديا سلاح ..»

ومن أقوال «عبدالناصر» التي لا أنساها: لقد استطاع فن «محمد عبدالوهاب»، وفن «أم كلثوم» أن يجمع العرب من المحيط إلى الخليج.

- **وعلاقته بالكُتَّاب والأدبـــاء؟**

- ذات مرة سألني جمال عبدالناصر: انت تعرف «يوسف إدريس»؟

قلت أعرفه كأديب وكاتب، لكني لم أقابله شخصيًا.

قال: طيب .. اتصل به وقابله، وبلغه على لساني الرسالة التالية:

«أنه حرصًا على شخصه – الذي يحترمه ويحبه ويقدره ولا يحب أن ينال منه شخص أو اتجاه مريب – فإن مجلة «حوار» اللبنانية لا يليق بأن تكون بها صفحات عليها توقيع هذا الإنسان النظيف الشريف «يوسف إدريس»، وأن الرئيس على أتم استعداد لأن يقف بجانبه مهما كانت الظروف».

طلبت من مساعدي «منير حافظ» – باعتباره كان على اتصال بالصديق «يوسف إدريس» وقت أن كان رقيبًا في «روز اليوسف» قبل أن يعمل معي – تحديد موعد معه.

وفعلاً تقابلنا في مكتبي في اليوم التالي، حيث أبلغته رسالة الزعيم الخالد التي كان لها صدى مؤثر، ولكن الصديق «يوسف إدريس» استفسر مني عن السبب في رغبة الرئيس في عدم الكتابة في هذه المجلة بالذات. فقلت له أن هذه المجلة لها ارتباطات بالمخابرات المركزية الأمريكية. وللحقيقة فإن «يوسف إدريس» لم يكن يعلم فعلاً بهذه الصلة المريبة، الشيء الذي كُنَّا نحن متأكدين منه.

وكانت هذه هي المرة الأولى والأخيرة التي كتب فيها «يوسف إدريس» مقالاً لمجلة «حوار». بل إنه أعلن رفضه للجائزة التي خصصتها له المجلة بعد أن علم بتوجهاتها المشبوهة .. وقد قرر الرئيس أن تمنحه مصر قيمة الجائزة.

يكفي هذا القدر من القضايا الإنسانية، حتى لا يغير ذلك من طبيعة هذا الحوار السياسي.



١٦

جمال عبد الناصر

ثورة الفاتح



الرئيس جمال عبد الناصر يرحب بالقذافي في أول زيارة له لمصر في أول ديسمبر ١٩٦٩
ويُرىٰ في الخلف حسين الشافعي وسامي شرف

كانت «ثورة الفاتح من سبتمبر» في ليبيا حدثًا فريدًا في توقيته ومعناه. فقد جاءت في ظل ظلام النكسة، وفي وقت كان يتردد فيه الكلام الكثير عن فشل المشروع القومي وانتهائه وهزيمته. وكانت ثورة ليبيا بحكم موقعها، وأطروحاتها القومية، دعمًا للمعركة، وزادًا قويًا للمشروع القومي، ومازال يتردد صداه. وكان «جمال عبدالناصر» يعيش أحداث الثورة الليبية بعد قيامها دقيقة بدقيقة، ولحظة بلحظة، لأنه كان يدرك جيدًا مغزى هذه الثورة، وقيمة ما تمثله.

عاش «سامي شرف» أحداث هذه الثورة بكل وقائعها، وسَجَّل أحداثها منذ فجر الفاتح، وحضر لقاءات مع قادتها، وسافر إلى ليبيا مبعوثًا من «عبدالناصر»، وكتب تفاصيل اللقاءات الأربعة التي تمت بين الرئيس، وقائد الثورة، ورجالها.

في هذا الجزء من الحوار، نتعرض لكثير من التفاصيل لوقائع الثورة الليبية، من خلال رؤية مكتب الرئيس «جمال عبدالناصر»، وليس فقط لأن ما نُشر عن علاقة الثورة الليبية بالثورة المصرية قليل جدًا، ومحدود للغاية، وأن «سامي شرف» يرفع الستار عن كثير من المعلومات الجديدة التي لم تُعرف من قبل. ليس لهذا السبب وحده يدور هذا الحوار الطويل، ولكن أيضًا – ومساويًا في الأهمية – لأن الثورة الليبية كانت حدثًا فريدًا وهامًا في تلك المرحلة من حياة الأمة العربية.

قلت للسيد «سامي شرف» ..

• **هل كان «عبدالناصر» يعلم بتفاصيل قيام ثورة ليبيا، وهل كان على اتصال بقياداتها، وبتنظيم الضباط الأحرار الليبي قبل قيام الثورة ؟**

– لا .. لم يكن «عبدالناصر» على اتصال بهم، ولم يكن يعرف موعد قيام الثورة، ولا شيئًا عنها.

ففي حوالي السابعة مساء يوم أول سبتمبر ١٩٦٩، أرسلت سفارتنا في بنغازي برقية عاجلة أُمليت لي تليفونيًا لأهميتها بأن أحد الضباط الليبيين طلب إبلاغ الرئيس «جمال عبدالناصر» رسالة باسم قائد الثورة الليبية نصها:

«نرجو إبلاغ الرئيس جمال عبدالناصر فورًا بنبأ الاستيلاء على السلطة، وأن الأوضاع في جميع أنحاء البلاد مستقرة، وتَمَّ إحكام السيطرة عليها لصالح الشعب الليبي، والمطلوب دعم وتأمين ج.ع.م. العاجل».

- **من هو هذا الضابط؟**

– لم يُدْل باسمه للمسئول في السفارة، لأن السفير كان في إجازة في القاهرة، كما أنه رفض أن يضيف شيئًا.

- **ماذا كان تَصَرُّف الرئيس عندما وصلته هذه الرسالة؟**

– قمت فورًا بإبلاغ الرئيس بالبرقية، وفي نفس الوقت طلبت معلومات من السفارة، وما تذيعه الإذاعة الليبية، ومحاولة معرفة أي تفاصيل أخرى، سواء عن الأوضاع أو الأشخاص. وقد كَلَّفني الرئيس بالاتصال تليفونيًا بجميع أعضاء اللجنة التنفيذية العليا فورًا لإبلاغهم بالنبأ، كما طلبت من المخابرات العامة متابعة الموقف، والإخْطَار بأي تطورات، كما طلبت توقعات الجهاز، والمعلومات المتوافرة، وأيضًا كلفت أجهزة الاستماع لتتبع أية أخبار عن هذا الحدث، والإبلاغ عن أي تطورات.

- **ما هي الأنباء التي وصلتكم من السفارة هناك .. بعد متابعتها للموقف؟**

– أرسلت سفارتنا في بنغازي برقية بأن الإذاعة الليبية أذاعت بيانًا صادرًا عن مجلس الثورة الليبية بأن هدف الثورة هو القضاء على الأوضاع الفاسدة لصالح الشعب الليبي، وأن الإذاعة تبث موسيقى عسكرية وأناشيد وطنية.

- **كان في القاهرة عددًا من الليبيين الرافضين للنظام الحاكم الفاسد، معظمهم كانوا لاجئين سياسيين تحتضنهم مصر؟**

– نعم . وبالإضافة إلى هؤلاء، تصادف أنه يزور القاهرة بعض الإخوة من جماعة «عمر المختار»، وقد تَمَّ الاتصال بهم جميعًا، وحضروا إلى مكتبي مع الأخ «بشير المغيربي» للمعاونة في تحليل الحدث المفاجئ.

كما كُلِّف السيد «فتحي الديب» بالاتصال بجميع الإخوة السياسيين الليبيين الموجودين بالقاهرة للمشاركة في المتابعة والتحليل، وخاصة الضباط الذين وصلوا بعد ٥ يونيو ١٩٦٧، وقد أُذِيع بعد ذلك بيان بتعيين العقيد «سعد الدين أبو شويرب» رئيسًا للأركان.

- **وكيف تابع «جمال عبدالناصر» الأمور؟**

– ظل «عبدالناصر» في مكتبه يتابع أولاً بأول جميع البيانات والبرقيات والمعلومات التي ترد إلينا، وفي حوالي الساعة الحادية عشر من نفس اليوم، بعثت سفارتنا في بنغازي ببرقية تقول إن الضابط نفسه حضر وطلب على لسان قائد الثورة حاجتهم العاجلة لمن يختاره الرئيس «جمال عبدالناصر» للمعاونة في مواجهة الموقف، لضمان تأمين واستقرار الثورة، وكذلك الرأي في كيفية مواجهة أي تدخل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، خاصة وأن لهم قواعد عسكرية في ليبيا.

وقد أمر الرئيس بأن تُبَلَّغ هذه البرقية لأعضاء اللجنة التنفيذية العليا، ومعرفة رأيهم فردًا فردًا بصفة عاجلة، فليس هناك وقت، ثم الدعوة لعقد اجتماع عاجل. ولقد أجمع كل الأعضاء بالإضافة إلى السيد «محمود رياض» وزير الخارجية، والفريق «فوزي» على الموافقة على تأييد هذا النظام الجديد، ولو أن السيد «أمين هويدي» المشرف على المخابرات العامة في ذلك الوقت كان من رأيه التريث في الإعلان عن التأييد مع ميله للموافقة من ناحية المبدأ، وذلك حتى تصلنا معلومات أوفر عن القائمين بالانقلاب؛ وقد بنى أمين هويدي رأيه ذلك لأن إذاعة طرابلس عندما أعلنت خبر الإطاحة بحكم الملك إدريس السنوسي أذاعت أغنية أم كلثوم الوطنية [بغداد.. يا قلعة الأسود] !! فظن أمين هويدي أن وراء الانقلاب حزب البعث العراقي في بغداد ، خاصة وأن كثيرين من ضباط الجيش الليبي في عهد الملك السنوسي درسوا وتدربوا في الكلية الحربية بالعراق ، وعندما تأكد أن العراق لا يد له في الحركة الليبية وتأكدت القيادة المصرية من وطنيتها ، أيدتها لأنها كانت على درب الرئيس جمال عبد الناصر.. وذلك يؤكد أنه لم يكن من نهج عبد الناصر تصدير الثورة للأنظمة الملكية العربية ، ولكن تأييد الشعوب في حركاتها الاستقلالية وحقها في الحرية والحياة الكريمة .

أبلغت الرئيس بنتيجة الاتصالات ، فاتخذ قراره بإعلان تأييد «ج. ع. م.» لثورة ليبيا، الذي أُذيع فعلاً، وعُقد اجتماع في مكتبي، حضره الفريق أول «محمد فوزي»، والإخوة

«شعراوي جمعة»، و«أمين هويدي» لمتابعة تطورات الموقف، واتخاذ الإجراءات التنفيذية المترتبه على قرار التأييد. وبناء على أمر الرئيس تم تحريك عناصر من القوات المسلحة والقوات الجوية لمنطقة الحدود الليبية المصرية لتكون تحت تصَرُّف الثورة الليبية. كما بدأ في إعداد قائمة بالخبرات الأمنية والسياسية والإعلامية والعسكرية، وأعُطِيت أوامر إنذارية للمرشحين ليكونوا مستعدين للسفر في خلال ساعتين من صدور الأوامر بذلك.

وقد اتفقنا جميعًا، ومعنا السيد «محمود رياض» على الشخص الذي يقود هذه المجموعة، وكان الأخ «فتحي الديب»، وقد قابله الرئيس صباح اليوم التالي لأخذ التلقين اللازم حول مهمته.

- **مَنْ هم الذين كان عليهم أن يصحبوا «فتحي الديب» في أول مهمة إلى ليبيا؟**

– كان المرشحون لمرافقته: «صلاح السعدني» من مكتب القائد العام للقوات المسلحة، والأخ «أحمد رشدي» وزير الداخلية فيما بعد، و«جمال العطيفي»، و«أمين بسيوني».

كما وُضِعَت قائمة تفصيلية بعناصر أخرى لمواجهة أي احتياج في المستقبل، وأُبلغت شركة مصر للطيران لإعداد طائرة خاصة تكون جاهزة للإقلاع في مهمة خاصة خلال ساعة من صدور التعليمات. وكانت قد أُعدت شفرة خاصة للاتصال. وعندما كلف الرئيس «فتحي الديب» بالمهمة، حَمَّلَه رسالة إلى قائد الثورة، وقال له:

«يا فتحي .. أنا اخترتك لهذه المهمة الخطيرة لثقتي الكاملة فيك، وأنا عارف إنك تقدر تنجح زي ما نجحت مع الإخوة الجزائريين. سمعة مصر بين يديك، ومافيش أمامك غير حل واحد من اثنين .. يا إما تنجح وتُؤمِّن الثورة الليبية، يا إما –ضاحكًا– أنا هادبحك، وتطلع عند «سامي» تتفقوا على كل حاجة، والأمور كلها مرتبة».

قال له الرئيس إن «محمد حسنين هيكل» سيصحبه، وكان الأستاذ «هيكل» في الصورة الكاملة للأحداث. وقال الرئيس أنه يريد عودة «هيكل» على نفس الطائرة بتقرير عاجل يوضح الصورة الكاملة. وأمر الرئيس أيضًا أن يصحبهم «محمد عبدالحليم عبدالرحمن» ممثلاً لثورة السودان.

وقد أُرسلت برقية إلى «بنغازي» طالبة الإذن بتحليق وهبوط طائرة خاصة تحمل وفدًا رسميًا يمثل الرئيس «جمال عبدالناصر»، كما طلبنا ترتيب لقاء الوفد بقائد الثورة باعتباره حاملاً رسالة من الرئيس. وغادرت الطائرة مطار القاهرة التاسعة مساء، وكان في استقبالهم في بنغازي الأخ «مصطفى الخروبي» عضو مجلس الثورة، والأخ «آدم حواس»، اللذين اجتمعا بالوفد المصري حتى فجر اليوم التالي.

ووفقًا للمعلومات التي وصلتنا؛ فقد كان أهم ما دار في الاجتماع هو التقدير الكامل من مجلس الثورة لموقف الرئيس «جمال عبدالناصر» بسرعة الاعتراف وتأييد الثورة، وأن وصول الوفد المصري قد جاء في الوقت المناسب، وأنهم لم يدلوا بأسماء أعضاء مجلس الثورة كإجراء تأميني،وقالوا أنهم عملوا على طمأنة الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا على مصالحهم ورعاياهم، وأن الثورة لا تهدف إلا إلى القضاء على الفساد والتخلف الذي فُرض على الشعب الليبي، وقد تَفَهَّم ممثلو هذه الدول حقيقة الأوضاع.

وقالوا إن تعيين «سعد الدين أبو شويرب» لا يرتبط بالثورة، بل هو رد اعتبار له، وقد شرحوا كيف تم تنظيم الضباط الوحدويين الأحرار، وتطوره حتى قيام الثورة، وأن التنظيم يقوده الملازم أول «معمر القذافي» الذي بدأ تجميع الضباط الأحرار منذ عام ١٩٦٤، وأنهم كانوا ينوون القيام بالثورة في يوليو ١٩٦٨، وحالت الظروف دون ذلك لاعتبارات داخلية، وتحددت تواريخ ٢٤ مارس ١٩٦٩، و٥ يونيه ١٩٦٩، إلا أنه لم يمكن التنفيذ لأسباب منها إبعاد عدد من الضباط إلى بعثات في الخارج.

- **كيف التقى الوفد المصري بقائد الثورة الليبية لأول مرة؟**

– صباح ٤ سبتمبر ١٩٦٩ حضر إلى مقر السفارة في بنغازي ثلاثة من الضباط الليبين، هم «مصطفى الخروبي»، و«آدم حواس» – ضباط برتبة الملازم أول – والملازم أول «معمر القذافي» قائد الثورة، ورئيس مجلس قيادة الثورة.

قام «فتحي الديب» بتسليم الأخ «معمر القذافي» قائد الثورة رسالة «جمال عبدالناصر»، وأبلغه أيضًا بالرسالة الشفوية التي أبدى فيها استعداد مصر لتقديم كافة إمكانياتها بلا حدود للثورة الليبية.

وتحدث الأخ «معمر القذافي» قائد الثورة لأول مرة، وشرح تفاصيل ما حدث قائلاً: إن مجلس الثورة يتكون من الضباط الشباب، وإنه وزملاءه يوافقون على ضرورة تقديم كافة المساعدات إلى ج.ع.م. وألا يأخذوا منها، وأن شعب ليبيا مطمئن لمبادئ ثورته الناصرية، وركز في حديثه على نقطة الوحدة العربية الفورية، باعتبارها مطلبًا مُلحًا، وأنه وزملاءه بالرغم من احتمالات تحفظات مصر – ولها الحق – إلا أنهم مصرون على ضرورة الوحدة الفورية، وأنها يمكن أن تتحقق دون إعلانها بصفة رسمية عن طريق توحيد التعليم، وتبادل الخبرات، والتعاون الوثيق في كافة المجالات. وأنهى حديثه بأن ما أبداه من آراء لن تُعلن على الأقل في الوقت الحاضر، وأنه أراد أن تكون تحت أنظار «جمال عبدالناصر».

- **ما هو موقف باقي الدول العربية من الثورة الليبية؟**

– لا شك أنها كانت موضع ترحيب الشعب العربي في كل مكان، فقد جاءت في وقت لتُعطي أملاً قويًا نابضًا بقوة المد القومي، وسلامة اتجاهه، على أنه – إلى جانب الفرحة الشعبية والتأييد الجماهيري – فقد حدثت ثلاث محاولات استقطاب في اتجاهات مختلفة.

الأولى بدأت قبل نهاية أسبوع من بداية الثورة، فقد التقطت أجهزة التنصت الجوية إشارة تفيد قيام طائرة عراقية خاصة من بغداد في اتجاه بنغازي، وتم إبلاغ السلطات في بنغازي بهذه المعلومة، واتضح أن هذه الطائرة تحمل «صالح مهدي عماش» وزير الدفاع العراقي، يصحبه وفد يضم «صدام حسين» نائب رئيس حزب البعث العراقي. وقد زارهم في الفندق أحد أعضاء مجلس القيادة حيث أبلغوه أن العراق مستعد لتقديم الخبرة والدعم بلا حدود، وحاول معرفة أسماء أعضاء المجلس، ولكن الضابط الليبي تَحفَّظ في الحديث معه، وعاد الوفد إلى بغداد عن طريق القاهرة، وقد تكررت هذه المحاولة من بغداد بعد أسبوع. ففي الرابع عشر من سبتمبر ١٩٦٩ وصل فجأة إلى بنغازي وفد عراقي برئاسة «صدام حسين».

- **لأهمية ما دار من مناقشات حول مهمة هذا الوفد أرجو أن نقف أمامها بشيء من التفصيل.**

- تحدث العراقيون عن موقف العراق في حرب يونيه ١٩٦٧، وأن الحكم أيامها كان رجعيًا. فنفي الجانب الليبي هذه المقولة لمخالفتها للواقع، ثم عرض الوفد العراقي على الإخوة الليبيين قوانين ثورة العراق، ولتطبق خبرتهم الثورية.

كما قدموا مدير الإعلام العراقي ليتولى الإعلام الليبي، وقد رافقهم ضابط عراقي من رئاسة الأركان ليتولى تنظيم الجيش الليبي، ووزير الشباب للمشورة في تنظيم الشباب، وأحد النقابيين لتولي شئون العمال وتنظيمهم لصالح الثورة.

وفي بداية اللقاء أبدى «صدام حسين» استعدادهم لإرسال سرب طائرات، وفرقة مدرعات لحماية الثورة الليبية. وأوصى «صدام» بعد ذلك بوضع أعداء الثورة في السجن، واستخدام العنف باعتبار أنهم مارسوا هذه التجربة، وطالب بتأميم البترول. وقد سألهم الأخ العقيد «معمر القذافي» سؤالاً واحدًا ردًا على كل هذه العروض. كان السؤال هو: ما هو موقفكم من الجبهة الشرقية وحاجتها لهذه الطائرات والمدرعات، وهل أنتم أممتم البترول في العراق، أو هل رفعتم سعره أصلاً؟ وقد رد العراقيون بأنهم ليست لهم أطماعًا في ليبيا.

وبعد هذا اللقاء حاول الوفد العراقي أن يلتقي بباقي أعضاء مجلس الثورة في طرابلس.

- **نعود إلى محاولات الاستقطاب، وقد تحدثت عن المحاولة الأولى، فما هي المحاولة الثانية؟**

- المحاولة الثانية وصول وفد سوداني في اليوم التالي لوصول الوفد العراقي، وطلب اللقاء مع مجلس القيادة مجتمعًا لتقديم خبراتهم الثورية، وكان الرد عليهم أنه لم يمض على ثورتكم إلا ثلاثة شهور فقط، فمن أين الخبرة.

- **وما هي المحاولة الثالثة والأخيرة؟**

- المحاولة الثالثة كانت في صورة مهمة قام بها القنصل الأمريكي، وقد وضع ثلاثة شروطًا أمريكية للاعتراف بالثورة الليبية، هي:

الاحتفاظ بالقواعد الأمريكية، والالتزام بالاتفاقيات والمعاهدات الثنائية، واستمرار التعاون، والمحافظة على مصالح أمريكا في ليبيا. وقد أبدى مجلس الثورة الليبي موافقته الشفوية فقط على هذه الأمور، وقد ركز القنصل الأمريكي على محاولة معرفة شكل

العلاقات بين ليبيا و«ج.ع.م.»، ومدى حجمها، وعمقها، وإلى أين؟ وأسئلة كثيرة بهدف الاحتواء، ومحاولة إيجاد ثغرة لإفساد هذه العلاقات بأي شكل.

- **وكيف سارت الأمور بالثورة الليبية بعد ذلك؟**

– كان الرئيس «جمال عبدالناصر» قد وضع اهتمامه الأول بمتابعة ما يجري على الساحة الليبية. فبعد أسبوع من قيام الثورة أُعلن عن ترقية الملازم أول «معمر القذافي» إلى رتبة «العقيد»، وتعيينه قائدًا عامًا للقوات المسلحة الليبية، وشُكِّلت أول وزارة ليبية بعد الثورة.

وكان «هواري بومدين» قد وصل إلى مطار بنغازي معلنًا تأييد الجزائر ومساندتها للثورة. كما تعرض لوجود «فتحي الديب» هناك، ولفت نظرهم لإخذ رأيه ومشورته بحذر لأنه سيحاول السيطرة عليهم. كان لهذه النصيحة بعض التأثير، وعندما علم الرئيس «جمال عبدالناصر» بذلك أمر بإرسال برقية نصها:

١– من «سامي شرف» إلى «فتحي الديب». قابلوا العقيد «معمر القذافي» والإخوة أعضاء مجلس الثورة لتبليغهم أن مأموريتكم انتهت، وأنكم ستعودون للقاهرة مع الوفد المصري في خلال الأيام القليلة القادمة.

٢– السفير «أحمد رياض» – سفيرنا في ليبيا في ذلك الوقت – سيمارس مهامه لفترة، ثم يحل محله سفير آخر، كما سيتم تعيين ملحق عسكري.

٣– «ج.ع.م.» على أتم استعداد لتلبية ما يطلبه الإخوة في جميع المجالات بلا تحفظ.

هذه التعليمات صدرت تلبية لرغبتكم في رسالتكم الشخصية الأخيرة.

وعندما أبلغ «فتحي الديب» محتوى البرقية للعقيد، حاول الاستفسار عن أسباب اتخاذ هذا القرار، وطلب إرجائه وإبلاغ الرئيس «جمال عبدالناصر» شكره وتقديره، وأنهم يعتمدون عليه في مساندتهم، مع تقديرهم الكامل بالنسبة لالتزامات مصر نحو معركة التحرير.

- **شاركت مصر في إعادة تنظيم القوات المسلحة، والخبرة المصرية في ليبيا؟**

– مع مطلع الأسبوع الثاني من شهر سبتمبر ١٩٦٩، وكان هذا مصاحبًا لإصابة «جمال عبدالناصر» بالأزمة القلبية الأولى.

طلبت الثورة الليبية إعادة تنظيم القوات المسلحة، وعُقد اجتماع في وزارة الحربية حضره من مصر الفريق أول «محمد فوزي»، و«فتحي الديب»، و«سامي شرف»، تركز البحث فيه على أن يتم العمل على عدد من المراحل، تبدأ بإعداد الكوادر القادرة من الضباط، وصف ضباط، تحمل مسئولية التدريب في المعاهد، ثم إعادة تنظيم وزارة الدفاع الليبية، وقيادة القوات المسلحة، وعن احتياجات مجلس الثورة الليبية، وإنشاء مدرسة للصاعقة على أن تقوم القوات المسلحة الليبية بإعداد المرشحين للتدريب في القاهرة، ويتولى الفريق أول «محمد فوزي» مسئولية التنسيق والتنفيذ مع وزير الدفاع الليبي. وقد سارت الأمور بروح عالية جدًا، وحققت نتائج تفوق التصور.

- **والأمر الآخر هو الخبرات المدنية؟**

- كانت جهات التنسيق أيضًا ثلاث: هي مكتب الرئيس ممثلاً في مكتبي، ومكتب وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء، ومكتب «فتحي الديب».

وفي المقابل اتُفق على إنشاء مكتب للخبرة يتبع مجلس الوزراء الليبي، تتبادل هذه المكاتب فيما بينها ما يتعلق بشئون الخبرة، وتتولى التنسيق والإشراف والتنفيذ والمتابعة في مجالات الإعارات أو الانتداب.

وكان المهندسون والأساتذة على رأس الخبرات المصرية التي أُوفِدَت إلى ليبيا، وكنت أنا شخصيًا على رأسها. كما قام د. «لبيب شقير»، والمهندس «سيد مرعي» بدور كبير في مجال تقديم الخبرة. كان لعدد من الخبراء دور مُشَرِّف، أذكر منهم: السيد «حلمي كامل» نائب رئيس هيئة التصنيع ووزير الصناعة فيما بعد، «محمد عبدالرقيب نصر بدوي» رئيس الهيئة العامة لاستصلاح الأراضي، «أنيس البرادعي» رئيس هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية، د. «عبدالحميد حسني» رئيس هيئة الكهرباء، «أحمد طلعت عزيز» رئيس هيئة المضارب، «محمود عبدالحافظ» رئيس هيئة استغلال وتنمية الأراضي ووزير الإسكان فيما بعد، و«عادل عزي» رئيس هيئة الأراضي المستصلحة، و«حسن الشربيني» وكيل وزارة التخطيط، و«محمد الخواجة» نائب وزير الاقتصاد، و«عبدالمنعم سيف» مدير عام شركة مصر الجديدة للإسكان والمواصلات، والمستشار «عادل عبدالباقي» مساعد المستشار القانوني لرئيس الجمهورية، ود. «عبدالغفار

خلّاف» وزارة الصحة، والسيد «عبدالعزيز السيد» وكيل وزارة التربية والتعليم، والسيد «سعد الشربيني» نائب مدير المباحث العامة والوزير فيما بعد.

وفي الإسكان حوالي ٧٠ مهندسًا وفنيًا، وفي الكهرباء ٣٩ مهندسًا و٨١ فنيًا، وفي مجال الصحة ٢٧٢ طبيبًا، و١٥٢ هيئة تمريض و١٣ فنيًا (معمل وأشعة)، علاوة على ٥٣ طبيبًا عسكريًا للقوات المسلحة الليبية، و٢ فني علاج طبيعي. وفي مجال النقل: ٣ مهندسي متابعة، و١٠ مهندسي مرور، ومهندس معمل، وسبعة مَسَّاحُون. بالإضافة إلى خبراء في معاينة المطارات، وما يتعلق بشئون الطيران المدني والمراقبة الجوية، وفنيون لإدارة الموانئ، والتخزين بالموانئ والمطارات. وفي مجال المواصلات السلكية واللاسلكية: ١٧ مساعد مهندس وفنيون، علاوة على دعم الجهاز المركزي للمحاسبات بالخبرات الفنية والقانونية. كل هذه الخبرات كانت تتحمل مصر أعباءها بالكامل.

• **هل يمكن أن نقول مع كثر من التجاوز أنه كان هناك صراع خفي ومستتر بين مصر والعراق على احتواء الثورة الوليدة؟**

- أنت لا تستطيع أن تقول ذلك، لأن مصر - وهذه حقيقة - لم تفكر في هذا الأمر، وكانت سعيدة جدًا بقيام الثورة، وما أعلنته من دعمها للمعركة، وكان هذا هو المهم والهدف الأساسي لـ«جمال عبدالناصر» ولكن موقف العراق كان محيرًا. فقد تأكدنا من خلال كسر الشفرة العراقية محاولتهم بإصرار على احتواء الثورة الليبية من خلال قيام جبهة بين الشيوعيين والبعثيين، عن طريق محاولة التأثير على بعض أعضاء مجلس الثورة، والسيطرة على قيادات عمال البترول، وقد نجحوا جزئيًا في احتواء «عمر المحيشي»، و«محمود المغربي» بواسطة «سعدون حمادي» رئيس شركة النفط العراقية في ذلك الوقت، والذي بقي في طرابلس بعد سفر الوفد العراقي. وللعلم كان قد قُبض على «سعدون حمادي» في محاكمات البعث في ليبيا إبان حكم الملك «إدريس السنوسي» وكان يعمل في أحد البنوك وقتذاك.

وإزاء ظهور تيارات سياسية، ومحاولاتها التأثير على اتجاه الثورة الوحدوي، فإن ليبيا قررت تعزيز مجلس الوزراء بعناصر ذات اتجاه قومي وطني، ولهم وزن أمثال «مصطفى بن عامر» و«بشير المغيربي» من جماعة «عمر المختار» وهي الجماعة التي كانت على صلة وثيقة بـ«جمال عبدالناصر». وكان «بشير المغيربي» قد نقل رسالة شفوية من الرئيس «جمال عبدالناصر» لقادة الثورة الليبية تناولت أيضًا ضرورة الاهتمام بالتنظيمات

الشعبية والجماهيرية، وقَدَّم مشروعًا لميثاق العمل الوطني. وقد ساهم في هذا العمل أيضًا الإخوة «علي وريث» و«إبراهيم الغويل»، والإخوة «أحمد زعرور»، و«أحمد صدقي الدجاني» وهم من العناصر القومية العربية.

وفيما بعد – وخلال شهر نوفمبر سنة ١٩٦٩ – وصل «صالح مهدي عماش» وزير الدفاع العراقي إلى ليبيا مطالبًا بقرض عشرة ملايين جنيه لسداد قيمة صفقة طائرات ميراج من فرنسا ثمنها ثمانية عشر مليون جنيه، وطلب العقيد «القذافي» التحقق من نوايا العراق حول هذا الموضوع، كما طلب موافاته بحقيقة ميزانية العراق، وأرصدتها الخارجية، وأبلغ العراقيين بأنه يشترط وصول هذه الطائرات إلى العراق قبل البت في موضوع القرض، كما أرسل إلى مصر طالبًا معلومات حول هذا الأمر.

وقد بعث الرئيس «جمال عبدالناصر» إلى العقيد بِرَدّ تَضَمَّن الإجابة على كل التساؤلات. وأن العراقيين لم يتكلموا معنا في أي موضوع خاص بلبيا، وأضاف الرئيس بأنه لدينا معلومات مؤكدة تفيد أن هناك مخططًا بعثيًا لسرقة الثورة الليبية من الداخل، وفي تقدير الرئيس أن القرض المطلوب بعشرة ملايين جنيه للعراق سيُستخدم جزء منه لتمويل سرقة الثورة الليبية.

وقد رَدَّ الإخوة في طرابلس على طلبات العراق بأنهم قد قرروا تأجيل جميع مشروعاتهم التنموية والعمرانية، وأن كل الإمكانات مسخرة لصالح المعركة.

- **كيف كانت تتم الاتصالات بين الرئيس والعقيد «معمر القذافي»؟**

– بكل الوسائل، وكانت بينهما رسائل صريحة، أذكر منها ثلاث رسائل ..

الأولى: في نهاية سبتمبر، حيث كلفني الرئيس بكتابة رسالة للأخ «فتحي الديب» لإبلاغها للعقيد «القذافي» بالتأكيد على الاهتمام بأمن الثورة، والتركيز على الأمن الشخصي للعقيد، لاستمرار الأحوال على ما هي عليه، فإن الضغوط ستزداد ضده بعنف. وقد تم بالفعل اختيار الأخ «عبدالمنعم الهوني» للإشراف على جهاز المخابرات، واتُّفق على إيفاد مجموعات لتلقي التدريب في القاهرة، كما بدأ الاهتمام بتكوين الحرس الجمهوري، وسكرتارية للعقيد «معمر القذافي». في نفس الوقت بدأ التركيز على دراسة أساليب الارتباط بالقاعدة الشعبية وتنظيمها، بوضع برنامج في شكل ميثاق للعمل الوطني.

والثانية: تُعد من أهم الرسائل التي بَعَثَ بها «جمال عبدالناصر» للعقيد «معمر القذافي»، وقد حمل هذه الرسالة «محمد حسنين هيكل» في ١٠ أكتوبر ١٩٦٩. تركزت على أهمية دعم الثورة الليبية، وضرورة اتخاذ كافة الإجراءات التي تكفل حمايتها وتأمينها.

ويرى الرئيس «جمال عبدالناصر» ضرورة تبادل الأفكار باعتبار أن ثورة ليبيا في المكان، وفي الوقت، وفي الظروف والملابسات التي قامت فيها، تُشَكِّل ضربة للاستعمار، وتؤثر على موازين القوى في المنطقة. لذلك فإن القوى المعادية للأمة العربية التي فاجأتها الثورة ستتحين الفرصة لضرب الثورة رغم ما تقوم به من مداراة، حفاظًا على مصالحها. وشرح ما صادفته ثورة ٢٣ يوليو من محاولات مضادة، وقال إن مساندة مصر لثورة ليبيا ليست كلامًا يُقال، ولابد من التخطيط المسبق لدراسة كافة هذه الاحتمالات، وهذا يحتاج لتنسيق على أعلى مستوى، ويقترح تكليف مجموعة مشتركة للبحث والدراسة.

وكان رد العقيد على الرسالة بالإيجاب والموافقة على كل ما جاء بها، مقدرًا هذا الاهتمام رغم انشغال الرئيس بالمعركة ومرضه. وقد تَمَّ إعداد تقرير بالموقف، نوقش في مجلس الثورة بعد أسبوع من وصول رسالة الرئيس، واتفق على وضع تصور للاحتمالات المضادة، وأسلوب مواجهتها.

الثالثة: بناءً على تعليمات الرئيس «جمال عبدالناصر»، بعثت بها للأخ «فتحي الديب» في حوالي منتصف شهر نوفمبر سنة ١٩٦٩، يقترح الرئيس عقد مؤتمر ثنائي مع العقيد، أو مؤتمر ثلاثي تنضم إليه السودان قبل مؤتمر «الرباط»، في القاهرة أو طرابلس، وكان قد تحدَّث مع «نميري» حول اجتماعات دورية كل ثلاثة شهور. أما بخصوص عملية التنسيق - الرسالة التي حملها الأستاذ «هيكل» - فإنه في حالة حدوث أي عدوان على النظام الليبي؛ فإن القاهرة تضع كل إمكاناتها بدون أي تحفظ تحت تصرفهم، بما في ذلك القوات المسلحة. وكان الرئيس يرى أنه من الضروي دعم خط العمل الثلاثي بين مصر والسودان وليبيا في كافة المجالات (المثلث الذهبي).

- **وماذا عن القوات المسلحة .. وصفقة الميراج الشهيرة؟**

– كان العقيد «معمر القذافي» مهتمًا بتطوير القوات المسلحة لتحقيق وحدة المصير، في معركة التحرير، ومن هنا فإنه وزملاءه حريصون على سرعة تحديث وتسليح القوات، كما كان يُلِحُّ في تطوير الخطط المصرية من ناحية الاحتياجات.

وقد أبدت مصر استعدادها لاستقبال ٣٠ طالبًا بالكلية البحرية، وعشرة طُلّاب في كل دورة بكلية الطيران، وإرسال ٣ قطع بحرية بأطقمها المصرية، على أن يرتدوا الزي العسكري الليبي، ويمكن أن تستوعب المدارس ومراكز التدريب أي عدد من ضباط الصف والجنود.

- **وصفقة الميراج ؟**

– في نهاية شهر أكتوبر سنة ١٩٦٩ أرسلت طرابلس أن سفير تونس في ليبيا أخطرهم باستعداد فرنسا لبيعهم مائة طائرة ميراج، ووافق مجلس الثورة، وقرر إيفاد لجنة برئاسة «عبدالسلام جلود» إلى باريس في خلال أسبوع للتفاوض حول هذه الصفقة، ولمناقشات طريقة الدفع، وأساليب التدريب، وقطع الغيار والذخيرة وغيرها.

وعلى الفور طلب الرئيس من الفريق أول «محمد فوزي» إعداد الدراسات السريعة اللازمة، وطلب إلى «فتحي الديب» العودة فورًا إلى طرابلس برسالة شفوية، تحمل الموافقة على إتمام الصفقة. وبعد الدراسات الفنية التي أعَدَّهَا الفريق «فوزي» مع تأكيد الرئيس على استعدادنا لمواجهة التزامات هذه الصفقة من طيارين وفنيين، وأن العقيد طيار أ. ح. «عبدالخالق مطاوع» سيلحق به في طرابلس لمرافقة الوفد الليبي المتجه إلى باريس.

وفي الأسبوع الأخير من نوفمبر سنة ١٩٦٩ تم الاتفاق على الخطوط العريضة لهذه الصفقة، ووضعت الحكومة الفرنسية شرطين:

أولاً:عدم استخدام هذه الطائرات في حرب ضد فرنسا أو أية دولة تربطها بفرنسا علاقات صداقة.

ثانيًا:ألا تُعطى الطائرات والمعدات لدولة ثالثة، ولا تُستخدم بأوامر دولة ثالثة، كما لا تتمركز بدولة ثالثة.

وبعد مناقشات؛ فَسَّرَ الجانب الفرنسي هذه الشروط بأن المقصود بالدول الصديقة تونس وتشاد والنيجر. أما إسرائيل فقد أوضحوا بشكل قاطع أنهم يوافقون على أي عمل مضاد لها، وأن المقصود بالتمركز أن يكون بصفة مستمرة ودائمة، بمعنى عدم نقل المعدات الثقيلة والورش إلى مصر. وقالوا أنهم لا يعارضون في هبوط الطائرات في مطارات مصرية، ولكن لمدة لا تزيد عن خمسة شهور.

وقد أَصَرَّ الجانب الليبي على ضرورة النص وتضمين البروتوكول لهذا التفسير، واستجاب الجانب الفرنسي. كما وافق الجانب الفرنسي على تزويد الطائرات بقطع غيار في حدود ٢٠٪ تكفي احتياجات الطائرات لثلاث سنوات، ووافق الجانب الفرنسي على الشروط الليبية فيما يتعلق بالتسليح والتدريب، ومعامل التصوير الجوي، وأجهزة التنشين الآلي، علاوة على إضافة ثمانٍ وعشرين طائرة هليكوبتر.

كما أبدت الحكومة الفرنسية اهتمامها واستعدادها للتعاون في ليبيا في ميكنة الزراعة، وقد طلب العقيد «معمر القذافي» أن يتم لقاء مع الرئيس «جمال عبدالناصر» خلال أسبوع، للتفاهم حول هذه المسألة، علاوة على رغبته في التشاور حول قضية الجلاء عن القواعد الأجنبية في ليبيا، وقضية التنسيق الثلاثي بين ليبيا والسودان و ج.ع.م.

- **متى كان اللقاء الأول بين الرئيس «جمال عبدالناصر» والعقيد «معمر القذافي»، وكيف تَمَّ هذا اللقاء؟**

– اللقاء الأول كان في القاهرة في شهر ديسمبر ١٩٦٩، فقد طلب الأخ العقيد «معمر القذافي» لقاء الرئيس «جمال عبدالناصر» بشكل سري.

وقد رحب «جمال عبدالناصر»، واقترح بصفة مبدئية يوم الإثنين الأول من ديسمبر ١٩٦٩، أو اليوم الذي يراه العقيد، إذا لم يُناسب هذا الموعد، حيث أنه كان شهر رمضان، وأن يقوم «فتحي الديب» و«سامي شرف» بإجراء كافة الترتيبات، حيث اتفقنا على وضع شفرة خاصة للزيارة، وتأمين طائرة العقيد بعد دخولها المجال الجوي المصري، وترتيبات الأمن الخاصة بالزيارة، ووضع خط سير لطائرة العقيد لا يتعارض مع خط سير الخطوط الجوية العادية، حتى تصل الطائرة إلى قاعدة ألماظة الجوية. وسُلِّمت الخرائط الجوية اللازمة لقائد الطائرة الليبية ليتم الاطلاع عليها، واتُّفق على عدم إذاعة أي خبر يتعلق بالزيارة.

وسيرافق الأخ العقيد، «عبدالمنعم الهوني»، و«محمد المقريف»، و«بشير هوادي». وقرر العقيد إتمام الزيارة في نفس اليوم الذي اقترحه الرئيس «جمال عبدالناصر»، ولقد روعي في خط سير الطائرة أن تطير فوق «مديرية التحرير» و«وادي النطرون»، و«الأهرامات»، و«النيل» الذي ما أن شاهده العقيد من نافذة الطائرة حتى قال: الحمد لله الذي وهب مصر هذا النيل العظيم.

وأقام الأخ العقيد في قصر القبة، حتى موعد الإفطار، الذي تَمَّ تناوله على مائدة الرئيس في منزله بـ«منشية البكري». وبعد الإفطار شرح الأخ العقيد لـ«جمال عبدالناصر» مراحل الثورة منذ بدايتها، وشكر الرئيس باسم الشعب الليبي على دعمه للثورة في كل المجالات. وقال «جمال عبدالناصر» أن ثورة ٢٣ يوليو تؤمن بحق الأمة العربية في حياة كريمة، وأن الشعب العربي لابد وأن يفرض إرادته على أرضه، ويحدد مصيره باستقلالية، وعَبَّر عن استعداد شعب مصر للوقوف إلى جانب الثورة الليبية لتثبيت أقدامها، وتحرير أرضها كخطوة على طريق تحرير الأرض العربية المحتلة.

- **ثم عاد العقيد «معمر القذافي» إلى ليبيا؟**

- لا .. لقد عُقدت خلال هذه الزيارة أربعة اجتماعات، وفي الاجتماع الثاني عُرض موقف القوات المسلحة الليبية وقدرتها على مواجهة التزاماتها الدفاعية.

ثم طرح على الرئيس «جمال عبدالناصر» – باسم الثورة الليبية – توحيد القوات المسلحة في البلدين في أقرب وقت. وكان الطلب غير متوقع، ولم يجر أي تلميح حوله من قبل. وقد رد «جمال عبدالناصر» بطلب فرصة من الوقت للتفكير والدراسة، ثم يُبَلِّغ العقيد قبل عودته إلى ليبيا بالنتيجة.

وأبدى العقيد «القذافي» استعداد ليبيا لبذل كافة جهودها، وتقديم كل إمكاناتها من أجل خدمة المعركة، وقال أن الهدف الرئيسي من صفقة الميراج هو دعم قدرة القوات المسلحة المصرية، تاركًا تحديد الأنواع والأعداد المطلوبة للرئيس «جمال عبدالناصر» والقيادة العسكرية. وتعرض «جمال عبدالناصر» بعد ذلك للتوقيتات التي اقترحها الجانب الفرنسي للبدء في تسليم الطائرات، وعدم توافقها – حسب تصوره – مع التزامات

المعركة، إلا أن العقيد أبان بأنه يضغط للحصول على عدد أكبر من الطائرات خلال سنة ١٩٧٠، وعلى أقصى تقدير فإنها ستسلم في فبراير سنة ١٩٧١.

فأكد الرئيس «جمال عبدالناصر» على هذا، وقال إن مصر مستعدة لتقديم كافة الأعداد المطلوبة لتشغيل الطائرات من طيارين وفنيين، مهما كانت الأعداد المطلوبة وإدخالها في حساب المعركة ، وإن الفريق «فوزي» يدرس كل العروض الفرنسية بخصوص المعدات والأسلحة الأخرى (كان الجانب الفرنسي قد تقدم بعروض تسليح جديدة أبلغنا بها العقيد طيار «عبدالخالق مطاوع»). ووعد الأخ العقيد ببذل أقصى حد من الضغوط لاستلام ليبيا لأكبر عدد من الطائرات في التوقيتات التي نوقشت.

- **وماذا عن الاجتماع الثالث بين الرئيس «جمال عبدالناصر» والعقيد «معمر القذافي»؟**

- كان أيضًا في منزل الرئيس «جمال عبدالناصر» بمنشية البكري، عقب طعام الإفطار، وقد عرض فيه العقيد الموقف داخل مجلس قيادة الثورة الليبية.

وأشار إلى أن هناك اتجاهًا داخل المجلس لكي يتولى هو رئاسة مجلس الوزراء بالإضافة لمسئولية قيادة مجلس الثورة، وأنه ما زال يفكر في الحلول المتاحة، وهل يعاونه في الوزارة مدنيون أم يشارك فيها بعض أعضاء مجلس الثورة مع نقص الخبرة، والحملة عليهم من قِبل بعض العناصر الحزبية من جهة أخرى، وأنه كثيرًا ما يتدخل في الأعمال التنفيذية لانقسام الوزارة المدنية الحالية على بعضها.

حدد الرئيس «جمال عبدالناصر» بأن مسئولية نجاح الثورة تقع على عاتق العقيد شخصيًا، وأن ليبيا تواجه خلال الفترة القليلة القادمة ظروفًا تستدعي وتستوجب سيطرتهم على الأوضاع الداخلية. مرحلة مفاوضات الجلاء عن القواعد الأجنبية، الاستمرار والإصرار على تنفيذ مخططاتهم لتوفير حياة مستقرة للشعب الليبي، وهذا يتطلب تركيز السلطة في أيد أمينة قادرة على العطاء المستمر، والإيمان العميق بأهداف الثورة، وأنه يرى أن أكثر الناس قدرة على الإطلاق لتحقيق هذه الأهداف هم أعضاء مجلس الثورة.

أما عن نقص الخبرة فهي ليست مشكلة كبيرة، ونحن على استعداد للمعاونة بإيفاد بعض كبار المتخصصين، بما فيهم الوزراء إذا تطلب الأمر، ليكونوا جهازًا متكاملاً لتقديم المشورة والخبرة، وليعاونوا في رسم خطط الوزارات ووضعها في حيز التنفيذ.

ورد الأخ العقيد أنه لا يريد أن يحمل ج.ع.م. أعباء جديدة إلا أن ثقتهم بأن الثورة الليبية هي أحد روافد ثورة ٢٣ يوليو يدفعهم للاستعانة بدعم الرئيس «عبدالناصر» لهم، والذي يعتبرونه والدًا وسندًا لهم في نجاح ثورتهم. وطلب الرئيس بأن يعد «سامي شرف» و«فتحي الديب» قوائم بأسماء الخبرات التخصصية كجهاز تخطيط، وتُعرض الدراسة على الأخ العقيد في الجلسة التالية. وتحدث الرئيس عن ضرورة التضامن والتماسك بين أعضاء مجلس قيادة الثورة، وعدم إتاحة الفرصة للعناصر المتسللة أو الحزبية بالنفاذ للتأثير على وحدتهم وتضامنهم.

وتحدث العقيد عن مؤتمر القمة القادم بالرباط، ورد عليه الرئيس «عبدالناصر» بأن مثل هذه الاجتماعات تعمل وفق جدول أعمال متفق عليه، واتفقنا على وضع ورقة عمل حينما يزور «جمال عبدالناصر» ليبيا في طريقه إلى الرباط.

- **والاجتماع الرابع والأخير بين الرئيس والعقيد خلال هذه الزيارة الأولى، والذي عُرِضَت فيه ولا شك أسماء الخبراء؟**

- عُقِدَ أيضًا بعد الإفطار الذي أقامه العقيد القذافي للرئيس «جمال عبدالناصر» في قصر القبة، وقال العقيد أنه سيبلغ القاهرة عن مَنّ يقع عليه اختياره، وبعد الاستقرار على الشكل النهائي لمجلس الوزراء الجديد الذي سيشترك فيه بعض أعضاء مجلس الثورة.

وتحدث الرئيس بالتفصيل عن ما تعرضت له ثورة ٢٣ يوليو منذ بدايتها من تجارب ومؤامرات وأساليب القوى المختلفة، وكيف أجهضتها الثورة من البداية، وطالب الأعضاء بوحدة الفكر والالتزام برأي الأغلبية مهما كان مخالفًا لرأي الأقلية. وأجاب الرئيس «عبدالناصر» على العديد من الأسئلة والاستفسارات.

- **هل أُثير في هذا اللقاء الأخير ما كان قد طالب به العقيد من وحدة القوات المسلحة، والذي وعد الرئيس بدراسته قبل انتهاء الزيارة؟**

- نعم .. كان الرد جاهزًا على ضوء دراسة قيادة القوات المسلحة، وكان أبرزها تشكيل مجلس حرب موحد من وزيري الحربية والدفاع في البلدين، له سكرتارية دائمة من الخبراء مقرها القاهرة، وتعمل على توحيد الأنظمة والقوانين، وتقدير الميزانية

وتوزيعها، ومجلس الحرب مهمته إعداد خطة بقاء وإعداد وتدريب وتطوير القوات المسلحة في كلا البلدين في كافة النواحي.

وقد سلم الرئيس «جمال عبدالناصر» صورة من هذه الدراسة للعقيد «القذافي» لدراستها في مجلس الثورة، لإخطاره بما يتفق عليه عند زيارة الرئيس لطرابلس للبدء في تنفيذ ما يُتفق عليه. وقد غادر العقيد «معمر القذافي» وزملاؤه أعضاء مجلس الثورة القاهرة صباح يوم ٤ ديسمبر ١٩٦٩.

- **وهل تكررت زيارات العقيد «معمر القذافي» للقاهرة؟**

– زار العقيد القاهرة بعد هذه الزيارة ست مرات. الزيارة الثانية من الأربعاء ١١ فبراير ١٩٧٠ حتى ١٤ فبراير ١٩٧٠، والزيارة الثالثة تمت في ٢٧ أبريل ١٩٧٠، والرابعة في الجمعة ١٢ يونيو ١٩٧٠ بعد زيارته للدول العربية، وزيارة في سبتمبر ١٩٧٠، وعاد في ٢٨ سبتمبر لتوديع «جمال عبدالناصر» الوداع الأخير.

- **ألم تطرح قضية الوحدة بين مصر وليبيا في تلك الفترة؟**

– بداية كانت هناك اتفاقيتا الوحدة العسكرية، والوحدة الاقتصادية، مع طرحهما على السودان ليكون الاتفاق ثلاثيًا، وتم الاتفاق على توقيع ميثاق طرابلس الثلاثي في ديسمبر ١٩٦٩، وكان للسودان موقف أرجعه إلى مشاكل الجنوب، وعدم إمكانية إقناع الأحزاب السودانية قبل التمهيد لهذه الخطوة، مما جعل مجلس الثورة الليبي يُصاب بخيبة أمل، وطرح أغلبهم فكرة الوحدة الفورية مع مصر.

ورأى «عبدالناصر» الاتفاق على صيغة للتعاون بين الدول الثلاث في شكل ميثاق عمل واجتماعات دورية للرؤساء الثلاثة. وكانت رؤيته أن تتم الوحدة على مراحل، بدءًا من صيغة التعاون، إلى التنسيق في كافة المجالات في العمل على تهيئة مناخ طبيعي لاتخاذ خطوات إيجابية تنبع من الممارسة، وربط المصالح ببعضها، وتتدرج الخطوات حتى تصبح الأمور طبيعية، ولا تحتاج لتشريعات. مع التشديد على توحيد العوامل المساعدة، كالتعليم والخدمات الأخرى، وبالتبادل التجاري والتخطيط لأسلوب تنمية في الزراعة والصناعة والأمن القومي يحقق أهداف الوحدة، لأنه – كما كان يقول «عبدالناصر» دائمًا – «أنه من المحتم علينا أن نعالج مشاكلنا بالنفس الطويل، خصوصًا في المسائل المصيرية».

وتم الاتفاق على استمرار الخبراء المصريين حتى بعد وضع خطة التنمية لمعاونة الوزراة الجديدة برئاسة العقيد، الذي أكد في أكثر من مناسبة أنهم سيعتمدون على الخبرة المصرية، وأن وجهتهم هي ج.ع.م. و«جمال عبدالناصر» بالذات. وكانت مرتبات الخبراء على المستوى القيادي والوزراء تتحملها ج.ع.م.، أما باقي الخبراء على المستوى الأدنى فالاتفاق كان أن تتعاقد معهم السلطات الليبية، وقد وُضِعت بعد ذلك الضوابط الإدارية والمالية التي تكفل حسن الأداء، وصدرت لائحة مرتبات ليبية للخبرة المصرية.

وأود أن أقول هنا أن الاقتصاد نشط جدًا ابتداء من شهر فبراير ١٩٧٠، وزادت الإيداعات في البنوك، ووصلت إلى ٨٠٪ بعد أن كانت١٪ في الأشهر الثلاثة السابقة، كما نشطت قطاعات التشييد والتجارة، وانتظمت عمليات الاستيراد، وازداد السحب من الأسواق، مما أوجد حالة انتعاش، وبدأ الاهتمام بالزراعة والري، وإمكانيات المساهمة في المشروعات التي تضمنتها خطة التنمية التي وضعتها هيئة الخبرة المصرية، ووضعت دراسات حول التنظيمات الشعبية في ليبيا، وأنسب ما يتمشى مع طبيعة المجتمع الليبي.

كما أصدر «جمال عبدالناصر» أوامره بأن يكون «شعراوي جمعة» و«أمين هويدي» و«سامي شرف» بالتعاون مع «فتحي الديب» في حالة اجتماع مستمر لدراسة تنفيذ ومتابعة ما يخص الثورة الليبية. على أن يشارك الفريق «فوزي» في النواحي العسكرية. وبدأ تنظيم سكرتارية العقيد، على نمط سكرتارية الرئيس للمعلومات في القاهرة، ولقد توجهت إلى ليبيا أكثر من مرة لهذا الشأن، علاوة على المشاركة في تنظيم الحرس الجمهوري. كما عينت مصر سفيرًا جديدًا في طرابلس هو «جمال شعير».

- **كانت مصر تتحمل المرتبات لكبار الخبراء، وهو ما أعلنه «جمال عبدالناصر» في أحد الاجتماعات المغلقة للجنة المركزية، من أننا لا نريد من الثورة الليبية إلا أن تستقر وتتقدم لتكون دعمًا للقوة العربية؟**

– نعم .. وأذكر أن السيد «حسن عباس» طلب من «فتحي الديب» أن يكلم القادة الليبين لتدبير ٢ مليون جنيه استرليني لنفقات موسم الحج لأننا نعاني أزمة في العملات الصعبة، وغضب «جمال عبدالناصر» عندما علم، وقال: إياكم ومثل هذه المسائل، هل انقلب بنا الحال لنتساوى مع من يحاولون ابتزاز الثورة الليبية، وسأحاسب «حسن عباس زكي» على طلبه دون الرجوع إليّ، وإذا علمت أنكم تكلمتم في مثل هذه الأمور ولو بطريق غير مباشر

سوف أحاكمكم لأنكم ترتكبون جريمة في حق وسمعة مصر. وتكلف بتدبير هذا المبلغ من بنود أخرىٰ.

وإذا سمحت لي أن أذكر موقفًا عكسيًا تمامًا، ففي بداية عام ١٩٧١، طلب «السادات» قرضًا يزيد علىٰ الخمسة وعشرين مليون جنيه، ووضعني مع «فتحي الديب» في مأزق عندما أصَرَّ علىٰ أن أطلب هذا المبلغ من العقيد شخصيًا، رغم معارضتنا، وطبعًا وافق العقيد.

- **أضع سؤالاً أخيرًا في نهاية هذه الرحلة الطويلة مع الثورة الليبية. لقد كانت مصر تستضيف الملك السابق «إدريس السنوسي» طوال هذه الفترة، ألم يُحدث ذلك شرخًا في هذه العلاقة الحميمة بين «عبدالناصر» و«القذافي»؟**

– بالعكس .. لقد كان موقفًا إنسانيًا من «عبدالناصر» ومن العقيد «معمر القذافي»، فقد بعث سفيرنا في اليونان برسالة شخصية قال فيها أن الملك «إدريس السنوسي» طلب إليه إبلاغ الرئيس «جمال عبدالناصر» برغبته هو وزوجته بالقدوم إلىٰ القاهرة للإقامة بها، وأن له قطعة أرض حوالي ٢٨ فدانًا في منطقة «أبو المطامير» بجوار الإسكندرية، وطلب موافقة «عبدالناصر» علىٰ ذلك.

وكان الرئيس «عبدالناصر» يستطيع أن يسمح له بالقدوم طبعًا، لكنه رأي أن يبعث بصورة من الرسالة للعقيد «معمر القذافي» مع تحبيذ الرئيس بالموافقة علىٰ إقامة الملك في القاهرة لمصلحة الطرفين: الملك والثورة الليبية. وقدا قتنع «العقيد القذافي» بوجهة نظر الرئيس، وفعلاً وصل الملك «السنوسي» إلىٰ القاهرة، وقد قابلته أنا شخصيًا في المطار، وخُصِّصَ له مسكن في منطقة الدقي.

وفي الأسبوع الأول من نوفمبر طلب الرئيس «جمال عبدالناصر» للمرة الثانية من العقيد «معمر القذافي» استجابة مجلس الثورة لطلب الملك إدريس السنوسي تسهيل سفر ابنته بالتبني لتعيش معه وزوجته في القاهرة، واستجاب العقيد القذافي لهذا الطلب، وسَلَّمَ ابنة الملك للأخ «فتحي الديب» الذي قام بتسفيرها بمعرفتنا في اليوم التالي إلىٰ القاهرة.

وينتهي حديثنا الطويل حول العلاقة الحميمة والخاصة بين ثورتي يوليو والفاتح .. بين قائدي الثورتين .. بين «عبدالناصر» و«القذافي».





جمال عبد الناصر

ثـــورة اليمـــن



زعماء ومشايخ القبائل اليمنية يبايعون الرئيس جمال عبد الناصر على وحدة اليمن وطرد الاستعمار

اليمن واحدة من القضايا العربية الساخنة في عصر «عبدالناصر»، ولقد خاض «عبدالناصر» حربًا لتأكيد حرية واستقلال اليمن بشطريه، وكانت هذه الحرب – وما زالت – موضع اختلافات كثيرة في الرأي ..

ولم يتخذ «عبدالناصر» قرارًا بالحرب في اليمن، كان القرار الذي اتُّخذ بإجماع الآراء في مجلس الرياسة هو دعم ثورة اليمن، التي قامت بتخطيط وإعداد وتنفيذ يمني. لم تتدخل فيه مصر أبدًا، فكانت ثورة اليمن امتدادًا لثورات سابقة شهدتها أرض اليمن ضد الظلم والتحكم والطغيان، حتى من قبل ثورة يوليو ١٩٥٢، والقوى المضادة هي التي حَوَّلَت المساندة الرمزية من مصر للثورة الوليدة بعد قيامها ونجاحها، إلى حرب.

ويرى «سامي شرف» أن الوجود العسكري المصري في اليمن لم يؤثر على حرب ١٩٦٧. كما يتحدث في هذا الجزء من الحوار أيضًا عن معارك استقلال الجنوب اليمني التي خاضها أبناؤه، وكان لمصر «عبدالناصر» أيضًا دور حتى تحقق جلاء الإنجليز عن الجنوب، مما انعكس على استقلال منطقة الخليج العربي كلها.

كان سؤالي الأول عن بداية الثورة اليمنية، وقال «سامي شرف»:

– **إن الأمور في اليمن قبل الثورة لم تكن مستقرة، فقد شهدت اليمن انتفاضات شعبية عديدة كانت تُقمع بوحشية، وكان إصرار قوى التحرر على تحقيق أهدافها مهما كانت التضحيات.**

كان «الإمام أحمد» يكره السعودية ويخشاها، وكان في نفس الوقت محاصرًا بالاستعمار البريطاني في الجنوب، لذلك لم يكن أمامه إلا أن يلعب لعبة التوازن بإقامة علاقات ودية مع مصر. وحدثت لقاءات سياسية، وجاءت بعثات لتتعلم في مصر، وأوفدت مصر مدرسين.

كان الضباط الأحرار اليمنيون يتحركون وحدهم، وأحب أن أُذكر أنه لم يكن لهم أية صلات تنظيمية بمصر، وأن حركتهم كانت يمنية خالصة، ولكنهم كانوا يدركون أن «عبدالناصر» لابد وأن يساند ثورتهم إذا قاموا بها، ولتحقيق آمال الشعب اليمني.

- **فوجئت مصر بثورة اليمن .. أي أنها لم تعرف بها قبل قيامها؟**

– نعم .. وكانت رسالة الضباط الأولى تطلب مساندة مصر عن طريق الاعتراف الفوري، ومحاولة كسب اعتراف الدول الصديقة، والدعم الإعلامي، وسرعة وصول قوة عسكرية محدودة تُرَابِط في صنعاء، لأن وجودها سيحدُّ من تدخل أية قوة خارجية، فضلا عن عمق تأثير التواجد المصري نفسيًا على القبائل.

- **كيف وصلت هذه الرسالة؟**

– عن طريق «محمد عبدالواحد» القائم بالأعمال المصري في اليمن.

- **وماذا كان موقف القاهرة لحظة وصول هذه الرسالة؟**

– في نفس الليلة .. أيقظنا جميع أعضاء مجلس الرياسة، ودعوناهم لاجتماع عاجل في منزل الرئيس بـ«منشية البكري»، وحضروا جميعًا، وهم لا يعرفون ما هي القضية المُلِّحة والعاجلة التي أدت إلى الدعوة لمثل هذا الاجتماع الذي حضره أيضًا وزير الخارجية. وربما كان ما فكروا فيه عن سبب الاجتماع أمور عديدة، لكنه لم يصل أبدًا إلى الموضوع الذي فاجأهم به «عبدالناصر»، أنه قامت ثورة في اليمن، وسيطرت على قصر «البدر»، وعلى الإذاعة، وتحفظت على القيادة الموالية للإمام، واستولت على قصر السلاح – وهو مخازن الذخيرة – وأن هذه الثورة الوليدة تطلب من مصر المساندة وفقًا لرسالة «محمد عبدالواحد».

ودارت مناقشة طويلة، انتهت إلى الاستجابة لهذه المطالب، انطلاقًا من مبادئ الثورة بدعم ومساندة حركات التحرر في العالم .. فما بالك باليمن. واتُخذت قرارات بالإجماع بالاعتراف بالنظام الثوري الجديد في اليمن .. ودعمه.

- **هل كانت هذه القرارات بالإجماع فعلاً؟**

- كانت بالإجماع، ولم يعترض أبدًا أحد من أعضاء مجلس الرياسة على ضرورة الاستجابة للمطالب. وكانت المناقشة حول الأسلوب، وحجم قوة المساندة، وغير ذلك من الأمور الفنية.

- **كان «أنور السادات» مسئولاً سياسيًا عن اليمن؟**

- من قبل ذلك كانت له علاقة بـ«عبدالرحمن البيضاني» الذي كان موجودًا بالقاهرة، كما كان موجودًا أيضًا القاضي «محمد محمود الزبيري»، والسيد «أحمد نعمان»، وهما من القيادات الوطنية، وكانا ينسقان العمل مع الأخ «فتحي الديب» المسئول عن الشئون العربية، والذي عُيِّن سفيرًا لمصر في سويسرا، وكان من رأي السيد «أنور السادات» أن الثورة لا يلزمها إلا التأمين السياسي، ومعاونة عسكرية رمزية.

- **هل كان لمصر دخل بهذه الثورة؟**

- ثورة اليمن لم تكن أبدًا من صنع مصر، بل إن في هذه المقولة إنكار لحق الشعب اليمني في تقرير مصيره، وفي فرض إرادته، وفي أن يحقق التغيير.

- **حدثت مساندة من مصر، فمتى حدث التدخل المضاد؟**

- أرسلت مصر بعض القوات الخاصة التي ساندت في تأمين وتثبيت الأوضاع الجديدة، وكان يمكن أن تنتهي الأمور عند هذا الحد، فالثورة نجحت وأُعلنت الجمهورية، وهرب «البدر» إلى السعودية. ومن ناحية أخرى فإن جمهورية اليمن الوليدة لم تكن تُشَكِّل خطرًا على أي وضع مجاور، لا شمالاً ولا جنوبًا، ولكن البعض رأى في ذلك عملاً عدائيًا، وبدأ يُعَدُّ لِـوأد هذه الثورة.

في الحقيقة هناك نقطة تحول أساسية، فعندما كان «البدر» يحاول السيطرة على الموقف، ويَعُدُّ نفسه لخلافة أبيه الإمام «أحمد» كان عمه «سيف الإسلام الحسن» – بالاتفاق مع بريطانيا والولايات المتحدة وبعض القيادات العسكرية والقبائل – يُعد للقيام بانقلاب عسكري يقوده «الحسن» من مدينة تعز، في حالة وفاة الإمام «أحمد»، فقد تصبح المصالح البريطانية والأمريكية مهددة، لأنهم كانوا يعتبرون «البدر» مرتبطًا

بالقاهرة، وأنه زار الاتحاد السوفيتي، وأقام علاقات مع موسكو، ولم يكن لدى هذه الدوائر معلومات عن تنظيم الضباط الأحرار وتخطيطه للقيام بالثورة.

إلا أن البدر بعد وفاة والده بادر بإعلان نفسه إمامًا على اليمن، وبناء على نصيحة مستشاريه قرر أن يقوم بإجراءات عنيفة ليظهر بمظهر الرجل القوي، وكانت الإجراءات التي سيقوم بها هي إعدام بعض القيادات الوطنية التي كانت في السجن، وبعض أبناء المشايخ والقبائل وبعض الضباط الوطنيين، وأنصار عمه «سيف الإسلام الحسن». وكان «جمال عبدالناصر» قد أرسل برقية تعزية في وفاة الإمام، وأوقف الحملة الإعلامية على الإمام عقب رحيله. إلا أن «البدر» ألقى خطابًا في مسجد صنعاء في الأسبوع الثالث من سبتمبر ١٩٦٢، قال فيه أنه سيسير على نهج والده، وقد حتمت هذه الرسالة على تنظيم الضباط الأحرار الإسراع بالتحرك، خصوصًا بعد ما أجروا اتصالات مع زعماء القبائل، و وجدوا أن لديهم القدرة على التأثير على الأحداث المرتقبة، وحددوا ساعة الصفر لتكون ليلة ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٦٢، وأن أي تردد أو تأجيل من جانبهم كان سيؤدي قطعًا إلى إعدامهم.

- **كيف تطورت الأحداث بعد قيام الثورة؟**

– أوفدت القاهرة العميد «علي عبدالخبير» وبصحبته القاضي «محمد محمود الزبيري»، والدكتور «عبدالرحمن البيضاني» صديق السيد «أنور السادات»، والطيَّار «عبدالرحيم عبدالله» أحد الأحرار اليمنيين، والذي قام بدور هام وحيوي لا يعرفه الكثيرون للتعرف على الموقف.

وترتب على هذه الزيارة ضرورة عقد معاهدة دفاع مشترك بين اليمن ومصر، وتم إيفاد «أنور السادات» في الأسبوع الثاني من أكتوبر، ووقعت هذه المعاهدة بهدف إتاحة الفرصة لمصر لمساندة اليمن ضد أي أخطار. وأرسلت ثلاث طائرات حربية، وعدد محدود من القوات الخاصة تعبيرًا عن تصميم مصر على مساندة ثورة اليمن، وفي هذه الحدود فقط كان تَصور «عبدالناصر» لدور مصر في دعم الثورة في صنعاء.

- **ما الذي جعل حجم المساعدة يزيد ويتطور إلى حد كبير؟**

- تدخلت المخابرات المركزية الأمريكية حيث حشدت مجموعة من المرتزقة الأمريكين والأوروبيين، وافتتحوا مكاتب تطوع في أمريكا وفي أوروبا، وعبر حدود شمال اليمن. تدفقت الأموال، وتدفق السلاح والمرتزقة لإشعال حرب أهلية داخل اليمن لتحويل الوضع إلى فيتنام، يتورط فيها «عبدالناصر» وتستنزفه، وقد ساعد على اشتعال القتال الداخلي بين اليمنيين غياب التنظيم، مع بعض اختلافات في الرؤى بين الضباط الأحرار، وبعض زعماء القبائل. بالإضافة إلى تزايد حجم تدفق الأموال والسلاح على بعض القبائل، مما جعل قيادة الثورة تطلب المزيد من القوات المصرية.

واضطرت القاهرة – وهذا لم يكن في حسبانها ولا تقديراتها – لإرسال قوات وصلت في فبراير ١٩٦٣ إلى ما يقرب من عشرين ألف جندي للسيطرة على المدن الرئيسية: صنعاء وتعز والحديدة. ومن الصدف الفريدة أن القوات المصرية كانت قد بدأت في سحبها اعتبارًا من شهر مايو ١٩٦٣ على أساس أنها أدت دورها، كما أن الإدارة الأمريكية برئاسة «جون كيندي» قد اعترفت بالنظام الجديد.. إلا أن هذه البادرة لم تُكتمل، وطُويت بوفاة «كيندي» في نوفمبر سنة ١٩٦٣. وعلى أثر تولي «جونسون» الرئاسة عادت واشنطن إلى السياسة التي اتبعتها المخابرات المركزية الأمريكية، فأُعِيدت القوات المسلحة المصرية التي كان قد بُدئ في سحبها، وتم لهذه القوات السيطرة الكاملة على اليمن، وبالذات في منطقة الحدود الشمالية.

ومع بداية ١٩٦٤ عُقد أول مؤتمر قمة عربي في القاهرة، وأخذت العلاقات العربية في التحسن، والاتجاه نحو مزيد من التضامن، وعادت الأوضاع إلى طبيعتها تقريبًا مع السعودية بعد تولي الملك «فيصل» في نوفمبر ١٩٦٤، وتم إعلان إيقاف النار في اليمن بعد تولي الملك «فيصل» بيومين في ٥ نوفمبر ١٩٦٤، إلا أن بعض الجيوب استأنفت القتال بشكل يهدد الوضع العام. ورأى «جمال عبدالناصر» أن يُحاصر هذه المحاولة الجديدة، وسافر إلى السعودية في أغسطس سنة ١٩٦٥ لبحث الأمر مع الملك «فيصل» وإنهاء أسباب التوتر.

وقد تحقق هذا فعلاً، حيث تَمَّ سحب الجزء الأكبر من القوات المسلحة المصرية من اليمن (حوالي ٤٠ ألف جندي)، وبقيت قوات يمكن اعتبارها رمزية لحماية المدن الثلاث الرئيسية. وعلى كل حال فقد كانت تعليمات «جمال عبدالناصر» غير المعلنة، أن مصر لن تنسحب نهائيًا من اليمن الشمالي، إلا بعد تحرير اليمن الجنوبي وطرد الاستعمار منه.

- **هل تعتقد أنه تم توريط مصر، وجرها إلى الحرب في اليمن لاستنفاد جهودها وطاقاتها؟**

– قال البعض ذلك، بل قام بعضهم بتشبيه العملية بـ«فيتنام»، وهي مقارنة سطحية، فقد كانت الولايات المتحدة تخوض حربًا استعمارية في «فيتنام» للسيطرة على الموارد الطبيعية في المنطقة، وتصريحات وزير خارجية أمريكا واضحة بأن الوجود الأمريكي هناك بغرض الحصول على المواد الأولية اللازمة للصناعة الأمريكية، وفي مقدمتها القصدير والمطاط.

أما تواجد مصر في اليمن فكان لمساندة قوى الثورة والتحرر، ولم تكن لمصر أية أهداف في اليمن على الإطلاق، وكانت المشكلة أن مصر اقتربت من حافة محيط البترول الذي لا يُسمح بتجاوزه، ومع ذلك فقد بقيت الثورة اليمنية ، بل أكثر من هذا، امتدت آثارها لتشمل الجنوب اليمني، فباقي السلاطين، بل امتدت آثارها لتحرر إمارات الخليج.

- **يُقال إن حرب اليمن استنزفت مصر اقتصاديًا ؟**

– طبعًا حرب اليمن كَلَّفَت مصر غاليًا، فالتحرر لا يتم بلا ثمن، ولكن الثمن الذي دفعته مصر لم يكن باهظًا، فقد استطاعت أيضًا القوات المسلحة المصرية بخوضها حربًا نظامية، وغير نظامية، وحرب عصابات، في أرض بعيدة وصعبة، أن تحقق الهدف الذي تحركت من أجله، وأن تحقق انتصارًا على كل ما قابلها من صِعاب.

وقد سُجِّلت بطولات وكفاءات عسكرية عظيمة، وأستطيع أن أقول إن حرب اليمن لم تستنزف الاقتصاد المصري، فلقد حققت خطة التنمية الأولى خلال هذه الحرب أعلى معدل تنمية في العالم الثالث كله حسبما ورد في تقرير الأمم المتحدة، فكان معدل النمو طول هذه الفترة ٢ر٦٪ في السنة، وهذا معدل عالٍ جدًا إذا ما قُورِن بمعدل نمو العالم الثالث الذي لم يتجاوز ٥ر٢٪ سنويًا كما قلنا من قبل.

أكثر من هذا، فقد كانت مصر «عبدالناصر» في نفس الوقت، تؤدي التزاماتها نحو حركات التحرر الأخرى في الكونغو والجزائر، علاوة على بناء «السد العالي».

• **ما هو التقييم النهائي لدور مصر في اليمن من الناحية العسكرية؟**

– كانت حصيلة حرب اليمن إيجابية على جميع الأصعدة، فالثورة انتصرت، والنظام الجمهوري قام، ومازال باقيًا حتى اليوم، وحركت ثورة اليمن رياح التغيير في اتجاه شبه الجزيرة العربية، بدءًا من عدن حتى رأس الخيمة، مرورًا بالسلاطين والمشايخ الذين كانوا في الطريق بين صنعاء ورأس الخيمة، ثم سقط الملك «سعود» ليتولى الملك «فيصل».

ولقد تنازل الاتحاد السوفيتي عن ثمن الأسلحة التي استخدمت في حرب اليمن، كما كانت طائراته تنقل الجنود بلا مقابل.

• **ما هي العلاقة التي كانت تربط «أنور السادات» بـ«عبدالرحمن البيضاني»، وما هو تأثير هذه العلاقة ؟**

– بداية أقول إن كل آراء ومعلومات «السادات» كانت عن طريق «البيضاني»، الذي كان بعيدًا عن المسرح السياسي، ولم يظهر إلا في منتصف سنة ١٩٦٢، رغم أصله اليمني. فقد ظل بعيدًا عن أرض اليمن خلال دراسته الطويلة بمصر، ثم سافر لألمانيا ليعمل هناك كدبلوماسي، ثم عاد للقاهرة، وتزوج من سيدة مصرية، مما جعله أبعد ما يكون عن معايشة حقيقة الأوضاع باليمن، وكان متباعدًا تمامًا عن أي نشاط نضالي بالإضافة إلى عدم ثقة العناصر القيادية اليمنية فيه.

ولقد نجح «البيضاني» في التأثير على «أنور السادات»، الذي أتاح له فرصة التحدث من صوت العرب للشعب اليمني، وكانت مصيبة، حيث هاجم «الهاشميين» هجومًا عنيفًا بلا مبرر، غير مُدرك أن أغلبية الضباط والقيادات الوطنية المشاركة في الإعداد للثورة من الهاشميين، كما كَان عدد كبير منهم في سجون الإمام «أحمد حميد الدين»، وكان «الهاشميون» في مقدمة الكفاح والنضال اليمني، واعْتُبِرَت هذه الأحاديث من البيضاني مقدمة للتفتيت وتخريب القوى الثورية بالرغم من أنها أُوقِفت بناء على طلب صنعاء.

- **ثم قدمت مصر مساعدات في كافة المجالات لانتشال اليمن من حكم وأوضاع القرون الوسطى، شملت مختلف الميادين، وأحدثت نقلة حضارية لليمن، وهو ما يَلْقَى حتى اليوم كل تقدير من جميع اليمنيين الذين يعترفون بدور مصر، ويشيدون به.**

– سوف أحكي لك قصة واحدة، لترى كيف كانت الأوضاع في اليمن قبل الثورة. لقد أشار «رالف بانش» عقب زيارته لليمن مندوبًا عن السكرتير العام للأمم المتحدة، إلى حالة التخلف، وذكر أنه لم يشاهد في حياته في أية بقعة في العالم مثل هذه الحالة، وكان يعتبر أن مساندة النظام الجمهوري هو عمل إنساني بالدرجة الأولى، خاصة بعد أن أعلنت الثورة المساواة بين الطوائف، وإلغاء الرق، والقضاء على التفرقة بين «الزيود» و«الشوافع»، ومنع الاحتفاظ بالرهائن.

- **وما هي الأخطاء العسكرية التي قامت بها قواتنا في اليمن؟**

– ربما كانت كثيرة، ولكني أُحَدِّد من بينها محاولتها السيطرة عسكريًا على كافة أنحاء اليمن، وهو ما لم ينجح فيه أحد من قبل، مما ترتب عليه إرسال المزيد من القوات المسلحة إلى اليمن، في مواجهة قوات قليلة نسبيًا كانت تحتمي بالجبال، وتختفي في الكهوف أثناء القصف الجوي المصري.

- **كيف كانت علاقة «عبدالرحمن البيضاني» بالقوى الوطنية الأخرى؟**

– لم تكن له علاقات داخل اليمن، وفي القاهرة لم يكن على وفاق مع «النعمان» و«الزبيري» عندما كانا لاجئين هنا. وقد انعكس الخلاف على الأوضاع بعد الثورة مما أدى إلى صراع، حينما بدأ يفرض نفسه بشكل ضاغط على الثورة، مستغلاً معرفة كل الأطراف بعلاقته بـ«أنور السادات»، مبعدًا القيادات التي تحملت مسئولية الإعداد للثورة. وقد شهدت الفترة التي أعقبت قيام الثورة مباشرة تعاونًا بينه وبين «السَّلَّال»، وبالذات بعد اتفاقه على أخذ البيعة لتعيين «السلاّل» رئيسًا للجمهورية، وترقيته إلى رتبة «المشير»، على أن يُصبح «البيضاني» نائبًا لرئيس الجمهورية، ويقوم بتشكيل الوزارة. تم ذلك مدعيًا أن القاهرة هي التي ترى ذلك. إلا أن شهر العسل بين «السَّلَّال» و«البيضاني» لم يستمر طويلاً، وبدأ الخلاف يدب بينهما، ولينعكس بالتالي على الأوضاع.

• ننتقل إلى الحديث عن جنوب اليمن .. ودور مصر لتحريره من الاستعمار البريطاني، لأن هذا الدور انعكس فيما بعد على المنطقة كلها..

– لابد أن نلقي نظرة سريعة على تاريخ «عدن» التي احتلتها القوات البريطانية سنة ١٨٣٩ حماية لخط مواصلاتها مع الهند، وكان اليمن الجنوبي يتشكل من ٢٣ مشيخة، سكانهم مليون من العدنانيين، وكانت هناك حركة استقلالية تتمثل أساسًا وبشكل منظم في رابطة الجنوب العربي، إلى جانب تجمعات غير منتظمة من التجار والعمال والفلاحين والموظفين، وبدأت هذه الحركة تنشط بقيام ثورة يوليو، وشعاراتها في التحرر، مطالبة استقلال اليمن، عن طريق الحوار ومحاولات إقناع بريطانيا.

وعقب تأميم قناة السويس سنة ١٩٥٦ اتجهت الأنظار إلى «جمال عبدالناصر»، وبدأت التجمعات اليمنية تنظر إليه، وجاءت الوحدة المصرية السورية لتزيد من حماسهم، فاستجابوا لنداء «عبدالناصر» بمقاومة الاستعمار، وقاد حزب الشعب الاشتراكي «عبدالله الأصنج» العمل السياسي، مطالبًا بإجراء انتخابات عامة، وتشكيل حكومة وطنية في مواجهة المشروع البريطاني الذي أُعلن عنه سنة ١٩٥٩ بتشكيل اتحاد إمارات الجنوب من عدد من السلاطين والمشايخ، يرتبط بمعاهدة حماية وصداقة بريطانيا. وقد رفضت القوى الوطنية هذا المشروع البريطاني، وقام السلطان «علي عبدالكريم» سلطان «لحج» باللجوء إلى القاهرة، كما بدأ حزب الشعب المظاهرات والإضراب عن العمل. وهكذا تصاعدت حدة المقاومة، فأعلنت بريطانيا ضم محمية «عدن» إلى اتحاد الجنوب سنة ١٩٦٣.

لم يكن الدعم المعنوي الذي تلقته حركة الجنوب من الدول العربية أو الجامعة العربية يكفل إقناع بريطانيا بتغيير موقفها، فقام «جمال عبدالناصر» بعملية تعبئة سياسية ومعنوية عن طريق صوت العرب، وتزويد المنطقة بأعداد كبيرة من الراديوهات الترانزيستور، كما شارك بنفسه في الحملة، حيث بدأ في خطاباته للجماهير يعلن أن مصر ستستخدم كافة إمكاناتها لإنهاء الاستعمار البريطاني في المنطقة. ثم ذكر في خطاب آخر أنه على بريطانيا أن تجلو عن «عدن» والجنوب العربي، وأننا في مصر لن نسمح للاستعمار بأن يبقى في أي جزء من أجزاء الوطن العربي.

وتُرجمت كلمات «عبدالناصر» إلى أفعال، بدأت بالتنظيم المسلح، والمتطوعين، ومعسكرات للتدريب على حرب العصابات، وظهرت آثار الكفاح المسلح عام ١٩٦٣، عندما بدأ الدعم المصري يصل لأبناء الجنوب.

• **يُقال أن المخابرات المصرية لعبت دورًا في تحرير الجنوب اليمني .. ما مدى صحة ذلك؟ ولماذا عُهد بالأمر إلى المخابرات؟**

– بداية فقد كانت المعركة في الجنوب ضد الاستعمار، وبانضمام «قحطان الشعبي» لحركة القوميين العربي، وانفصاله عن رابطة الجنوب التي تأسست عام ١٩٤٨، وبتأثير من «فيصل الشعبي» استقال عدد من أعضاء الرابطة، منهم «علي السلامي» و«سيف الضالِّلي» و«نور الدين قاسم»، وشكلوا نواة لحركة في بداية الستينيات في القاهرة حيث كانوا يدرسون.

وبعد ثورة اليمن ١٩٦٢ عاد «قحطان» لليمن، وبدأ التحرك الحزبي، واستقطب العناصر المتطلعة للنضال الثوري والكفاح المسلح. في يناير سنة ١٩٦٣ انضمت بعض عناصرها القيادية في محاولة للسيطرة عليه واحتوائه.

وكان على القاهرة حتى يناير ١٩٦٣ أن تتعامل مع كل التنظيمات مادامت تعمل من أجل تحرير اليمن، إلا أنه بعد قيام الكفاح المسلح؛ أُسْنِدَت المسئولية للمخابرات العامة المصرية التي قامت بكفاءة تامة، وبإنكار للذات، بأداء الدور المحدد لها. وقد حدثت فعلاً بعض الحساسيات أثناء العمل نتيجة شعور القيادات بالحرج عندما تتعامل مع جهاز المخابرات، وكانت المخابرات تعاني في نفس الوقت من تعدد الحركات التي تتعامل معها، والتي تتصارع فيما بينها.

كان «جمال عبدالناصر» يأمل أن يتوحد الكفاح المسلح في جبهة واحدة، لكن الخلافات حالت دون قيامها، وتخوفت المخابرات المصرية من أن تؤدي الخلافات إلى حدوث صدام بين القوى الوطنية، مما يؤثر على تنظيم حركة المقاومة، فاضطر في فترة ما إلى التدخل واختيار العناصر التي تتعاون معها، وكانت عمليات الكفاح المسلحة تتم تحت اسم «جبهة التحرير».

وبعد أكتوبر ١٩٦٣ قامت حركة «القوميين العرب» بطرح شعار الجبهة القومية لتحرير الجنوب بديلاً لجبهة التحرير، ولتتخذ من تكوين الجبهة الجديدة وسيلة للسيطرة على قيادة الكفاح المسلح. واعتبرت بدء الكفاح المسلح من ١٤/ ١٠/ ١٩٦٣، في حين أنه بدأ يوم ٢٧ يناير سنة ١٩٦٣ بعملية دورية ردفان، وفي مايو ١٩٦٥ أعلن «عبدالله الأصنج» عن تغيير قيام منظمة تحرير الجنوب، ونجحت مصر بعد جهود كبيرة في أبريل عام ١٩٦٦ في إقامة جبهة مشتركة تضم الجبهة القومية ومنظمة التحرير تحت اسم «جبهة تحرير اليمن المحتل» لتحقيق توازن ضده سياسيًا وعسكريًا حتى تحقيق الاستقلال.

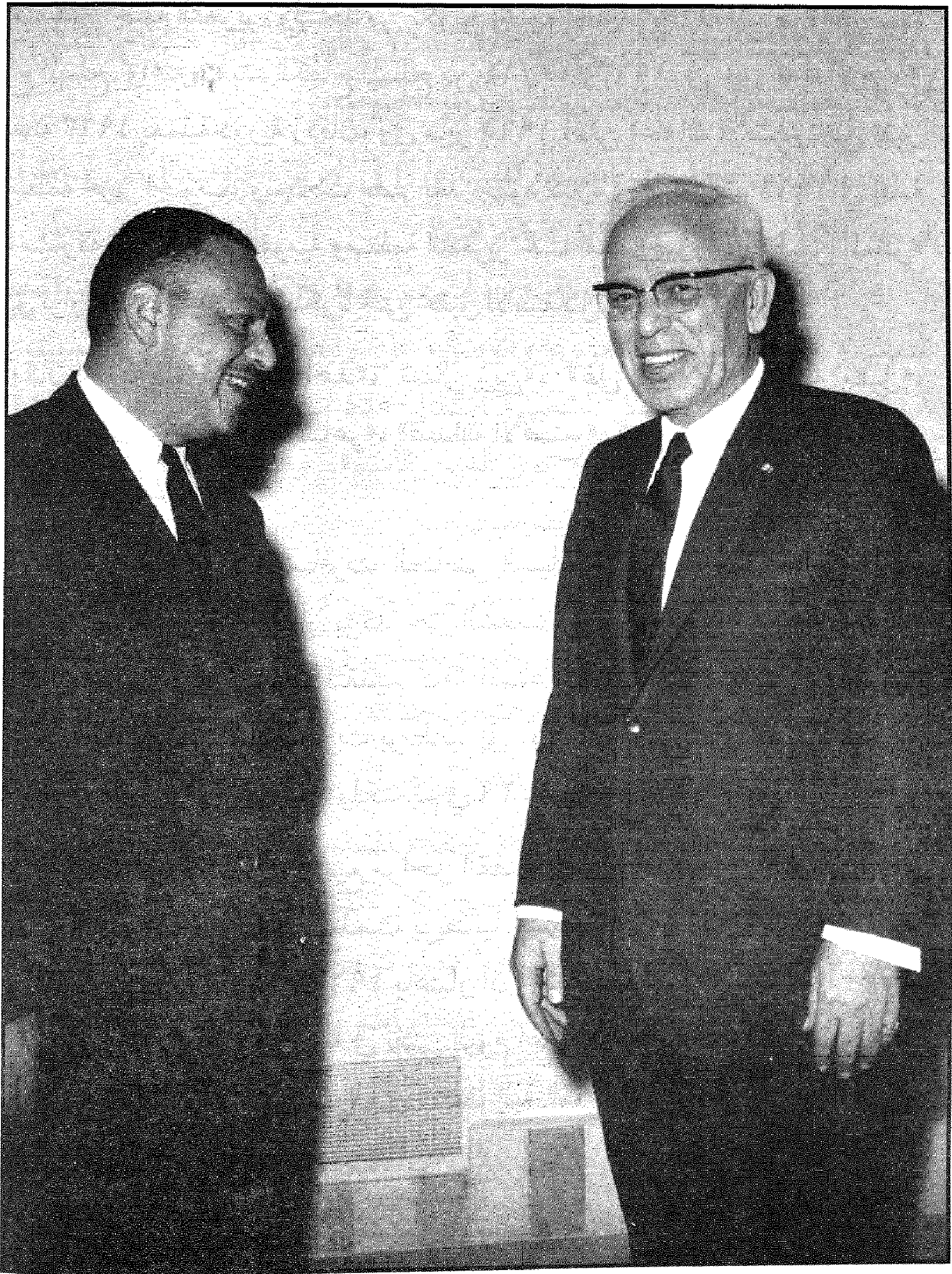
وكان يقود ذلك «سيد أحمد»، «سالم زين»، «علي السلامي»، «طه مقبل»، «عبدالفتاح إسماعيل»، «أحمد الشاعر»، «عبدالله الأصنج»، «محمد سالم باسندوه»، «علي عيد»، «عبدالله الجبل».

في سبتمبر سنة ١٩٦٥ سافرت العناصر السياسية لعرض القضية على الأمم المتحدة. وتحقق لهم إصدار قرار يؤكد حق الشعب في تقرير مصيره وإزالة القواعد العسكرية، ومناشدة دول العالم لتقديم كافة المساعدات الممكنة لشعب الإقليم من أجل الحرية والاستقلال. واضطرت بريطانيا إلى الإعلان بمنح الاستقلال للجنوب اليمني فيما لا يتجاوز عام ١٩٦٨، ولكنه تم في ٢٩/ ١١/ ١٩٦٧.

وكان «جمال عبدالناصر» في جميع مراحل القضية يتفادى أن يتحول الأمر في النهاية إلى حرب أهلية، لذلك فعندما سلمت بريطانيا السلطة لقيادة الجبهة القومية عقب إعلان الانسحاب في ٢٩/ ١١/ ١٩٦٧ باعتبار أن الجبهة كانت تشكل أكبر قوة حسب تقديرهم، أعلن «جمال عبدالناصر» في نفس اليوم اعتراف مصر بحكومة اليمن بقيادة الجبهة القومية بعد أن تحقق الهدف الذي سعت إليه القاهرة، وعملت من أجله، وهو تحرير اليمن الجنوبي من الاستعمار البريطاني.

وهكذا تحرر اليمن كله شماله وجنوبه، وكانت يد «عبدالناصر» سَبَّاقة في رفع علم الاستقلال على اليمن، الذي توج نضاله الطويل بأن تَوحَّدَ أخيرًا.



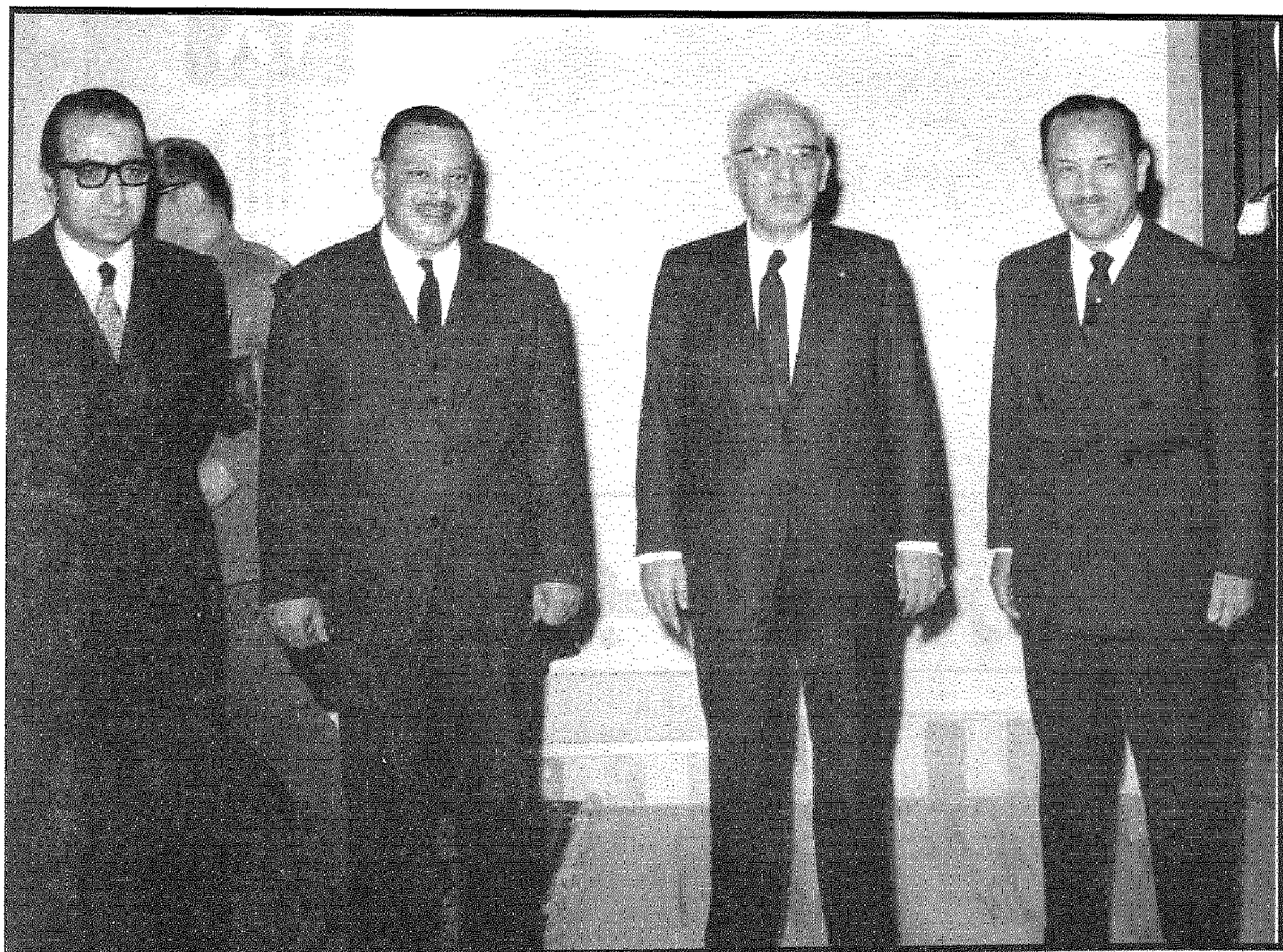


الرئيس اللبناني سليمان فرنجية يرحب بسامي شرف حاملاً رسالة
من الرئيس جمال عبدالناصر في ١٩٧٠

١٨

جمال عبد الناصر

لبنـــــان



الرئيس اللبناني سليمان فرنجية يستقبل سامي شرف مبعوثا من الرئيس جمال عبد الناصر في بيروت

لبنان واحدة من المحطات الهامة في علاقات «جمال عبدالناصر» العربية، وكانت له صلات وصداقات حميمة داخل لبنان، كما كان دوره مؤثرًا، وتفاعله مع الأحداث نابضًا.

لقد كان يرى في لبنان نافذة للحرية على العالم كله، وكان يريد لهذه النافذة أن تستمر مفتوحة على مصراعيها بلا قلق، ولا متاعب، ولا مشاكل.

وكان «سامي شرف» بالذات هو أحد القنوات في العلاقة الخاصة بين قاهرة «عبدالناصر» وبيروت .. وسافر أكثر من مرة في زيارات – سرية وعلنية – يحمل توجيهات «عبدالناصر» في مهام كبرى.

وإذا كانت لدى «سامي شرف» محاذير في تناول كثير من الأمور، إلا أن هذا لم يمنع من أن نقترب من هذه العلاقة الخاصة بالقدر الذي تسمح به الظروف.

• **لا أعرف – ونحن نتحدث عن علاقات «عبدالناصر» بلبنان – من أين أبدأ الحديث، فهذه العلاقة في حدود علمي متشعبة وممتدة على مساحات واسعة. لذلك قد يكون من المفيد أن نستحضر كثيرًا من الأمور، ولنبدأ من حديث الأزمة .. أثناء حكم «كميل شمعون»؟**

– كان إعلان «كميل شمعون» قبوله لمبدأ «أيزنهاور» بمثابة تحدٍّ سافر للوجدان والشعور العربي القومي، فقامت جبهة تدمغ البيان، ضمت شخصيات من كافة الطوائف، يرأسها «سليمان فرنجية»، و«صبري حمادة»، و«كامل الأسعد»، و«رشيد كرامي»، و«صائب سلام»، و«عبدالله اليافي»، و«حسين العويني»، و«كمال جنبلاط». كما قام بعض الضباط – سواءً في المكتب الثاني "المخابرات" أو في الجيش اللبناني – بتوحيد هذه الجبهة، وتحولت الأمور إلى قوة شعبية كبيرة وشاملة ضد «كميل شمعون»، وأعلنت قيادات الجبهة تمسكها بسياسة الحياد الإيجابي.

• **ماذا كان يهدف «شمعون»؟**

– كان يتصور أنه بمساندة الولايات المتحدة الأمريكية سيسيطر، وكان تفكيره يتجه

نحو تعديل الدستور ليحقق تجديد فترة الرئاسة. إلا أن رفض المعارضة، واندلاع الثورة الشعبية في كل أنحاء لبنان، علاوة على قيام ثورة العراق في ١٤ يوليو ١٩٥٨؛ التي أعلنت القضاء على حلف بغداد، كل ذلك أدى إلى تهديد الحلم «الشمعوني الأمريكي» بالنسبة للبنان.

وقد بادر «شمعون» بطلب المساعدة العسكرية الأمريكية، الذي وافق عليه «أيزنهاور» تحت شعار أن لبنان وافق على مبدأ «أيزنهاور»، وأن من حقه طلب المعونة العسكرية تنفيذًا لهذا المبدأ. وكان في هذا البيان الأمريكي مغالطة، إذ أن المبدأ كان ينص على أن يكون هناك تهديد، وأن يكون هذا التهديد من دولة شيوعية.

.. بدأ إنزال القوات الأمريكية في لبنان يوم ١٦يوليو١٩٥٨، وفي نفس اليوم بقيت بريطانيا بقوات محمولة حول الأردن. وكان حجم القوات الأمريكية يتعدى العشرة آلاف وثمانمائة جندي (يزيدون على عدد الجيش اللبناني). وقد حاول «شمعون» أن يُقحم الجيش اللبناني في المعركة ضد المعارضة، إلا أن «فؤاد شهاب» قائد الجيش لم يقبل أن ينزلق لمخطط «شمعون»، ورفضه بشدة حرصًا منه على سلامة و وحدة الجيش. ومن ناحية أخرى فقد كان لموقف «فؤاد شهاب» أكبر الأثر في شَلِّ حركة القوات الأمريكية، إذ كيف كانت ستتدخل في حين أن الجيش اللبناني يقف ضد التدخل. وفقد «شمعون» سيطرته على أكثر من ثلاثة أرباع لبنان.

وفي ٣١ يوليو١٩٥٨، تم انتخاب اللواء «فؤاد شهاب» رئيسًا للبنان بما يشبه الإجماع، وسقط «شمعون»، كما سقط مبدأ «أيزنهاور» إلى غير رجعة. إلا أن «شمعون» نجح في إحياء الخلافات الطائفية التي كانت كامنة نسبيًا، حتى تفجرت بشكل حاد في السبعينيات.

بدأ انسحاب القوات الأمريكية في ١٣ أغسطس١٩٥٨، بعد أن وصل تعدادها ما يزيد على الأربعة عشر ألفًا، وانتهى انسحاب القوات الأمريكية في ٢٥ أكتوبر١٩٥٨، وبلغت تكاليف هذه العملية أكثر من ٢٠٠ مليون دولار.

- **هل كانت ثمة علاقات تربط بين «جمال عبدالناصر» و«كميل شمعون»؟**

– توطدت وتدعمت العلاقة بين «جمال عبدالناصر» و«فؤاد شهاب»، وتم اللقاء بينهما بنمطقة الحدود اللبنانية السورية، الذي أكد فيها «جمال عبدالناصر» حرصه على استقلال لبنان، وتَفَهُّمُهُ الكامل لأوضاعه، وتقديره لدور لبنان الحيادي. أما «كميل شمعون» فلا علاقات ..

• وماذا كان موقف الولايات المتحدة الأمريكية؟

- دعني أتحدث عن لقاء تم بين الرئيس «جمال عبدالناصر» والسفير الأمريكي في القاهرة «ريموند هير» في «منشية البكري». كان الرئيس قد استدعى السفير، وقد حضرت هذا اللقاء، وسَجَّلْتُ ما دار فيه يوم ٢٠ مايو سنة ١٩٥٨. تعرض الرئيس «عبدالناصر» للأحداث التي كانت تدور على أرض لبنان العربية، ووضع السفير أمام الرئيس عرضًا شاملاً للأحداث بخلفيتها، وكانت وجهة نظر السفير أن لبنان تحوَّل بعد سنة ١٩٥٦ إلى قاعدة وملعب، تقوم فيه كل القوى المؤثرة على حركة الصراع في الشرق الأوسط، وأصبحت «بيروت» مركزًا رئيسيًا لعمليات المخابرات الدولية، ومركزًا للمؤامرات، ولتجارة السلاح والمخدرات، ومركزًا لعمليات مملكة البترول العالمية. وقال إن المعلومات التي لدينا تفيد أنه قد تم صرف ما يزيد عن ٥٠ مليون دولار في هذه الميادين خلال الشهرين الماضيين فقط، وإن حكومته لديها التزامات إزاء حكومة لبنان، وتساءل عن إمكانية استخدام نفوذ المعاهدة في إنهاء الأزمة عن طريق التأثير على المعارضة اللبنانية.

ونفي «جمال عبدالناصر» أن يكون هناك تنسيق بين القاهرة وبين المعارضة اللبنانية، لأن زعماء المعارضة اللبنانية قادة مسئولون وطنيون، وزعماء يتعاملون مع شعب واع، ويتفاعلون مع تطلعاته ورغباته. وهذا الشعب هو المسئول الوحيد على محاسبة هؤلاء الزعماء، وإن التدخل الحقيقي قد جاء من جانب واشنطن، وإنَّ تَصَوُّر أن هناك اتصالات بيننا وبين المعارضة اللبنانية هو تَصَوُّر خاطئ تمامًا.

كما حذر «عبدالناصر» من خطورة الحرب الأهلية، وما سيترتب على ذلك من إراقة دماء، وهو الشيء الذي لا يريده، ولا يجب أن يحدث على الإطلاق مهما كانت الأحوال. وذكر الرئيس «جمال عبدالناصر» للسفير الأمريكي أنه بالرغم من كل شيء فإنه على استعداد لبذل أي جهد لإنهاء الأزمة، لولا أن «شمعون» أدخلنا طرفًا في المشكلة بدون دليل، هذا علاوة على أن وكيل الخارجية الأمريكية «راونتري» قد اتهم «ج.ع.م.» بالتدخل في شئون لبنان. وإذا كان لديه دليل على هذه الاتهامات فإننا على استعداد لسماعه.

• **هل اشتركت مصر مع الولايات المتحدة في حل الأزمة؟**

- ذلك ما حدث .. فقد وضع «عبدالناصر» بشكل واضح اقتراحًا بأن الولايات المتحدة صديقة لطرف، ونحن أصدقاء للطرف الآخر، فلا مانع من القيام بجهد مشترك يؤدي إلى حل الأزمة. وسأل السفير عما إذاكان لديه اقتراحات محددة، وهل لديهم استعداد للاشتراك مع «ج.ع.م.» في محاولة لوقف الحرب الأهلية.

فرد السفير «هير» بأنه استمع من الرئيس لكلام خطير سوف يقوم بنقله لحكومته. وسأل الرئيس بدوره عما إذا كان لديه اقتراح محدد.

فقال الرئيس «جمال عبدالناصر» إن معلوماتنا تفيد بأن هناك من يقترح أن يتولى رئاسة الجمهورية في لبنان شخصية محايدة تستحوذ على الثقة والاحترام، وتكون مهمته إيقاف القتال الدائر، وأن هذه الشخصية - حسب معلوماتنا - هو اللواء «فؤاد شهاب»، وهو كما تعلمون مسيحي ماروني، وعلاوة على ذلك فإنه بصفته قائدًا للجيش يستطيع أن يجعل مهمة القتال أيسر من غيره.

وفي اليوم التالي .. أي يوم ٢١ مايو ١٩٥٨، أعلن «كميل شمعون» قراره بعدم ترشيح نفسه لمدة رئاسة ثانية، وتقدم في نفس الوقت بشكوى أمام الأمم المتحدة ومجلس الأمن ضد الجمهورية العربية المتحدة، يتهمها بالتدخل في شئون لبنان الداخلية عن طريق تسريب متسللين وأسلحة عبر الحدود.

• **وماذا كان موقف «عبدالناصر» إزاء ذلك؟**

- كلفني الرئيس بالتوجه إلى نيويورك كمستشار سياسي للوفد لدى الأمم المتحدة حول هذه القضية، وحضرت اجتماعات مجلس الأمن التي حاول فيها «شارل مالك» وزير خارجية لبنان أن يلوي الحقائق بلا فائدة، وصدر قرار يطلب إلى السكرتير العام للأمم المتحدة - «داج همرشولد» - القيام بتشكيل قوة مراقبة دولية تتوجه إلى الحدود اللبنانية للتأكد من صحة اتهامات حكومة «شمعون». ولم تعترض القاهرة على هذا القرار، وكان ذلك موضع دهشة واشنطن، واعتبرته علامة ثقة القاهرة في موقفها، ولقد تَقَدَّم «همرشولد» بتقرير فيما بعد يؤكد عدم صحة هذه الادعاءات.

• هل نتحدث عن علاقة «جمال عبدالناصر» بلبنان كوطن وكشعب؟

– كانت – بلا مبالغة – علاقات ذات طابع خاص، سواء من الناحية العاطفية، أو من الناحية الواقعية، إذ تربطه بزعماء لبنان – بتركيبته المتداخلة المعقدة – علاقات توطدت، وأصبحت تُشَكِّل روابط فريدة في نوعها يصعب وضعها كتابة.

كما كان يسعى بلقاء هذه الشخصيات عندما تصل إلى القاهرة، حتى ولو لم يكن لهذه اللقاءات الطابع السياسي. بل إنه في بعض الأحيان كان يطلب إلينا وإلى سفيرنا في بيروت المرحوم «عبدالحميد غالب» أن يلتقي ببعضهم للتشاور في أمور كثيرة، وكانوا يحضرون إلى القاهرة، ومن هؤلاء – وأرجو ألا أكون قد نسيت أحدًا – «حميد فرنجية»، «كمال جنبلاط»، «رشيد كرامي»، «معروف سعد»، العماد «أميل البستاني»، السياسي «أميل البستاني» (شركة كات)، «كامل الأسعد»، «عبدالله اليافي»، «عدنان الحكيم»، «عثمان الدنا»، «صائب سلاّم»، «رينيه معوض»، «حسين العنويني»، «سامي الخطيب»، «نديم شعت» .. وغيرهم.

كما كان يعتبر عنصر الشباب الجديد هو أمل المستقبل للبنان، وكان يمثل هذا العنصر «إبراهيم قليلات» الذي كان «عبدالناصر» يعتبره في منزلة أبنائه.

• وكيف كانت طبيعة العلاقات بين الرئيس والقيادة الجديدة المتمثلة في اللواء «فؤاد شهاب»؟

– كانت تجسيدًا للعلاقة القائمة على الاحترام المتبادل، والثقة الكاملة بين الرؤساء، وكانت حلقة الاتصال الأساسية بين الرئيسين يمثلها من جانبنا السيد «عبدالحميد السراج» و«محمد نسيم» و«سامي شرف»، ومن الجانب اللبناني «أنطون سعد» و«سامي الخطيب» و«أحمد الحاج» و«كمال جنبلاط».

• كان اللواء «شهاب» يعرف تخطيط تهريب «عبدالحميد السراج» من سجن المزة في دمشق؟

– لقد توجت هذه العلاقة بين الرئيسين بحدثين بارزين، هما تهريب السيد «عبدالحميد السراج» عقب الانفصال، والثاني هو عقد اتفاقية القاهرة في نوفمبر ١٩٦٩، حينما مثل الجانب اللبناني العماد «أميل البستاني» والمقدم «سامي الخطيب»،

ومثل الجانب الفلسطيني الأخ «أبو عمار»، والجانب المصري الفريق أول «محمد فوزي»، والسيد «محمود رياض».

• وماذا كان موقف «عبدالناصر» من الصحافة اللبنانية؟

– كانت جزءًا هامًا من يوم «جمال عبدالناصر»، يحرص وبشكل مُلح على الاطلاع على الصحف اليومية والمجلات أيضًا. كانت الصحف الوحيدة التي يُقبل على قراءتها هي نفسها دون تلخيص من الصفحة الأولى حتى الأخيرة. وإذا تأخر وصولها فكان يسألني عنها باستمرار، لأنه كان يعتبر الصحافة اللبنانية مرآة لسياسات القوى المؤثرة في الأحداث العالمية، وفي العالم العربي، والشرق الأوسط بصفة خاصة، فقد كانت القوى العظمى والتيارات السياسية من أقصى اليمين لأقصى اليسار تبعث برسائل عن غير الطريق الدبلوماسي المتعارف عليه للقوى الأخرى، ولباقي الدول العربية على وجه التحديد من خلال هذه الصحف. فكان «عبدالناصر» من خلال قراءته لهذه الصحف يخرج بحصيلة كبيرة من المعلومات، واستنتاج لسياسات القوى العظمى.

كما كان للرئيس «جمال عبدالناصر» علاقات شخصية مع الكثير من الصحفيين اللبنانيين على اختلاف اتجاهاتهم السياسية، وكان يهتم بأن يدعو بعضهم للقاهرة للاطلاع على إنجازات الثورة في مختلف مجالاتها، وللتشاور معهم ومناقشتهم، ويبلغهم ما يريد من معلومات أو آراء.

• كانت مصر أيضًا تدعم بعض الصحف اللبنانية؟

– طبعًا .. كانت هناك مساعدات لبعض الصحف في حدود مقبولة جدًا، لأنه إذا لم تكن تساعدها فسيتولى مساعدتها ودعمها جهات أخرى معادية، فضلاً عن أنه كانت هناك صحافة قومية ملتزمة، يلزم الوقوف إلى جانبها حتى تستطيع الصمود والمنافسة.

• كنت تتردد كثيرًا على لبنان؟

– زرت لبنان مرارًا، وأغلبها كان بصفة سرية لمسائل خاصة تدخل في نطاق أمور أمنية، أو لإبلاغ زعماء لبنان رسائل خاصة من الرئيس، وقد كثرت هذه الزيارات بعد أن تولى الرئيس «فؤاد شهاب» مهام رئاسة الجمهورية.

كما كنت أقوم بزيارات رسمية .. آخرها في فبراير سنة ١٩٧١ لإبلاغ الرئيس «سليمان فرنجية» بحضور سفيرنا في بيروت السيد «إبراهيم صبري» رسالة بأن لدى

مصر معلومات تُفيد بأنه هناك نوايا لضرب المقاومة الفلسطينية ، وطلبت من الرئيس

«فرنجية» تفادي الوقوع في هذا الفخ، الذي قد يُحدِث شرخًا في العلاقات المصرية اللبنانية التي يهمنا أن تبقى قوية.

• **ألم تفكر مصر في تغيير النظام في لبنان؟**

- لم يحدث أبدًا .. بل العكس هو الصحيح، ففي سنة ١٩٦٩ كان قد عُرض على الرئيس «جمال عبدالناصر» فكرة إحداث تغيير في لبنان لتتولى الأمور عناصر ذات اتجاه قومي عربي.

ولقد رفض «جمال عبدالناصر» مجرد المناقشة أو معرفة التفاصيل حول هذا الموضوع، وأذكر تقريبًا نص كلامه لمن حمل هذا العرض:

«شوف يا ......، لبنان له تركيبة خاصة تحفظ توازنه. لبنان نافذة العالم العربي على العالم الخارجي، ومن المصلحة القومية أن تبقى هذه النافذة بالوضع الحالي، لأنه في حالة إغلاق هذه النافذة فسيتحول المشرق العربي إلى بركان لا يستطيع أحد أن يُحدد اتجاه الحِمَم التي سيقذف بها».

«ومن ناحية أخرى .. فإن أي لعب في التوازن اللبناني القائم ستترتب عليه أمورًا ضارةً جدًا بتجارة الترانزيت للمشرق العربي».

«وأخيرًا .. فإن تغيير التركيبة اللبنانية المتعارف عليها لصالح تيار واحد سيترتب عليه خلل جسيم في الأمن القومي العربي».

وختم حديثه قائلاً: «أنا أنصح بنسيان هذا الأمر كلية».

• **هل يمكن أن نعرف من هو صاحب هذا العرض؟**

- لا داعي لذلك ..





مايو ١٩٧٠.. في مناورة عسكرية .. ونظرة تأمل ..
هل سننجح في استرداد كرامتنا بعد جهود شاقة ومضنية لإعادة بناء قواتنا المسلحة ؟

١٩

جمال عبد الناصر

هزيمة ١٩٦٧



الرئيس جمال عبد الناصر بين أبناءه في صفوف القوات المسلحة مع الفريق محمد فوزي
و وعد و عهد لاستعادة الكرامة وأن ما أُخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة

نقترب في هذا الجزء من الحوار من المنطقة الحرجة في حياة «جمال عبدالناصر»، وهي هزيمة يونيو ١٩٦٧.

ولن نتعرض للجانب العسكري من الحرب، فذلك حوار آخر مع العسكريين، ولكننا سنحوم حول هذه القضية، منذ بدايتها، حتى النهاية.

ويكشف لنا «سامي شرف» عددًا من الوقائع التي تُعْلَن لأول مرة، من بينها دور «شمس بدران»، ورؤية «عبدالناصر» للهزيمة، وتقييمه لها من خلال محاضر جلسات لم تُنشر من قبل، مَارَسَ فيها «عبدالناصر» النقد، وشرح الأسباب الحقيقية للهزيمة من خلال رؤيته، ومن خلال المعلومات التي وضِعت أمامه. كانت هذه الجلسات بعد الهزيمة مباشرة، وفي بداية عملية إعادة بناء القوات المسلحة التي أعطاها «جمال عبدالناصر» الكثير من جهده ووقته.

كانت البداية عندما سألت «سامي شرف» عن مقدمات حرب ١٩٦٧، في رؤية سياسية، بعيدًا عن المسائل العسكرية المعروفة، بدءًا من الحشود الإسرائيلية على حدود سوريا، ومن زيارة الفريق «محمد فوزي» إلى الجبهة السورية، ومن الاجتماعات التي عُقِدَت في ذلك الوقت، وقال «سامي شرف»:

- كان الهدف من عملية ١٩٦٧، ضرب التجربة المصرية كلها، حتى لا تكون نواة تفرخ منها تجارب مماثلة في العالم العربي، وبالتالي في العالم الثالث.

- **أبلغ تعبير عن ذلك، ما ذكره لي «صلاح نصر» من أن الرئيس قال له في حوار معه «دي حكاية محمد علي .. بتتكرر يا صلاح».**

- فعلاً .. إذا رجعنا لتاريخ مصر الحديث، نجد أن «محمد علي» عندما حاول الخروج من حدود مصر، وإقامة تنمية شاملة ضُرِبَ أيضًا.

- **هل قال لك «عبدالناصر» هذا الذي قاله لي «صلاح نصر»، وذكره في الجزء الثالث المخطوط من مذكراته؟**

- كانت هذه رؤية «عبدالناصر» منذ البداية، وقد ثبت صدقها، والمعلومات الجديدة التي مازالت تُنشر تذكرها، وتؤكد أن ما حدث سنة ١٩٦٧ تم التخطيط له من سنة ١٩٥٦. وهناك مفارقات غريبة، ففي سنة ١٩٥٦ كان «ليندون جونسون» هو زعيم الأقلية في الكونجرس الأمريكي، وفي حديث دار بينه وبين «أبا إيبان» سفير إسرائيل في أمريكا، قال له: إن الإدارة الأمريكية متقاعسة معك، ولكننا سنلبي جميع رغباتكم، وسنرغم الإدارة الأمريكية على تنفيذ هذه الرغبات. وهل من قبيل المصادفة أن يكون «جونسون» رئيسًا للولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٦٧، وفي نفس الوقت الذي كان مقررًا فيه – سنة ١٩٥٦ – أن يلتقي وزير خارجية انجلترا ووزير خارجية فرنسا ووزير خارجية مصر في جنيف لبحث تطورات أزمة القناة، كان مقررًا سنة ١٩٦٧ أن يقابل «زكريا محيي الدين» «جونسون» في يوم ٥ يونيه بالذات. فهل هذه مصادفات .. ربما .. ولكنها غريبة !!، وتستدعي وقفة على كل حال!!

- **إذا قلنا أن ١٩٦٧ كانت فخًا مباغتًا .. ألم نتنبأ نحن لذلك؟**

- كان هناك تنبؤ بدليل أن «جمال عبدالناصر» كان متنبهًا، واستطاع أن يحدد موعد العدوان يوم الاثنين ٥ يونيه، وحدد شكل العدوان. ولقد حاول تَجنُّب الحرب بعدة وسائل. فقد وافق على مقترحات «يوثانت» الخاصة بـ«بشرم الشيخ» و«خليج العقبة»، وكذلك أعطى تأكيدًا رسميًا للجنرال «ديجول» وللولايات المتحدة وللاتحاد السوفيتي ولسكرتير عام الأمم المتحدة بأنه لن يبدأ بالحرب. وقد أكد في مؤتمره الصحفي العالمي يوم ٢٨مايو على نفس القرار، وكان قد أصدر الأمر

بتحريك القوات المسلحة إلىٰ سيناء متصورًا أن هذا التحرك سيترتب عليه الحيلولة دون مهاجمة الجيش الإسرائيلي لسوريا.

وكان تقدير «عبدالناصر» يوم ٦ يونيه أن مستوىٰ التواطؤ الأمريكي مع إسرائيل معناه أن الولايات المتحدة تريد أن تفرض علينا في الفترة القادمة ثمنًا للانسحاب الإسرائيلي. والمشكلة هي أن هذا التواطؤ سوف يدفعنا لزيادة التعامل مع الاتحاد السوفيتي. ولقد عرفوا كيف يُوقِعُوا بنا أخيرًا، ولكنني لن أستسلم أبدًا لهم. والذي زاد من تأكيد هذا التواطؤ تصريح «دين راسك» الذي قال فيه: أنه لا يعرف علىٰ وجه التأكيد مَنْ الذي بدأ بالحرب، وكان هذا التواطؤ واضحًا، بالإضافة إلىٰ ما قلناه من وقوف أمريكا إلىٰ جانب إسرائيل يوم ٨ يونيو في مجلس الأمن، ورفضها الاعتراف بوجود عدوان إسرائيلي، ورفضها الإشارة إلىٰ ضرورة انسحاب إسرائيل.

- **ما هي ظروف تعيين «شمس بدران» وزيرًا للحربية؟**

– كان «شمس بدران» مديرًا لمكتب القائد العام، وقد سبقه في هذا المنصب «عباس رضوان» و«صلاح نصر»، وكانا من الضباط الأحرار، ويقومان بدور هام في تأمين الثورة. ثم شغلا مناصب أخرىٰ مدنية، وكان يليهما في الأقدمية «شمس بدران» الذي كان معتقدًا أيضًا أنه أحد رجال «عبدالناصر»، وليس معنىٰ هذا أن «عبدالناصر» كانت له عيون أو آذان داخل القوات المسلحة، ولكن حيث أن «عبدالحكيم عامر» لم يكن يستوعب المسائل السياسية، فكان لابد من شخص ينقل لـ«عبدالناصر» تفاصيل هذه المسائل، بناء علىٰ طلب «عبدالحكيم» نفسه.

وفي هذا الصدد فإنني أذكر قصصًا كثيرة وقعت معي شخصيًا منذ بداية الثورة حتىٰ سنة ١٩٦٧، وكنت أصحبه لهذا الهدف في جميع رحلاته إلىٰ الخارج، فيما عدا رحلة فرنسا التي تولىٰ الأمر فيها سفيرنا «عبدالمنعم النجار» وطاقم السفارة، بما له من صلات قوية جعلته يحضر جميع المقابلات، ويضع الرئيس «جمال عبدالناصر» في الصورة.

في زيارتي مع «عبدالحكيم» إلى الخارج كان يقول لي: تابع يا «سامي» المناقشة بعمق لأنني لن أستطيع أن أقول للرئيس كل حاجة، فأنت الذي ستنقل ما دار في اللقاء.

وأذكر أنه في سنة ١٩٥٦ ذهبنا إلى جدة لعقد اتفاقية دفاع مشترك بين مصر والسعودية، حتى تكون السعودية عمقًا لمصر، لتأمين قواتنا الجوية التي تنتقل إليها في حالة حدوث عدوان، وعقدنا لقاءات متعددة، وعندما انتهت المباحثات، كان قد اقترب موعد الحج، ورفض «عامر» أن أؤدي الفريضة لأنني إذا تأخرت فمن الذي سينقل ما حدث للرئيس. وهذا ما حدث لجميع رحلاته للاتحاد السوفيتي.

- **كان السؤال حول ظروف تعيين «شمس بدران» وزيرًا للحربية؟**

- كانت قناعة «عبدالناصر» أن «عبدالحكيم» تَجَمَّدَ، وأنه لم يستفد بما حدث سنة ١٩٥٦، فلم يطور نفسه، ولم يغير قادته الذين كانوا قيادات تأمينية أو قيادات تقوم على الولاء.

لم تكن قدرات «شمس بدران» خافية على «عبدالناصر»، ومع احترامنا لهذه القدرات، وله كزميل، فإن جميع مَنْ عملوا مع «عبدالناصر» إما أنهم طوروا أنفسهم، أو وُضِعُوا في أماكن ذات كفاءة محدودة. فكان «عبدالناصر» حريصًا على تطوير كل من يَعْمَل معه، وهذا لم يحدث بالنسبة للقيادة العامة للقوات المسلحة، فلم يعمل «عبدالحكيم» على تثقيف قادته عسكريًا، ولو فعل لتغيرت أمورًا كثيرةً، وقد كان لـ«شمس بدران» وضع تأميني يزيد عن دور «عباس رضوان» و«صلاح نصر»، لأن الجيش توَّسَع، وتَطَوَّر، وزادت المسئوليات.

ولا تنس أن المشير هو الذي أصدر قرارًا بتحديد اختصاصاته كوزير، كان «عامر» يريد أن يكون مدير مكتبه وزيرًا.

- **هل كان لـ«شمس بدران» تنظيم داخل القوات المسلحة؟**

- نعم .. كان له تنظيم.

- **تنظم خاص؟**

- نعم .. تنظيم خاص.

- **تنظيم «شمس بدران» ؟**

- نعم .. تنظيم «شمس بدران».

- **بعيدًا عن «عبدالحكيم عامر»؟**

- يصعب الفصل، ربما يعطي فكرة لـ«عبدالحكيم»، وفي تقديري أنه لم يكن يعطيه الأسماء ولا التفاصيل.

- **كان معروفًا لديكم في رئاسة الجمهورية أن «شمس بدران» له تنظيم خاص في القوات المسلحة؟**

- كان معروفًا، ليس نتيجة اختراق، ولكن بالملاحظة، ونتيجة تصرفات معينة، فإن أسماء بذاتها، من دفعة معينة بالذات، لها صلات معينة، هي التي تُختار للمواقع القيادية. أبسط قواعد الأمن يمكن أن تقود إلى معرفة مثل هذا الأمر.

- **ونحن نتحدث عن «شمس بدران»، وعندما فَكَّر الرئيس في التنحي، قرر في البداية أن يتنحى لـ«شمس بدران»، فهل علم «شمس» بذلك؟**

- يوم ٨ يونيو .. تم لقاء بين الرئيس «عبدالناصر» و«عبدالحكيم عامر»، وقال الرئيس أنه سوف يتنحى ويعلن تحمله المسئولية، وأثير موضوع ماذا بعد؟ واقترح «عبدالحكيم» أن يتولى «شمس بدران»، وقال الرئيس: طيب لا تقل حاجة لأحد.

حوالي الساعة ٣ صباحًا يوم ٩، وبعد منتصف ليل يوم ٨ يونيو اتصل بي «شمس بدران» تليفونيًا وقال لي: انت قاعد بتعمل إيه؟

قلت له: باشتغل.

قال لي: روّح .. ما خلاص .. روّح بيتكم.

قلت له: والله يا «شمس» مش انت اللي تقول لي روّح .. فيه حاجة ثانية؟ انت عاوز حاجة مني؟

وانتهت المكالمة، فقلت للرئيس فورًا عن هذه المكالمة، فكان تعليقه: الله .. هو أول قرار أخذه «شمس بدران» إنه يعزلك؟!

- **معنى هذا أنه علم؟**

- طبعًا .. معناه إن «عبدالحكيم عامر» أخبره، وأنه بدأ يمارس صلاحياته كرئيس للجمهورية.

- **«شمس بدران» كوزير حربية، شرح الموقف في مجلس الوزراء قبل العدوان مباشرة، وقال إننا قادرون على مواجهة أمريكا وضربها؟**

- في أحد اجتماعات مجلس الوزراء سأله أحدهم عن الموقف إذا ما تدخلت الولايات المتحدة عسكريًا لصالح إسرائيل بالأسطول السادس، حيث أنه هو الاحتياطي الاستراتيجي لإسرائيل؛ فكانت إجابته أن القوات المصرية كفيلة بمواجهة الموقف، وكان قد عاد لِتوِّه من الاتحاد السوفيتي. وأيضًا عند خروج «عبدالحكيم عامر» من أحد الاجتماعات في قصر القبة سأله «محمود رياض» عن تَصَّوّره للموقف، فَرَدَّ عليه قائلاً: أنه لو قامت إسرائيل بأي عمل ضدنا، فإننا نستطيع بثلث قواتنا فقط أن نصل إلى آخر نقطة في إسرائيل. وكان يؤكد أن القوات الجوية المصرية على استعداد كامل لمواجهة الموقف.

- **هل أعطى السوفيت وعدًا لـ«شمس بدران» أثناء زيارته لموسكو بأنه إذا حدث عدوان على مصر سوف يتدخلون إلى جانبنا عسكريًا؟**

- المحضر الرسمي للجلسات كُتِبَ بمعرفة السفير «أحمد حسن الفقي» والدكتور «مراد غالب» سفيرنا في موسكو، لم يرد فيه ما يُشير إلى ذلك، ولكن «شمس بدران» أبلغ الرئيس «عبدالناصر» شفويًا عندما عاد من موسكو أن «جرتشكو» – وزير الدفاع السوفيتي – قال له ذلك، ولكن ذلك لم يرد في محضر الاجتماعات.

- **«شمس بدران» قال للرئيس إن الاتحاد السوفيتي أبلغه أنه معنا؟**

- نعم .. وقد طلب الرئيس المحضر الرسمي، فلم يرد فيه ذلك، وسأل «أحمد حسن الفقي» الذي أكد عدم صدق ما قاله «شمس بدران».

- **قال لي الدكتور «مراد غالب» أن كلمات «جرتشكو» كانت في تلك الفترة من قبيل المجاملة أثناء التوديع في المطار .. هل هذا صحيح؟**

- نعم .. صحيح.

• **هل قال «شمس بدران» في مجلس الوزراء إننا قادرون على تحويل الأسطول السادس إلى علبة سردين؟**

- حسب تسجيلات اجتماعات مجلس الوزراء، قال: إننا نستطيع أن نتصدى لأية عمليات ضدنا. ربما تكون مقولة «علبة سردين» أو «نبطظه» كما وردت حسب بعض الروايات، قد قيلت خارج الجلسة.

• **وزير الحربية في تلك الفترة «شمس بدران» هل أدار المعارك؟**

- لا .. كان جالسًا بجوار «عبدالحكيم عامر» الذي كان يدير.

• **ألم يكن له أي دور؟**

- كان جالسًا بجوار «عبدالحكيم عامر»، ولم أكن معهما حتى أحدد دوره، لكن المعلومات المؤكدة أن «عبدالحكيم عامر» هو الذي كان يدير المعارك شخصيًا.

• **هل ذهب «جمال عبدالناصر» إلى القيادة العامة للقوات المسلحة في تلك الفترة للاشتراك في إدارة المعارك؟**

- لم يشترك إطلاقًا في إدارة المعارك.

• **كيف كانت تصل له المعلومات؟**

- في بلاغات من المخابرات الحربية، وأخرى من القيادة، و«عبدالحكيم» يبلغه ببعض الأشياء. هل يبلغه بكل الأشياء؟! لا أعرف.

• **إغلاق المضايق كان بمثابة قرار لإعلان الحرب، لأنه من المعروف عندما تغلق المضايق سوف تحارب إسرائيل .. فلماذا أقدمنا عليه؟**

- إغلاق المضايق تم بإصرار من «عبدالحكيم عامر»، وبنى إصراره على أن قدرتنا العسكرية تستطيع أن تواجه الموقف. وعُقد اجتماعٌ بُحث فيه الوضع العام، وتقدير الموقف، وكان كلام نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة «عبدالحكيم عامر» أنه قادر

على دخول المعركة إذا فُرِضَت عليه، وأنه يستطيع أن يواجه الموقف. وله كلمة معروفة ومشهورة .. كلمة «برقبتي يا ريس».

ورغم هذا الإطار، فقد أكد «جمال عبدالناصر» على أن معركتنا معركة دفاعية، وكان «عامر» يُصر من قبل على إغلاق المضايق حتى أنه أرسل وهو في زيارة لباكستان برقية بالشفرة يطلب إغلاقها، وكانت رسالة عجيبة.

- **ثم جاء سكرتير عام الأمم المتحدة – في هذا الوقت – إلى القاهرة، وقابل الرئيس قبل بداية حرب ١٩٦٧ .. هل يمكن أن نعرف ماذا جرى في هذا اللقاء؟**

– تم اتصالان رئيسيان بـ«يوثانت» باعتباره سكرتيرًا عامًا للأمم المتحدة، غير الاتصالات اليومية في تلك المرحلة ..

الأولى بعد أن طلب «عبدالحكيم عامر» من الفريق أول «محمد فوزي» رئيس الأركان أن يبعث برسالة إلى قائد القوات الدولية الموجودة في سيناء، يعلن فيها سحب هذه القوات من منطقة الحدود المصرية، على أن يبقى جزء منها في «شرم الشيخ» و«قطاع غزة». الجنرال «ريكي» أبلغ هذه الرسالة لـ«يوثانت» باعتباره سكرتير عام الأمم المتحدة، واتصل «يوثانت» بالقاهرة وقال أنه يرفض إجراء أي نوع من أنواع الانسحاب الجزئي، إما أن تُسْحَب كل القوات، أو تبقى كل القوات.

- **هل كان هذا ضمن إطار المخطط؟**

– أي مخطط؟

- **مخطط جر مصر إلى الحرب؟**

– ستصل في نهاية إجابتي إلى معرفة ما تريد معرفته. لقد وضح أن الولايات المتحدة الأمريكية و«جونسون» على وجه التحديد، وإدارته، استخدموا «يوثانت» ضمن خطة «الخداع». فعندما جاء «يوثانت» إلى القاهرة، وقابل الرئيس عرض خطة من ثلاث نقاط.

وكان تقدير «جونسون» أن «عبدالناصر» سيرفضها، ولكن القاهرة وافقت عليها، وهذا أفسد جزءًا من خطة الخداع، لأن «جونسون» أقام تخيله على أن مصر سترفض، وبالتالي تكون حجة لتداعي الأحداث.

نعود إلى الخط الأساسي في الإجابة، وهو أن «يوثانت» قال إنه من الناحية الشكلية والقانونية لا يستطيع تنفيذ الانسحاب الجزئي لقوات الطوارئ الدولية، فإما أن تنسحب كل القوات، أو تبقى كلها، ولم يعد في استطاعة مصر أن تتراجع عن طلبها، ولم يبق أمام مصر إلا الانسحاب الكلي للقوات.

للأسف هذه الخطوة فَرَضَت على مصر العودة للمشكلة القديمة الخاصة بالملاحة في خليج العقبة، وهذا موضوع آخر.

وفي اليوم الذي وصل فيه خطاب للأمم المتحدة بسحب القوات الدولية من سيناء، وصلت رسالة طويلة من «جونسون» مؤداها أنه يدعو كافة الأطراف لاحترام الهدنة، وقال في رسالته إن مصر تستطيع أن تعتمد على الحكومة الأمريكية لأنها تعارض تمامًا أي عدوان، ويمكن أن تصل في موضوع الملاحة إلى حل، إما عن طريق محكمة العدل الدولية، أو عودة قوات الطوارئ لشرم الشيخ. واقترح في نهاية رسالته أن يوفد نائبه للمنطقة.

وهذا ملخص سريع لرسالة مطولة، وردت في نفس اليوم الذي أُرسلت فيه رسالة للأمم المتحدة، ولكن «جمال عبدالناصر» شك في مصداقيته على أساس استقراء التاريخ، فـ«جونسون» يعادي مصر لحساب إسرائيل طوال السنوات السابقة، فلماذا يتراجع فجأة عن كل ذلك، ويتخذ موقفًا عادلاً.

وقد رد «عبدالناصر» على هذه الرسالة يوم ٢ يونيو برسالة مطولة؛ مؤكدًا رفض إسرائيل لمسألة الهدنة، وأن مصر لن تقوم بعمل عسكري، واقترح في نهاية رسالته إرسال «زكريا محيي الدين» إلى واشنطن.

موقف «عبدالناصر» حتى هذا اليوم، كان يتلخص في الحيلولة دون استمرار الاعتداءات الإسرائيلية ضد الدول العربية. وقد وصل «يوثانت» إلى القاهرة يوم ٢

يونيه، وقدم مشروعًا إلى المرحوم «محمود رياض» وزير الخارجية، ثم استقبله «جمال عبدالناصر» وعرض عليه المشروع، الذي يتلخص في نقاط ثلاث:

أولاً: يُطلب من إسرائيل ألا ترسل أي سفينة إلى خليج العقبة.

ثانيًا: يُطلب من الدول التي ترسل سفنها لميناء إيلات ألا تحمل موادًا استراتيجية لهذه الدول.

ثالثًا: يُطلب من مصر عدم مزاولة حق التفتيش على السفن التي تمر عبر خليج العقبة.

وبعد أن وافق الرئيس على مقترحاته، استأذن الرئيس أن يسأله خارج الجلسة قائلاً: «سيدي الرئيس .. إسرائيل متخوفة من قيامكم بعمليات عسكرية، هل يمكن بصفة شخصية أن تعدني بأن مصر لن تقوم بعمليات عسكرية».

رد عليه «عبدالناصر»: «نحن لم نعلن أننا سوف نهاجم إسرائيل، فهي التي هددت، وما نقوم به ليس إلا خطة دفاعية لمنع التهديدات حتى لا تصبح حقيقة، وبناء عليه لن تكون مصر هي البادئة أبدًا بالعدوان».

والرئيس أبلغ «يوثانت» بتصريحين صدرا في الأيام السابقة، بل وسَلَّمه نصهما. تصريح أول بأنه سيهاجم سوريا ويدخل دمشق ويُسقط النظام فيها. وتصريح آخر لأحد القادة العسكريين الإسرائيليين أعلن فيه: أن إسرائيل داخلة المعركة، وأنها ستدمر أية قوات عربية.

وقد وصل إلى القاهرة في بداية يوم ١ أو ٢ يونيه مبعوثان .. مبعوث رسمي «شارلز يوست» أحد السفراء، وكان سفير أمريكا في سوريا، و«روبرت أندرسن» وكان وزير الخزانة، ويُستخدم كمبعوث شخصي لنقل رسائل رئيس الولايات المتحدة الأمريكية منذ عهد «أيزنهاور» حتى فيما بعد.

- **هذان المبعوثان قابلا مَنْ؟**

– قابلا «محمود رياض» والرئيس، وأكدا على رسالة «جونسون» للرئيس «عبدالناصر» بأن الولايات المتحدة تسعى لحل الأزمة، وأنها سوف تقف ضد من يبدأ

باستخدام القوات المسلحة. وقد أكد الرئيس «عبدالناصر» موقف مصر المعروف في ذلك. في ٣ يونيه ١٩٦٧ أبلغ «شارلز يوست» - المبعوث الرسمي لـ«جونسون» - «محمود رياض» بأن «جونسون» مستعد لمقابلة السيد «زكريا محيي الدين» في واشنطن، وقد استعد السيد «زكريا محيي الدين» للسفر إلى واشنطن لمقابلة «جونسون»، وقد تحدد الموعد يوم ٥ يونيو، وقد وافق «يوست» على هذا الموعد.

- **هل كانت الصورة واضحة لديكم في الرئاسة منذ اللحظة الأولى لضرب الطيران؟**

- الساعة ٨٫٣٠ صباح يوم ٥ يونيه كانت الصورة واضحة، وتأكدت الساعة ٩ أو ٩٫٣٠ ص.

- **«سامي شرف» أين كان في تلك الفترة .. الساعة ٨ صباحًا؟**

- كنت في المكتب .. كُنَّا ننام في مكاتبنا. ظللت أنام في مكتبي من يوم ١٤ مايو سنة ١٩٦٧ إلى ديسمبر سنة ١٩٦٧، لم أغادر المكتب.

- **من الذي كان يبلغ الإذاعة البيانات العسكرية المضللة التي كانت تُذاع من القيادة العامة؟**

- القيادة العامة للقوات المسلحة.

- **ألم يكن لكم أي دور لا في إيقاف هذه البيانات، ولا في توجيهها؟**

- كانت توجد محاولات للحد من المبالغة، وأذكر أن «عبدالحكيم عامر» كلم الرئيس وقال له: لقد أسقطنا طائرة أمريكية في منطقة القناة، وسأله الرئيس عما إذا كانت علامة الطائرة لديه، واتضح أنه بلاغ جاءه، وطلب إليه أن يتأكد أولاً ثم يبلغه، ولكنه لم يتصل مرة ثانية. هذه واقعة محددة سمعتها وحضرتها.

والواقعة الثانية أنه بنهاية اليوم الأول كان قد سقط حوالي ٨٠ طائرة إسرائيلية حسب بلاغات القيادة العامة، وهذا غير صحيح، ولفت الرئيس النظر لهذا الموضوع، وطلب من «محمد فايق» وزير الإعلام أن يراعي الدقة بقدر ما يستطيع في البلاغات التي تُرسل له من القيادة العامة، فهو ملتزم كوزير إعلام أن يبث بيانات القيادة العامة.

- **هل كان معروفًا أن هذه البيانات كاذبة؟**

- الصورة لم تكن واضحة، كان هناك ارتباك في القيادة العامة العسكرية، التي أُصيبت بانفجار في المخ.

- **متى اتخذ «جمال عبدالناصر» قرارًا بأنه سوف يتنحى؟**

- ليلة ٧ يونيه.

- **كيف عاش «عبدالناصر» من ٥ إلى ٧ يونيه .. كانت هناك اتصالات أو لقاءات؟**

- طبعًا كانت توجد اتصالات، وكانت البلاغات تُرسل من الأجهزة المعنية، ولكن ما يشغلنا كان التفكير في .. ماذا بعد؟!

- **ألم يتصل الرئيس بالمشير ويبلغه؟**

- لا.

- **ماذا كان موقف «زكريا محيي الدين»؟**

- كان من أوائل الذين وصلوا إلى منزل الرئيس، وجلس معه في الصالون الكبير في «منشية البكري»، ضمن آخرين كثيرين، وعلى الملأ – وكان تقريبًا مجلس الوزراء كله بالكامل موجودًا في «منشية البكري» – رفض قبول هذا الترشيح رفضًا باتًا.. ودارت مناقشات.. لم يكن اجتماعًا، وإنما في شكل لقاء، ونبت اقتراح أن يَعُدَّ «زكريا محيي الدين» بيانًا يرفض فيه هذا الترشيح، ووافق «زكريا محيي الدين» وجلسنا في قاعة اجتماعات داخلية لصياغته، وأعددنا البيان الذي يعلنه السيد «زكريا محيي الدين» برفضه قبول هذا الترشيح ومطالبته ببقاء الرئيس.

وعُرض الموضوع على الرئيس فرفض وقال: "إنتم بتتصرفوا على كيفكم".

و وجه كلامه غاضبًا لـ«زكريا»، الذي قال له إن من حقي أن أرفض، وأن أسجل رفضي كتابيًا، وأعلنه على الناس. وقلنا نحن إن من حقنا كمؤسسة وكمجلس وزراء بأن نقبل أو نرفض ونتناقش في أي قرار يُتخذ. فرد: أنا لا يوجد عندي استعداد لمناقشة القرار، وتركنا وصعد إلى غرفة نومه.

• **هل كان التنحي لـ«زكريا محيي الدين» حتى يمكنه التفاهم مع الأمريكان؟**

– ليس بهذا المعنى. أنا أذكرك بأن الرئيس تحدث في اجتماعات اللجنة التنفيذية العليا بمجلس الوزراء حول هذه النقطة بالذات، وقال أنا تأكدت أنهم كانوا مُصِرِّين على إسقاط النظام وإسقاطي. أنا شخصيًا فكرت أن أريحهم من شخص «عبدالناصر» الذي يتعبهم، ويكون البديل شخصًا وطنيًا شريفًا يتولى الأمور لعله يستطيع أن يتجاوب معهم. هذا ما حصل، و«زكريا محيي الدين» رجل وطني شريف.

• **كيف اختلف «زكريا محيي الدين» مع «جمال عبدالناصر» بعد ذلك؟**

– لا نستطيع أن نقول إنه اختلف. فقد كانت المبادئ واحدة، والأهداف واحدة، ولكن الاختلاف في سبل ووسائل التنفيذ، ومسافة الاقتراب من المشاكل. قد يكون لـ«زكريا محيي الدين» وجهة نظر في حل المشاكل بشكل مخالف لما يراه «جمال عبدالناصر»، لكن من ناحية المبدأ؛ لم يكن هناك اختلاف.

• **هل ظلت العلاقة قائمة بين «زكريا محيي الدين» و«جمال عبدالناصر»؟**

– ظلت العلاقة قائمة بين «زكريا محيي الدين» و«جمال عبدالناصر» حتى يوم ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٧٠.

• **هل كان يلتقي به؟**

– كان يلتقي به، وكان يستشيره، و«زكريا محيي الدين» هو عضو مجلس الثورة الوحيد الذي طلب منّا «جمال عبدالناصر» أن نعرض عليه خطة مقاومة الانقلاب الذي كان يقوم به «عبدالحكيم عامر» قبل تنفيذها، وكان قد كُلِّفَ بهذه المهمة ثلاثة هم: «شعراوي جمعة» و«أمين هويدي» وأنا. والأوامر كانت مشددة أن لا أحد رابع يعرفها، ولكن قبل التنفيذ بثلاثة أيام كَلَّفَني الرئيس «جمال عبدالناصر» أن نذهب أنا و«شعراوي» و«أمين هويدي» لنعرض الخطة على السيد «زكريا محيي الدين».

• **في هذه الخطة .. أين كان «أنور السادات»؟**

- كان رئيسًا لمجلس الأمة.

- **قال لي السيد «حسين الشافعي» أنه لو دققنا كثيرًا في أحداث مؤامرة «عبدالحكيم عامر» لدخل «أنور السادات» عضوًا متهمًا في هذه المؤامرة .. إلى أي حد توافق على هذا الكلام؟**

- ما ضُبط، أو ما حصلنا عليه من وثائق أو مستندات لم يدل على أن «السادات» له دخل، ولكن العلاقة كانت وثيقة جدًا بين «السادات» وبين «عبدالحكيم عامر»، ليس وحده .. بل ومجموعته أيضًا. وكانت هناك جلسات خاصة بالليل، كان «السادات» هو الوحيد الذي يسهر معهم، كما كانت تُصرف له مبالغ من القيادة العامة للقوات المسلحة.

- **هل يمكن أن نعتبر أن «أنور السادات» كان أحد رجال «عبدالحكيم عامر»؟**

- «أنور السادات» كان رجل نفسه، كان رجل «أنور السادات».

- **بمعنى أنه في التصنيف لا نضعه مع «عبدالحكيم عامر»؟**

- لو رجعنا إلى التاريخ سنجد قضية «حسين توفيق» و«أمين عثمان»، وسنجد «يوسف رشاد»، والحرس الحديدي، ونجد «حسين جعفر» والمخابرات الألمانية، ثم ثورة ٢٣ يوليو، كانت مواقفه متناقضة لا يمكن تفسيرها إلا بأنه رجل نفسه.

- **هل تواجد «عبدالناصر» في مقر القيادة العامة للقوات المسلحة، وباشر مسئولياته أثناء العدوان؟**

- توجه «عبدالناصر» للقيادة يوم ٥ يونيه، وقال للقادة إن نجاح إسرائيل في الضربة الجوية ليس نهاية المطاف، ونصحهم بأن يركزوا الدفاع في القطاع الشمالي من سيناء، أي العريش. وعندما تركهم غَيَّرَ «عبدالحكيم» التوجيه، وسحب القوات من العريش، وتبين أن الهجوم الرئيسي كان كما توقعه «عبدالناصر» في اتجاه العريش. ولم يذهب «عبدالناصر» للقيادة يومي ٦ و٧ يونيه ١٩٦٧، ولكنه ذهب يوم ٨ يونيه بعد مكالمة من «شمس بدران» تقول أن «عامر» ينوي الانتحار. «عبدالحكيم عامر» هو الذي كان يقود المعركة العسكرية، وهو الذي

أصدر الأمر العشوائي بالانسحاب الشامل من سيناء، والذي كان بمثابة حكم بالإعدام على قواتنا المسلحة، وتدمير لمعداتها.

- **يجمع العسكريون على أن قرار انسحاب قواتنا من سيناء كان الكارثة الحقيقية في حرب ١٩٦٧، فكيف صدر هذا القرار؟**

- قرار الانسحاب هو فعلا الفيصل في تحديد المسئولية، فعليه تحدد مصير المعركة، ولو صدر أمر الانسحاب للقوات المسلحة فإنه لابد أن يتم وفق خطة، ولها إجراءاتها التفصيلية التي يعرفها العسكريون تمامًا، وهي من أصعب العمليات في العلوم العسكرية التي درسناها .. لها مبادئها وآلياتها وأهدافها.

لن أدخل في تفاصيل هذه العملية، وأتركها للعسكرين، لكني أقول بأمانة إن «عبدالحكيم عامر» أصدر أمر الانسحاب .. فقط دون خطة .. بعد أن كلف القادة بإعداد الخطة التي كان المفروض أن يتم الانسحاب بناء عليها في ثلاثة أيام على الأقل. إلا أنه لم يعط القادة فرصتهم لإعدادها، بل أصدر أوامر بعد خروج القادة من مكتبه بانسحاب القوات لغرب القناة في ست ساعات. كيف؟ وإلى أين؟ ومن الذي يتولى المسئولية؟! وأسئلة كثيرة أخرى لا إجابة عليها. ولم يحدث قتال، في حين أن القيادة العسكرية كان لديها السلاح والرجال، لكنها لم تستطع. أو بمعنى أصح لم تكن تعرف كيف تستخدم إمكاناتها، فحدث شلل وانهيار، وبالتالي خذلان للبلد ولقواتها المسلحة.

- **هل دُرست أسباب ما وصلنا إليه من نتائج في حرب ١٩٦٧؟**

- كل المسائل ذات التأثير المباشر على الأوضاع كان تُدرس من أكثر من جهة، وكل جهة تقول رأيها بعيدة عن الأخرى، وفي مقدمة هذه الجهات الجهة المسئولة أو المختصة.

وقد دُرست حرب ١٩٥٦، كما دُرست نتائج حرب ١٩٦٧، على أكثر من مستوى، بل على نطاق واسع، كان الرئيس – باعتبار أنه سيمارس مسئولياته كقائد لأول مرة بعد أن حُجبت عنه لمدة سنوات – قد طلب دراسات إضافية من جهات عديدة، لمعرفة رأي كل منها في أسباب الهزيمة، والتقييم الحقيقي لها، والدروس المستفادة منها، وقد امتدت هذه الدراسات لتشمل أيضًا دراسات قام بها السوفيت.

- **نلقي الضوء على الدراسات التي قام بها السوفيت؟**

– بدأت بلقاءات بين «بودجورني» و«عبدالناصر»، ثم مع «زخاروف». وكانت الصفة الغالبة في هذه اللقاءات ممارسة النقد، وقد ركز «جمال عبدالناصر» على نقطتين:

الأولى: إن الاتحاد السوفيتي رغم أنه يساند حركات التحرر والعالم الثالث، إلا أنه يتردد كثيرًا في اتخاذ القرار.

الثانية: إنه لا يسلح القوات المصرية بأحدث الأسلحة، رغم أن مصر هي الأساس بالنسبة للعالم العربي ولحركات التحرر، وإنهم يترددون في إمداد الجيش المصري بالأسلحة الحديثة، في حين أن الولايات المتحدة تُعطي إسرائيل كل شيء حتى دون أن تطلب.

وقد كرر الرئيس هذا الكلام مع «زخاروف»، وبطريقة أعنف، حتى قال له: إنك لن تغادر مصر إلا إذا أعطيتني تمام بأن القوات المسلحة المصرية تقف على قدميها من ناحية التسليح والتدريب. وكان الوصول إلى ذلك يتم عن طريق دراسات واسعة لكل ما حدث، ولما نريده في المستقبل.

- **هل أجرى الاتحاد السوفيتي تقييما مكتوبًا لحرب ١٩٦٧؟**

– طريقة الاتحاد السوفيتي إنه حتى في اللقاءات العادية يقدم ورقة مكتوبة. وفي كل المقابلات التي تمت بين الرئيس و«زخاروف»، والتي حضرها من الجانب المصري القادة العسكريون وكبير الخبراء السوفيت، كانت توضع ما يشبه المذكرة، وتقييم للجلسة. وكانت هذه الجلسات تناقش بصراحة كل الأمور، وتضع الخطط والأفكار للمستقبل.

- **والدراسات التي تمت من الناحية المصرية، أي التي قام بها خبراء مصريون؟**

– كانت هناك دراسات عديدة قامت بها الأجهزة الرسمية، كما قام عدد من القادة بدراسات أخرى .. هيئة البحوث في القوات المسلحة قامت بدراسات، اللواء «مصطفى الجمل» – وكان رئيسًا لهيئة البحوث قام بدراسة، واللواء «حسن البدري» قام بدراسة أخرى.

تقدم الفريق «عبدالمحسن مرتجي» بدراسة بشكل فردي، على اعتبار أنه كان قائد القوات البرية سنة ١٩٦٧، وكانت قيادته في الإسماعيلية.

الفريق «عبدالمنعم رياض» قدم تقريرًا، وناقشه مع الرئيس في جلسات كانت الواحدة تستغرق ساعتين، وفضلاً عن أن الفريق «رياض عسكري»، فهو أيضًا سياسي. وقد تعرض في دراسته للأوضاع في مصر قبل الحرب، كما تعرض لفترة العدوان وهو في الأردن، ثم رؤيته للمستقبل.

- **بعيدًا عن الجانب العسكري، هل دُرس الجانب المدني؟**

- كانت صورة الجانب المدني مضيئة. إنه من المفارقات الغريبة أن الجانب المدني بقطاعاته الشعبية والتنفيذية كانت معبرة ورائعة، بعكس الجانب العسكري الذي خذلته قيادته.

القطاع المدني قَدَّم تضحيات، وأصابته خسائر، كانت سلبياته تكاد تكون معدومة. كانت صورة المجتمع المدني مضيئة، ونتائجه عظيمة، وقد استمر ذلك من ١٥ مايو ١٩٦٧، وأثناء الحرب، ثم ما أعقب الحرب حتى عام ١٩٧٣.

- **في أحد محاضر الاجتماعات المغلقة لـ«جمال عبدالناصر» أنه عندما جاء الملك «حسين» إلى مصر، قبل الحرب مباشرة، طلب إليه الرئيس ألا تدخل الأردن الحرب. قال «عبدالناصر» للملك «حسين» إن رأيه ألا تدخل الأردن الحرب، وهذه نقطة هامة.**

- كان «جمال عبدالناصر» يرى أن تظل سوريا والأردن بعيدتين في المعارك المحتملة، خصوصًا إذا كانت الصورة غير واضحة، وأن تظل كخط دفاع ثانٍ، فمصر إذا تلقت الصدمة تستطيع أن ترد، ويكون لها خطوط ثانية في معاركها.

وبالنسبة للأردن .. فقد كانت الرؤية السياسية لـ«جمال عبدالناصر» معروفة، وهي أن هدف إسرائيل الاستيلاء على الضفة الغربية والقدس، وكان «عبدالناصر» يضع أمام عينيه ألا يعرض الضفة والقدس لأية احتمالات، كان هناك مخطط استراتيجي هام

لإسرائيل. كان «عبدالناصر» يريد أن يجنب الأردن والضفة الغربية الوقوع في هذا المخطط، لذلك كان ينصح الملك «حسين» باستمرار ألا يندفع.

- **جاء الملك «حسين» في زيارة إلى مصر، في تلك الفترة، هل فوجئتم بهذه الزيارة، أم أنه كانت لها مقدمات؟**

– كانت الزيارة مفاجئة تمامًا، فقد كانت العلاقات سيئة جدًا، وأنا أذكر أن الرئيس دُهش عندما أبلغته أن الملك «حسين» سيصل إلى مطار القاهرة. قبل هذه الزيارة بيوم واحد كان راديو «عمان» يبث تعليقًا سياسيًا يهاجمني أنا شخصيًا، وهو طبعًا لا يقصدني بالهجوم، ولكنه يهاجم الرئيس.

- **وأخطركم قبل وصوله بحوالي نصف ساعة، وكانت الزيارة سرية، حتى أن الرئيس قال للملك حسين مداعبًا عندما نزل من طائرته في مطار القاهرة: إنني يمكنني أن أعتقلك الآن.**

– أُبلغنا قبل وصول الملك بساعة، وطبعًا كانت كلمات الرئيس نوعًا من المزاح والمداعبة.

- **ما هو التقييم الذي توصل إليه «عبدالناصر» لأسباب الهزيمة؟**

– ست نقاط حددها في تقييمه لأسباب الهزيمة، وسوف أقرأ لك نص كلمات الرئيس:

١– الثقة بالنفس أكثر من اللازم، ووصل الأمر إلى حد التبجح بهذه الثقة، ورحنا نتكلم ونتكلم حتى صدقنا أننا نستطيع أن نتصدى لإسرائيل وأمريكا، ولم يكن الجيش بالكفاءة التي كُنَّا نقدرها. وأنا أقول هذا الكلام بصراحة، فتحت اسم «الأمن» جلس ناس في غير مقاعدهم، والمثل الظاهر هو الطيران. نحن للأسف لم نستفد من دروس سنة ١٩٥٦، ولا من دروس الانفصال، هكذا بقي «صدقي محمود» قائدًا للطيران ١١ سنة بعد السويس.

٢– اتجاهنا لعدم أخذ الأمور بجدية نتيجة نقص المعلومات، ونتيجة للتراخي في تنفيذ ما يترتب على هذه المعلومات. أنا شخصيًا حذرت «صدقي محمود»، وقلت له في آخر اجتماع حضرته أنا برئاسة هيئة أركان الحرب أن الهجوم سيحصل يوم

الإثنين، وأن الضربة الأولى ستكون ضد الطيران. وأنا في هذا لم أكن متنبئًا، أنا كنت حاسب حساب، ومقدر أن ذلك سيحدث.

في البداية قلت أن الحرب بنسبة ٥٠٪، ثم قلت إن النسبة أصبحت ٨٠٪، ثم وصلت إلى أن الحرب واقعة بنسبة ١٠٠٪، وتكلمت معهم يوم الجمعة ٢ يونيه، على أساس أن الضربة القادمة يوم الإثنين ٥ يونيه، ويوم السبت قام الطيران بمظلة جوية للإنذار المبكر والاشتباك، ويوم الأحد حدث نفس الشيء وخرجت مظلة جوية، يوم الإثنين لم تكن هناك مظلة جوية، وفوجئنا بالطائرات الإسرائيلية فوق مطاراتنا دون أن يشعر بها أحد.

وهذا موضوع نحقق فيه، كنت أعتقد أن خطتنا للدفاع الجوي مضبوطة، وقد رأيتها على الورق، وجاء نائب قائد الدفاع الجوي السوفيتي، وقابلني، ومعه «صدقي محمود» قبل الأزمة بوقت طويل، وقال لي نائب قائد الدفاع الجوي السوفيتي أن خطة الدفاع التي رآها على الورق وعلى الطبيعة معقولة جدًا، وإنه وخبراءه لاحظوا وجود ثغرات فيها، وقد أخطر بذلك «صدقي محمود»، وتم الاتفاق على عمليات تكملة، ولكن هذا لم يحدث كما يظهر لي الآن، فدفاعنا الجوي أصيب بالشلل، وهذا موضوع نحقق فيه الآن.

٣- القيادة العسكرية عندنا لم تكن مستعدة لتصديق المعلومات التي جاءت لها، وكان لديهم تصور محدد، ولم يكونوا مستعدين لقبول أي شيء يختلف عن هذا التصور. على سبيل المثال فالروس أبلغونا يوم الخميس أول يونيو عن حجم القوات الإسرائيلية من المدرعات، وقالوا إنها ٩ لواءات، وكانت القيادة وقتها مصممة على أن اليهود ليس عندهم إلا خمسة لواءات.

٤- الذي يذهلني حتى الآن هو أن القيادة العامة – بعد ضربة الطيران – أصبحت مثل واحد حصل له انفجار في المخ، وأصاب الشلل جسمه كله.

٥- الخطط التي كانت مُعَدَّةً؛ كانت محكومة أيضًا بالثقة بالنفس، ولقد دهشنا من أنه لم تكن هناك دفاعات في الخطة وراء العريش، ولذلك فإنه حينما حدث الارتباك

والانفجار في المخ، وتمكنت القوات الإسرائيلية من دخول العريش، لم يحدث قتال وراءها في القطاع الشمالي، وإنما اندفعت المدرعات الإسرائيلية على طريق أسفلت جديد كُنّا بنيناه بين العريش والقاهرة والقنطرة، حتى وصلت دون قتال إلى شاطئ قناة السويس.

٦- الخلط بين الوهم والواقع. أنا قلت للقيادة من البداية إننا حاندخل معركة دفاعية، وهي معركة تتفق مع خططنا التي كانت موجودة، مع إمكانياتنا المتوفرة، ولا أعرف منين ركبتهم حكاية إنهم لازم يبدأوا الهجوم، بينما هو مستحيل من الناحية السياسية.

و«عبدالحكيم» قال لي وهو يناقشني في هذا الموضوع، إنه إذا كان هدفي من تحركات القوات المصرية بعد الحشد هو نجدة سوريا بالفعل، فمعنى ذلك أننا لابد أن نهجم، وإلا فنحن لا ننجدها. وحاولت أن أشرح له أن مجرد حشد قواتنا سيفرض على إسرائيل أن تستعد لنوايانا، وتحول حشودها من الشمال إلى الجنوب، وهذا هو المطلوب للتخفيف عن سوريا، أما موضوع أن يتحول هذا إلى هجوم، فهذا له حسابات أخرى.

والغريب أنهم ظلوا مع ذلك يتوهمون إمكانية الهجوم. وجرت تحركات كثيرة خلافًا للخطة الأصلية على أساس إمكانية الهجوم، وكانوا يتصورون أن يقوموا بالهجوم من الجنوب في اتجاه «إيلات»، وعندما هاجم الإسرائيليون من الشمال، نسوا القوات التي حشدوها للهجوم من الجنوب.

وقبل هذا كله لم تكن عندنا خطط حقيقية للهجوم.

نحن استطلعنا الجبهة الجنوبية لإسرائيل، ولكننا لم نكن نعرف بما فيه الكفاية عن الجبهة الوسطى أو الجبهة الشمالية، وبالتالي فالهجوم لا تتوافر لدينا إمكاناته المادية، فضلاً عن المخاطر السياسية التي تلحق بنا إذا حاولناه. معنى ذلك أننا نعطي أمريكا دعوة مفتوحة بضربنا بكل وسائلها، ولا يستطيع أحد أن يفتح فمه.

وقراءتي للموقف أنه لم تحدث في الواقع حرب، وحدث قتال عنيف جدًا في مناطق متفرقة، وحصلت بطولات رائعة في الحقيقة، ومات واستُشهد وضحى ناس أثبتوا أنهم رجال، وفعلوا ذلك وفوقهم قيادة لا تقود، لأنها فقدت أعصابها إلى درجة أنهم

أخطروني أن اليهود ينزلون بالباراشوت على الناحية الغربية للقناة، في حين أن الحقيقة أن اليهود كانوا يلقون بتموين وذخائر بالباراشوت للقوات التي وصلت إلى منطقة القناة الشرقية.

انهارت القيادة بأسرع مما كانت تتوقعه القيادة الإسرائيلية، وفقدان الأعصاب هذا جعل الأوامر متضاربة، وقد عُرضت عليَّ عندما بدأ التحقيق مجموعات من أوامر صادرة في نفس الوقت بعضها يأمر بالانسحاب إلى خط الدفاع الثاني، وبعضها يطلب الانسحاب إلى غرب القناة، وكان معنى هذا فوضى في الانسحاب، وعملية الانسحاب هي أصعب العمليات في الحرب.

- **السؤال الذي تكرر دائمًا هو: لماذا لم يستخدم «جمال عبدالناصر» الصواريخ في الحرب؟**

– لقد تحدث «عبدالناصر» في اجتماعاته بصراحة عن هذا الأمر، ومازلت أنقل من محضر الاجتماع قوله إنه «في النهاية وجدت أمامي كارثة لابد أن أوقفها عند حد، وكان قبول وقف إطلاق النار، ولم أفكر لحظة في استعمال أسلحة غير تقليدية كالصواريخ أو الغازات، لأنه لم يكن لاستعمالها من نتيجة سوى أنني «أزود» الاستفزاز، وأعرض مرافقنا المائية والصناعية لضربات انتقامية عقابية. وعلى أي حال، فالصواريخ لم تكن مستعدة بأجهزة التوجيه، والغازات كان يمكن أن تُثير علينا الدنيا بدون فائدة، لأن الفرصة راحت، إلا إذا كُنَّا نريد مجرد الانتقام و«فش الغليل».

ويوجد عامل أهم، وكان يجب أن أضعه نمرة واحد، ولكني تحرجت حتى لا يظهر وكأني ألتمس الأعذار لنفسي، أو لغيري، وهو أن الأمريكان كانوا مصممين على ضربنا مهما فعلنا. هم حاولوا معنا بكل الوسائل أن نتوب عن العمل القومي، وعن التصنيع، وعن التحدي، ونحن رفضنا واعتبروها مهمتهم أن يؤدبونا، ونحن بتصرفاتنا جعلنا المهمة أسهل لهم بدلا من جعلها أصعب.

الأسباب التي عرضتها كلها هي ما سهل عليهم مهمة كانوا مصممين عليها».

• **هل تحدث الرئيس في تقييمه عن دور الاتحاد السوفيتي؟**

- نعم .. وفقًا للمحاضر، قال الرئيس بالنص: «عن الاتحاد السوفيتي فإننا تعاملنا معهم سنين طويلة، ولم أرهم على هذا النحو من التردد والضياع. والحقيقة أنني مندهش ويمكن من أهم أخطائنا – وهذه أتحملهاأنا – أننا لم نحسب حسابًا دقيقًا للتغيير الذي حدث في الميزان الدولي، فالروس في حالة انكماش .. والأمريكان في حالة انفلات.

وقبل أيام «اتخانقت» مع المارشال «زخاروف» رئيس أركان حرب القوات المسلحة السوفيتية، وهو الآن عندنا في مصر، وأنا طلبت منه أن يبقى، وقلت له: إنني لن أسمح له بالسفر من مصر إلا بعد أن يقدم لي تقريرًا عن الموقف في الجبهة، وعما سيفعلونه لتعويض احتياجاتنا. قبل أيام جاءني بصور التقطتها الأقمار الصناعية لمطارات سيناء، وقلت له: الآن تجيء لي بصور لمطارات سيناء بعد أن احتلها اليهود؟! وسألته: لماذا لم تعطونا هذه الصور من قبل عن مطارات إسرائيل قبل بدء المعركة؟

وأنا استدعيت السفير السوفيتي ثاني يوم القتال، وطلبت منه ١٠٠ طائرة، ولم يستجيبوا إلا بعد أن عدلت عن الاستقالة، فأرسلوا لي رسالة يقولون فيها إنهم سوف يبعثون لنا بكل شيء طلبناه.

وأنا عندما تنحيت فإني لم أكن مدفوعًا بالعواطف وحدها، وإنما كان عندي اعتبارات عملية، وجزء منها متعلق بموقف الروس، فكانوا أمامي غير مستعدين للحركة. وقد قلت أن من بين أهداف الأمريكان أن يخلصوا من النظام ويخلصوا مني، فأنا قلت إن أسهل لهم الخلاص مني، إذا كانوا يعتبرونني هدفًا، واخترت «زكريا محيي الدين» وهو جزء من النظام، وربما يستطيع أن يتفاهم معهم.

جاءنا «بودجورني»، وكان حديثنا معه أنهم حتى الآن لم يقدروا أن ضرب الدول غير المنحازة هو خطوة في سياسة الأمريكان للانفراد بالسيطرة على العالم، وإذا وقعنا نحن فسوف يزداد الضغط عليهم، وسيصل إلى بقية دول العالم الثالث، ثم ينتقل إلى دول أوروبا الشرقية، ثم يدخلوا عليهم في بلادهم ذاتها. أنا قلت هذا الكلام لـ«بودجورني» صراحة.

وقد حضر قائد قوات الدفاع الجوي السوفيتي للقاهرة بعد زيارة «بودجورني»، وبعثت معه رسالة لـ«جريتشكو» قلت فيها: «اسمعوا .. إذا استسلمنا نحن للأمريكان، فإن العالم الثالث سيذهب كله للأمريكان، وسوف تخسروا الحرب الباردة، حتى وإن كان لديكم مليون قنبلة ذرية، فهي لن تُستعمل».

- **وماذا قال الرئيس عن الاتصالات بالأمم المتحدة؟**

- تحدث الرئيس قائلاً: «هناك الآن اتصالات مع الأمم المتحدة، والأمريكان يطالبوننا بتنازلات، والغريب أن الذي يضغط علينا في قبول هذه التنازلات هو وزير الخارجية السوفيتي «جروميكو»، وليس وزير الخارجية الأمريكي «راسك». وفي كل هذا أنا لا أريد أن أفقد أعصابي.

موقف الروس بالنسبة لنا موقف أساسي، فإذا لم نحصل منهم على احتياجاتنا من السلاح، فمعنى هذا أنه لن تكون هناك معركة، وأنا باقول علينا أن نتحمل ظروفهم وتفكيرهم، ولا نيأس من إخراجهم من حالة الجمود التي تقيدهم الآن. لكن ذلك سوف يتطلب وقتًا وجهدًا.

ولهذا فإن الاتفاق على خطة عمل سياسي مسألة في منتهى الأهمية، ولابد أن نستمر في الضغط على السوفيت، كل من يستطيع الضغط على السوفيت لابد له أن يضغط: نحن، والجزائر، والعراق، وسوريا، والدول غير المنحازة، ويوغوسلافيا، والهند، وغيرهم، وكل دول آسيا وأفريقيا.

وأيضًا لابد من الضغط على الأمريكان، ولهذا فأنا أريد عقد مؤتمر قمة عربي، لكي يتحرك إخواننا في السعودية وغيرها، ويضعوا علاقاتهم بالأمريكان موضع اختبار .. ليس من أجلي، ولكن من أجل الضفة الغربية، ووراء الملك «حسين»، وأنا باعتبر أنه ليس هناك محظور في العمل السياسي إلا الاستسلام.

وعلى أي حال .. فنحن نحتاج إلى فترة ما بين سنتين إلى ثلاث سنوات لكي نعود إلى معركة كبيرة، ونحن لا نريد أن تبرد الأحوال على خطوطنا مع إسرائيل. لا مانع من قبول اشتباكات محدودة لتسخين الجبهة، ولكسر حاجز الخوف عن القوات، وتطعيمها

بالنار، وقواتنا في حالة معنوية ممتازة، لكننا نحتاج – كما قلت – لفترة سنتين أو ثلاث قبل أن نكون مستعدين لمعركة واسعة النطاق لإزالة آثار العدوان، وهذه الفترة لا يمكن أن تمر ساكنة، وإنما لابد أن نغطيها بعمل سياسي نشيط، يقنع أصدقاءنا – وأولهم الاتحاد السوفيتي – أننا فعلنا كل شيء من أجل الحل عن طريق الأمم المتحدة والاتصالات الدولية.

ورأيي أن هذا لن يأتي بنتيجة، فمن الطبيعي أن ما أُخذ بالقوة لا يمكن أن يُسترد بغيرها.

- **ماذا كانت رؤية «عبدالناصر» للضفة الغربية؟**

– وفقًا لأقواله – وأنا أنقلها حرفيًا من اجتماعاته المغلقة عقب الحرب مباشرة – قال الرئيس: «الضفة الغربية تختلف عن سيناء اختلافًا كليًا، لأن اليهود مهما بقوا في سيناء سنة، سنتين أو ثلاثة يعرفون تمامًا أنهم لن يستطيعوا البقاء فيها للأبد، لأنهم يريدون بالدرجة الأولى إخراج مصر من صراع المصير العربي، وبالتالي فهم لا يريدون اشتباكًا دائمًا مع مصر، وإنما هدفهم باستمرار صلح منفرد معها. ومن ناحية أخرى فإن سيناء ليس فيها إلا عدد قليل من الناس، وهؤلاء الناس معظمهم بدو، ولديهم فرصة الحركة دون البقاء في موقع ثابت رهائن للاحتلال. سيناء بالنسبة لنا مصيبة، أما الضفة الغربية فهي مأساة، ولذلك أنا قلت للملك «حسين» أن يذهب لـ«جونسون» ويقابله ويستجديه، إذا استلزم الأمر، إذا كان ذلك يمكن أن يؤدي إلى خروج إسرائيل من الضفة ا لغربية، مهما كان الثمن الذي يدفعه في ذلك، وأنا أرى أن الملك «حسين» يواجه مشكلة صعبة فقد فيها نصف مملكته، ويتحتم علينا جميعًا أن نقف معه.

- **في ذلك الوقت المبكر، وبعد الهزيمة مباشرة، ومن خلال تقييمه للأداء، ماذا كانت رؤية «عبدالناصر» للمستقبل؟**

قال «عبدالناصر» إنه لابد من توافر الشروط التالية:

– أن يتحقق وقوف الأمة العربية كلها في خطوط القتال. إن الذين يستطيعون العمل من خلال جهد عربي موحد لهم هذا الحق، كما أن الذين لا يثقون في إمكانية العمل العربي

الموحد؛ فالشكوك تراودهم إزاء أطراف عربية أخرى، فإن لهم هذا الحق أيضًا بشرط أن تصب جهودهم جميعًا في النهاية في وعاء المعركة.

- إن الملك «حسين» لابد له أن يحاول سياسيًا بكل الوسائل أن يبحث عن حل سريع إذا استطاع لرفع الخطر المحيق بالضفة الغربية.
- أن يتمكن العرب جميعًا من إقامة توازن دولي حول الأزمة، يُمَكِّن من اتخاذ قرار دولي محدد يرتكز عليه العمل العربي في المجال السياسي.
- إن توافر هذه الظروف جميعًا هو الذي يُعطي العرب الوقت والفرصة لإعداد أنفسهم لاستخدام جميع اسلحتهم في معركة ليس هناك مفر منها.

إذا كُنَّا سنتحدث عن ضرورة العودة إلى ميدان القتال، وضرورة إقامة توازن دولي حول الأزمة التي نواجهها فإن موقف الاتحاد السوفيتي يصبح مركزيًا في الصورة كلها. فنحن لن نحارب بدون سلاح، ولن يكون لنا مصدر للحصول على السلاح غير الاتحاد السوفيتي. ثم إن ظهور وتأكيد موقف الاتحاد السوفيتي إلى جانبنا هو الذي يمكن أن يخلق توازنًا دوليًا مطلوبًا للخروج من الأزمة.

والصعوبة التي نواجهها – كما رأينا من اتصالاتنا معهم في الأيام الأخيرة – أن لهم مصالح في المنطقة يريدون المحافظة عليها، ويريدون زيادتها في نفس الوقت باستغلال الظروف الطارئة. وهم أيضًا في موقف مختلف عن موقف الولايات المتحدة، وواضح لنا أنهم حريصون جدًا، لا يريدون أن يتورطوا بأي شكل، ونحن لا نريدهم أن يتورطوا، ولكن نريدهم أن يقفوا وأن يتفهموا جيدًا حقيقة موقفنا، ويعرفوا أنه إذا ضاعت المنطقة، ودخلت كلها في حضن الأمريكان؛ فهم أيضًا سوف يخسرون موقفهم العالمي كله.

لقد تلقيت صباح اليوم رسالة من «تيتو»، ويُفهم من الرسالة أنه توجد ثورة كبيرة داخل الاتحاد السوفيتي، وفي أوروبا الشرقية، لأن كثيرين يتهمون القيادة السوفيتية بالتخاذل والتردد إزاء الأمريكان. وأن زعماء الدول والأحزاب الشيوعية قد عقدوا اجتماعًا ثانيًا على مستوى القمة في «بودابست»، وتركز هذا

الاجتماع على أحداث الشرق الأوسط، وتعرض للقاء «برجينيف» و«كوسيجين» في «جلاسبورو» مع «جونسون»، وأنه هناك لعب به «جونسون» بطريقة تؤدي إلى انكشاف موقف المعسكر الشرقي بأكمله.

- **هل هذا هو التقييم الكامل الذي قام به «جمال عبدالناصر» للهزيمة العسكرية في يونيه ١٩٦٧؟**

– كانت تلك هي الكلمات التي قالها «عبدالناصر» – بنصها – في عدد من الاجتماعات السرية التي عقدها في أعقاب عدوله عن التنحي مباشرة.

- **إذا كانت الأمور على هذا النحو، فلماذا أصر «عبدالناصر» على أن يتحمل وحده المسئولية كاملة؟**

– أولاً .. لأنه هو الزعيم والقائد، وثانيًا .. لأن هذه هي شخصية «عبدالناصر»، ولشعوره بالخطأ عندما قبل بتأكيد «عبدالحكيم عامر» على مدى استعداد القوات المسلحة، وكان الأولى به أن يتأكد بنفسه قبل أن يوافق على تصعيد الموقف. وقد أخطأ «عبدالناصر» أيضًا عندما تبين له عجز القيادة العسكرية صباح ٥ يونيه، ولم يتدخل لحسم الوضع في قيادة القوات ليتولاها بنفسه، ويُنحي «عبدالحكيم»، وسحب القوات لخط المضايق، وكانت الخسائر قليلة جدًا في القوات، ولا تحول الضربة الجوية دون الصمود ومنع تقدم القوات الإسرائيلية، وكان من الممكن تعويض القوات الجوية خلال وقت قصير لأن الخسائر انحصرت في المعدات وليس في الطيارين.

- **هل رُصدت خسائرنا من الأفراد في هذه الحرب؟**

– هناك إحصائية مصدرها هيئة الصليب الأحمر بـ«جنيف»، عن الخسائر البشرية من ضحايا الحروب في المنطقة، أي من كلا الجانبين، بما فيها جانب العدو. والأرقام التي أعلنتها عن حروبنا مع إسرائيل تستدعي التأمل، خصوصًا أنه أعلن أرقامًا أخرى لخسائر في الحروب، سواء كانت حرب اليمن، أو الحرب الأهلية في لبنان، أو حرب العراق مع إيران.

تقول الأرقام، وأرجو أن تلاحظ مرة أخرى أن الخسائر البشرية الورادة من الجانبين:

- في حرب ١٩٥٦ كانت الخسائر البشرية ١٢٠٠.
- في حرب ١٩٦٧ كانت الخسائر ١٥٦٠٠.
- في حرب ١٩٧٣ بلغت الخسائر ١٦٣٠٠.
- وفي حرب الاستنزاف بلغت الخسائر ٤٦٠٠ وحوالي ٦٠٠٠ من المدنيين.
- وحرب الخليج بين إيران والعراق حتى عام ١٩٨٩ على الجانبين كان الضحايا ٩٢٥ ألفًا.
- وفي جنوب لبنان ٢٥ ألفًا، وفي بيروت نفسها ١١٥ ألفًا.

• **بالمناسبة .. أخيرًا.. لقد تردد على ألسنة البعض أن «عبدالناصر» قال إنه سيلقي إسرائيل في البحر؟**

- الذي قال ذلك هو المرحوم «أحمد الشقيري»، واستراتيجية «عبدالناصر» بالنسبة للقضية الفلسطينية واضحة. كان «جمال عبدالناصر» مؤمنًا عن يقين أن بناء القوة العربية الذاتية الشاملة هي الطريق الوحيد لاقتلاع إسرائيل، وعودة الحق الذي اغتصب من الشعب العربي، ومن هنا فكان يدرك أن مشكلة إسرائيل تتصل اتصالاً وثيقًا بأوضاعنا الداخلية. وكان يعتبر أن تخلفنا هو الشيء الوحيد الذي يضمن لإسرائيل البقاء على أرضنا، وأن الخطر الإسرائيلي سيتلاشى حتى قبل المعركة الفاصلة إذا تمكنت الأمة العربية من أن تخلص نفسها من التخلف الذي فُرض عليها. وأننا مع كل تغيير يزيد من القوة العربية من أجل المعركة، وضد أي صراع شخصي أو طائفي أو فكري لا يكون من شأنه أن يضيف للمعركة، وإنما يأخذ منها، وكان يرى أن منطق العصر هو أن الحق بغير قوة ضائع، وأن أمل السلام بغير إمكان الدفاع استسلام، وأن المبادئ بدون قدرة على حمايتها أحلام مثالية مكانها السماء، وليس لها على الأرض مكان، وأنه يجب أن نفهم الروابط العربية التي تجعل من أرض العرب منطقة واحدة، لا يمكن عزل جزء منها عن كلها، ولا يمكن حماية مكان بوصفه جزيرة منعزلة لا يربطها

بغيرها رابط. وإذا كُنَّا خسرنا معركة، فإننا لم نفقد إرادتنا، والخسارة في معركة لا يكون بأي حال دافعًا للاستسلام.

- **أذكر أنه في المؤتمر الصحفي الذي عقده الرئيس قبل العدوان بأيام قليلة، إنه قال إننا لا نريد الحرب، ولكن إذا أرادتها إسرائيل فأهلاً وسهلاً.**

- هذا صحيح ..

و ...

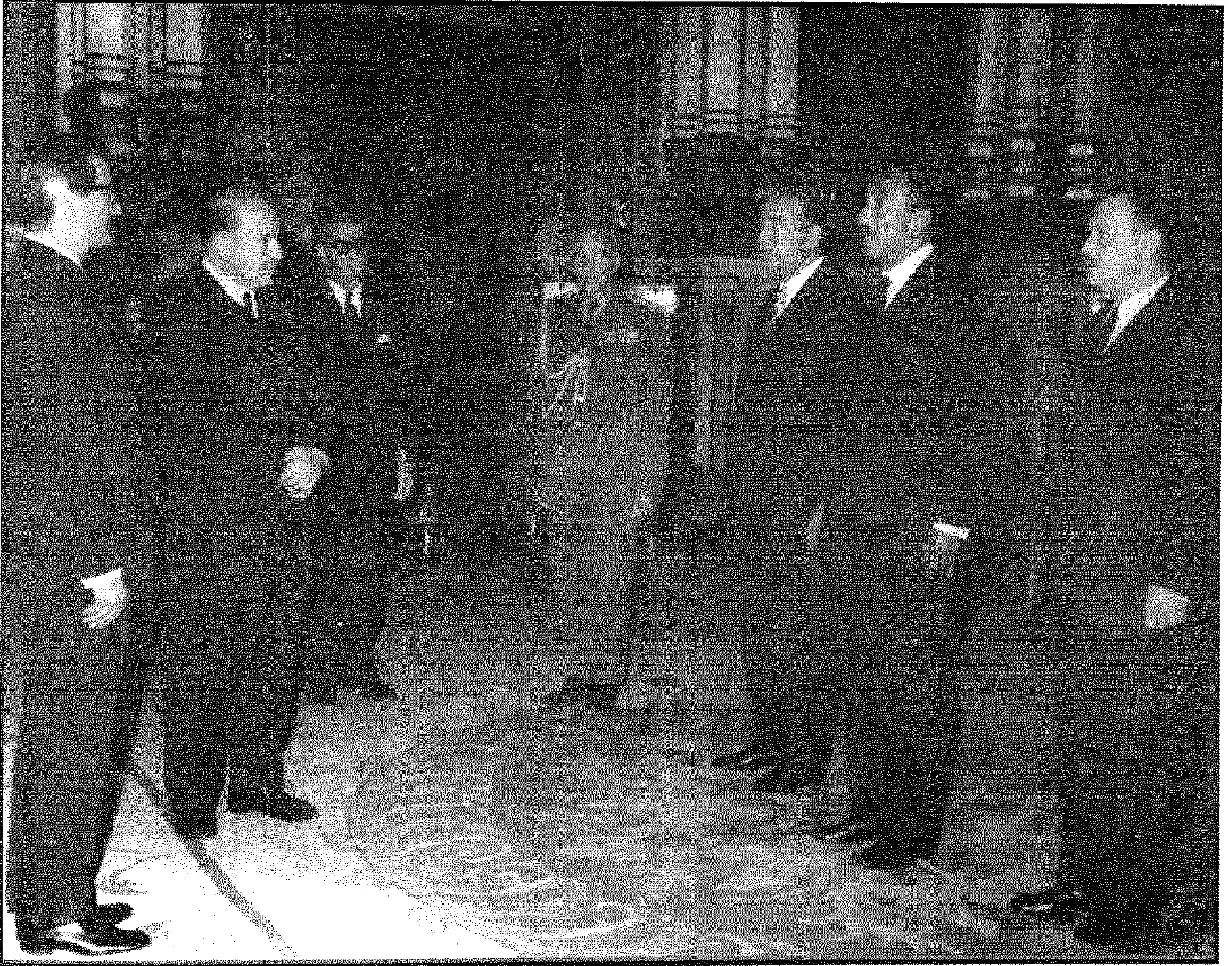
لكن الهزيمة تطرح واحدة من أعقد المسائل .. تلك العلاقة الشديدة التميز والخصوصية بين «جمال عبدالناصر» و«عبدالحكيم عامر». بين «الرجل الأول» و«الرجل الثاني» .. وهي علاقة معقدة في العالم الثالث كله، ولكننا سوف نقف أمامها طويلاً .. طويلاً منذ البداية على ضوء الوقائع الثابتة التي حدثت في مصر.





جمال عبد الناصر

انقلاب مايو ١٩٧١



مع أول تشكيل وزاري في ٢١ أكتوبر ١٩٧٠ بعد وفاة الرئيس عبد الناصر:
سامي شرف على يسار الرئيس السادات وعلى يمينه الدكتور محمود فوزي رئيس الوزراء و وزير الخارجية
أثناء استقبال السفراء الأجانب

عليه المحكمة الخاصة التي شكلها «السادات» حكمًا بالإعدام، ثم يُخفف إلى السجن المؤبد. وأمضى عشر سنوات كاملة في السجن قبل أن يُفرج عنه في مايو ١٩٨١، قبل إطلاق الرصاص على «أنور السادات» بشهور معدودة!

وقد عُرِفَت قضية خلاف «السادات» مع شركائه في الحكم باسم «قضية مايو»، وأطلق عليها «السادات» بعد ذلك اسم .. «ثورة»!

ومازالت أحداث هذا الخلاف غامضة، وأغلب ما نُشر عنه هو وجهة نظر «السادات» ورجاله، الذين استمروا على امتداد عشر سنوات يروون الوقائع من وجهة نظرهم وحدهم.

الآن .. يتحدث «سامي شرف» .. لأول مرة عن أحداث مايو ١٩٧١ .. ولكن قبل أن نتعرض لهذه الأحداث لابد لنا من وقفة مع الشهور التي أمضاها وزيرًا لشئون رئاسة الجمهورية مع «السادات». ففي تلك الشهور غُرست بذور الخلافات التي تفجرت بعد ذلك .. هذا إذا لم تكن هذه الخلافات موجودة من قبل أن يتولى «السادات» موقعه كنائب لرئيس الجمهورية.

ولنبدأ مع «سامي شرف» الرحلة من بداية ظهور نتيجة الاستفتاء على «أنور السادات» ..

والآن .. وقد أصبح رئيسًا .. وعلى «سامي شرف» أن يتعامل معه يوميًا .. وربما في اليوم الواحد أكثر من مرة، وهكذا بدأ هذا الجزء من الحوار بسؤال للسيد «سامي شرف»:

- **سبق أن تحدثنا عن ظروف اختيار «أنور السادات» رئيسًا .. ولنبدأ من هذه النقطة .. وليكن سؤالي عن أول لقاء لك معه بعد أن أصبح رئيسًا؟**

- يصعُب أن أحدد أول لقاء، فإنه بحكم العمل، اللقاء شيء أساسي، وهو أسلوب العمل. أول لقاء تم في «قصر الطاهرة» حيث أبلغت «السادات» بأني أقترح أن يختار رجاله .. فلكل رئيس رجاله.

كما قلت له وأنا من جانبي جندي، سأظل في موقعي لمعاونة من يختاره، ثم أخدم في أي موقع بعد ذلك.

ولقد عارضني بشدة، وقال لي: كيف تنظر بهذه الطريقة .. أنا لا أستغنى عنك.

وطبعًا أنا أعلم أن «أنور السادات» مختلف عن «جمال عبدالناصر»، ولكني أردت منه بعد أن أصبح رئيسًا للجمهورية، وأنا وزير رياسة الجمهورية، أن يحدد لي طبيعة وأسلوب ونظام العمل معه كرئيس جمهورية. كُنت قبلها قد قلت له في لقاء بـ«قصر القبة» بأني أقترح أن يختار هو رجاله، وأنا جندي أعمل في أي موقع لمعاونته، ولكنه رفض.

وفي أول لقاء بعد توليه .. تحدثت معه عن أسلوب العمل قائلاً: سيادتك تعلم أننا نعمل ٢٤ ساعة في الأربع والعشرين ساعة، ولا ينقطع العمل في المكتب.

وسيادتك تعلم أن أي معلومات تصل إلى المكتب في أي وقت لابد أن تكون على علم بها، وهذا يعني أنني يمكن أن أوقظك من النوم.

فقال: لا .. أنا شيء والرئيس «جمال عبدالناصر» شيء آخر. من الساعة التاسعة مساءً لا تتصل بي، ويوم الخميس والجمعة أجازة.

فوجئت بهذه الإجابة ..

فقلت له: أريد استيضاحين على وجه التحديد. الأول: الساعة التاسعة مساءً في القاهرة تعني الساعة الثانية بعد الظهر في واشنطن. وحسب دارستي من قبل في البيت الأبيض – لأني أخذت «كورس» هناك – أعلم أن القرارات تصدر في البيت الأبيض ما بين الساعة الواحدة والثانية بعد الظهر، ولو فُرض أن صدرت قرارات من الحكومة

الأمريكية في مسألة تتعلق بمصر، أو مصر طرف فيها، أو مسألة عربية متعلقة بأية قضية عربية، والقضايا العربية مُثارة باستمرار، ماذا يكون التصرف؟

قال: بعد الساعة التاسعة مساءً لا اتصال بي.

فقلت له: الاستيضاح الثاني وهو عن أجازة الخميس والجمعة.

هذه الأيام أجازتنا نحن كعرب، ولكن العالم كله أجازته السبت والأحد، وبهذا نواجه أربعة أيام لخبطة في العمل هي الخميس والجمعة والسبت الأحد. لو ظهرت مسائل متعلقة بمصر أو بالعالم العربي يومي الخميس والجمعة .. ماذا نقول؟

طلبت أن يعطيني خطوطًا عريضة واضحة لأعمل على أساسها ..

فكان رده: تصرف.

هذا يعني أنه لا يوجد مجال للأخذ والرد في هذا الموضوع.

قلت بيني وبين نفسي: نجرب هذا الأسلوب الجديد من العمل.

وفي هذا اللقاء أثرت معه أيضًا موضوعًا آخر يتعلق بالبريد، أي كيفية عرض بريد الرئيس عليه. «عبدالناصر» كان قارئًا نهمًا، ومستمعًا جيدًا. كان يسمع إذاعتين في وقت واحد، ويقرأ كل هذا في وقت واحد.

وكان رد «السادات» أن أَمُرَّ عليه كل يوم صباحًا «وتقول لي ماذا عندك، وإذا كان فيه شيء يحتاج القراءة أرسله لي». هذا ما قال!

قلت: إن هناك قرارات جمهورية لابد أن تراها، فمن الجائز أن تعترض عليها، أو تعدل في بعضها.

قال: لا مانع.

- **وهكذا بدأ العمل على أساس التجربة .. فهل وقعت أحداث بعد التاسعة مساءً أو يومي الخميس والجمعة استلزمت الاتصال به .. ولم تتمكن؟**

- تصادف فعلاً ما استدعى أن أتصل به بعد التاسعة مساء في بعض المسائل، ولكنه كان يقول لي: تصرف أنت.

كما أنه في بعض الأحيان في يوم خميس أو جمعة أتوجه إليه في المنزل – سواء في الجيزة أو في القناطر – في شكل زيارة للاستفسار عن أي مطالب خاصة، وأستغل المناسبة لأعرض عليه ما لدي من مسائل تحتاج لتوجيه.

لكن الشيء الذي استجد .. أنه بعد أسبوع كان البريد والتقارير من المفروض أن تُعرض يوميًا.

الرئيس «جمال» كان يطلع على البريد المكتوب بانتظام مرتين وثلاثة في اليوم. مع «أنور السادات» كنت أرسل البريد مرة واحدة في اليوم. كنت أجمع حصيلة المعلومات الموجودة، والتقارير والدراسات، وتبوب وتُلخص بقدر الإمكان، وتُرسل له في نهاية اليوم في الساعة الثانية أو الثالثة بعد الظهر.

أُفاجأ بحقيبة سفر كبيرة مرسلة إلى المكتب من بيت «أنور السادات»، وبها البريد كما هو، بعضه ذو طابع سري. كُنَّا معتادين أن نرسل مظروفًا للرئيس مكتوب عليه «سري للغاية» ومغلق، والرئيس يفتحه ويقرأه ويغلقه بالسلوتيب مرة أخرى ويعيده إلي. لكن هنا المظاريف عادت مرة أخرى كما هي بدون أن تُفتح ولا تُقرأ بعد أسبوع من إرسالها.

- **نحن الآن انتقلنا من اليوم الأول إلى اليوم السابع مرة واحدة.**

- كان بيننا لقاء يومي صباحًا، سواء أنا وحدي، أو أنا و«شعراوي» و«أمين هويدي»، وأحيانًا معنا «فوزي» على حسب المواضيع التي تطرح على الرئيس. وكان يقيم في هذه الفترة ما بين «قصر العروبة» في مصر الجديدة، أو «قصر الطاهرة» في حلمية الزيتون، أو «القصر الجمهوري» بالقبة، قبل أن ينتقل إلى بيت الجيزة، وكان اللقاء اليومي أيضًا يتم هناك.

- **ماذا حدث بالنسبة للحقيبة التي أرسلها إليك، والتي تدل على أنه لم يفتح البريد .. هل سألته؟**

- ذهبت إليه في اليوم التالي وقلت له: جاءتني حقيبة بها مسائل كنت أتوقع فيها تعليمات وقرارات. فيه قرارات جمهورية لم توقع، وقوانين لم توقع، وقرارات تعيين سفراء لنا في الخارج لم توقع. البريد المطلوب التوقيع عليه لم يوقع.

قال: بالنسبة للقرارات المحتاجة لتوقيع اختمها بالخاتم. قلت: إن هناك إشياء لابد أن توقع بواسطة سيادتك. قال: إجمعها كل أسبوع .. أسبوعين .. ثلاثة .. وأحضرها لي وأمضيها. لكن القرارات العادية الروتينية اختمها أنت.

- **هل نفسر ماذا تعني القرارات الروتينية .. لأنها نقطة أُثيرت فيها بعد خلال قضية محاكمتكم؟**

- هناك قرارات إدارية تصدر من وزير الداخلية، مثلاً بإنشاء ناحية في قرية، بمعنى التقسيم الإداري للمحافظات أو المركز أو القرية. وقرار وزير الداخلية يصدره من أجل تعيين عنده لها أو نقطة وخلافه. رئيس الجمهورية لابد أن يعلم بهذا، وأن يصدر به قررًا جمهوريًا. أشياء روتينية شكلية. هذه القرارات مثلاً كانت تُختم.

كذلك بناء المساجد والكنائس، تصدر بها قرارات جمهورية .. هذه قرارات روتينية .. هذا يعني أنه يوجد مسجد أُنشئ يعتمده كرئيس جمهورية، كنيسة أُنشئت، كذلك تُعتمد.

في إنشاء بعض الشركات المساهمة، لابد أن يصدر بها قرارات جمهورية. هذه أمثلة على القرارات الروتينية.

- **هل لابد أن يوافق رئيس الجمهورية على إنشاء الشركات؟**

- مؤسسات معينة من الناحية الاقتصادية .. حد أعلى في الإنشاء. مثل رأس المال، وتغطيته وخلافه. توجد أشياء تقتضي الأمر بأن يصدر بها قرارًا جمهوريًا.

- **وُجِه لك اتهام بأنك أسأت استخدام السلطة في إصدار هذه القرارات الجمهورية؟**

- نعم .. ولكن هذا الاتهام لم يُثبت، لأنني طلبت في هذه القضية المواجهة بالقرارت التي أُسند بسببها هذا الاتهام.

- **لقد قالوا إن هناك قرار علاج لزوجتك بالخارج أنت أصدرته، واتضح أن الذي أصدر هذا القرار هو «أنور السادات» وأنه وقعه بخط يده.**

- لقد صممت يوم علاج زوجتي أن يوقع «أنور السادات» القرار.

- **كيف تطورت الأمور في علاقتك مع الرئيس في العمل؟**

- سرنا على هذا المنوال حتى منتصف نوفمبر، عندما قرر «أنور السادات» أن يجري تعديلاً وزاريًا، وفي أحد اللقاءات اليومية عدتُ أطلبُ منه إعفائي.

قال: لماذا؟ أنت أرشيف الدولة، وأنت مسمار الدولة، ولن نستغني عنك. قلت له: والله يافندم الطريقة التي أشتغل بها مع سيادتك ليست بالطريقة التي اتعلمت بها طوال الـ١٨ سنة الماضية، ثم أنا تعبت ومن حقي أن أستريح. أنا لم أقل أستقيل أو أمشي أو أذهب إلى بيتنا. ولكن إذا كنت تريد أن تُبقي عليّ .. أريد موقعًا آخر. ابحث لي عن موقع آخر. لكن ليس منصب وزير رئاسة الجمهورية.

قال: أنا لن أستغنى عنك. قلت: أنا أرجو أن تعفيني سيادتك لأني تعبت عصبيًا، وأخشى أن أسيء التصرف في موقعي هذا كمسئول في أي ظرف نتيجة مرض أو ظروف عصبية وخلافه. وإزاء إصراري طلب مني تأجيل مناقشة الموضوع حتى يوم ١٦ يناير سنة ١٩٧١ على أساس أننا سنكون افتتحنا السد العالي، ونبدأ مرحلة جديدة .. «وعندها سوف أحقق لك رغبتك». وقلت: هل هذا وعد من سيادتك؟ ولكنه لم يرد.

شُكلت وزارة الدكتور «فوزي» في منتصف نوفمبر، واستمر بنا العمل.

- **أقام الرئيس السادات حفلاً في قصر عابدين في قاعة العرش للسفراء الأجانب. هل تُلقي ضوءًا على هذا الحفل، ودورك فيه؟**

- أُقيم يوم ذكرى الأربعين لوفاة الرئيس «جمال عبدالناصر» كنوع من اللقاءات بين رئيس الدولة والسفراء الأجانب. هو لقاء اجتماعي وسياسي في نفس الوقت.

- **من الذي فكر في عقد مثل هذا اللقاء؟**

- الفكرة ساهم فيها «محمود رياض» و«شعراوي» و«هيكل» وأنا. لا أستطيع تحديد من هو صاحب الاقتراح.

- **من هو صاحب اقتراح أن يُقام هذا الحفل في «قاعة العرش» بـ«قصر عابدين»؟ القاعة الملكية؟**

- أنا أتحدث عن الفكرة وكيف نشأت، أما التنفيذ فهذه مسألة أخرى سأعود إليها. عندما نقلت الفكرة إلى «أنور السادات» رحب بها، وطلب مني أن يتم اللقاء في قصر عابدين، وفي قاعة العرش.

قلت له: ياريس أحب أن أقول شيء. الرئيس «جمال عبدالناصر» لم يحب قصر عابدين. قال: أنا أحب أن يكون الحفل في «قصر عابدين»، وفي «قاعة العرش». وقمنا بعمل الترتيب اللازم ليقام الحفل في قاعة العرش.

ثم اتصل بي وطلب أن يدعى السفراء ومعهم زوجاتهم. قلت إنني أقترح أن توافق أن يكون الحفل مقصورًا على السفراء حتى يأخذ الشكل السياسي، لأن سيادتك سوف تُلقي كلمة تقول إنك مستمر على نفس السياسة، وإننا نُبقي على العلاقات الودية بيننا وبين دول العالم. وهذا الكلام التقليدي الذي يُقال من رئيس جديد إلى ممثلي الدول الأجنبية الموجودين في القاهرة، حتى لا يأتي سفير يسأل عن سياستنا، فهذا اللقاء بوجود جميع السفراء، ووجودك لتؤكد فيه بشكل عريض موقفنا.

قال: لا .. السيدات لابد أن تُدعى..

طبعًا واضح تمامًا حتى تحضر اللقاء السيدة «جيهان».

- **في هذا الاحتفال استقبل الرئيس «السادات» السفراء، بينما نواب رئيس الجمهورية وأعضاء اللجنة التنفيذية العليا، والوزراء كانوا في خارج قاعة العرش. كان هو و زوجته وحدهما في قاعة العرش .. فهل هذا صحيح؟**

- هذا صحيح .. فكل المسئولين دون استثناء، ودون اتفاق كانوا رافضين ذلك، فكلهم وقفوا في قاعة ملحقة بقاعة العرش، وكان بالقاعة «أنور السادات» و«جيهان السادات» .. و«صلاح الشاهد» يقدم لهما السفراء.

- **هل كانت هذه هي المرة الأولى التي تذهب فيها السيدة «جيهان» إلى «قصر عابدين»، أم أنها ذهبت من قبل .. ؟**

- لا كانت هذه أول مرة.

- **ولم تظهر صورة السيدة «جيهان» في التليفزيون، وكنت مسئولاً عن ذلك، وكان هذا سبب أول خلاف بينك وبينها عندما غضبت لعدم ظهورها في التليفزيون؟**

- الذي حدث أنه بعد انتهاء هذا اللقاء كان الأخ «محمد فائق» وزير الإعلام في الخارج، وكنت وزير إعلام بالنيابة، فحصل اتصال من رؤساء التحرير بي بصفتي وزيرًا للإعلام لمناقشة إخراج هذا اللقاء، قلت نخرجه بشكل سياسي، فهو حفل تعارف بين رئيس الجمهورية وبين السفراء الأجانب. والذي دار في اللقاء هو تأكيد على سياسة مصر الداخلية والعربية والخارجية. ولقد ألقى الرئيس كلمة للسفراء، ومن ناحية الصور فتُنشر صور الرئيس مع السفراء الأجانب، ولا تظهر السيدات.

- **هل منعت صورة السيدة «جيهان» من التليفزيون؟**

- لم أمنع الصورة، ولكن كان الغرض أن نعطي لهذا اللقاء شكله السياسي، وليس الاجتماعي باعتباره أول لقاء بين رئيس الجمهورية والسفراء الأجانب. أما الشكل الاجتماعي فمجاله المجلات الأسبوعية.

- **لم تظهر السيدة جيهان في التليفزيون؟**

- الذي يسري على التليفزيون يسري على الجرائد .. لا تظهر فيهم.

- **توعدتك السيدة «جيهان» في اليوم التالي لأن صورتها لم تظهر؟**

- نعم .. حصل. في اليوم التالي ذهبت إلى الريس مع «شعراوي جمعة» لعرض بعض الأمور، وكان «السادات» يجلس في الحديقة، قبل أن أجلس قال لي: ادخل «استلقى» وعدك. أنا الحقيقة فوجئت بهذا الكلام، الذي لم أتعود عليه.

فقال: الحزب يريدك .. لفظ «الحزب» كان يطلقه على السيدة «جيهان».

فدخلت، وبمجرد أن رأتني، وبدون تحية قالت: «انت بتشيل صوري من الجرايد؟».

فقلت لها: أريد أن أقول شيئًا.. هل المطلوب أن أول لقاء بين رئيس الدولة والسفراء الأجانب يأخذ شكلاً اجتماعياً أم شكلاً سياسياً ؟ المفروض إننا بنعرّف هؤلاء الناس رئيس الدولة، والمفروض يقول كلمة عن سياسة الدولة، ولا أستطيع أن أُدخل الناحية الاجتماعية في هذا الموقف، فكلاهما مختلفان. وإذا كنت سيادتك تريدين أن تُنشر الصور فليست مشكلة. عندنا المجلات الأسبوعية تُنشر فيها، وهذه هي وجهة نظري.

قالت: طيب .. ومسكت خصلة من شعرها وقالت: وحياة دول لأوريك.

فأنا فوجئت، فهذا شيء لم أعتد عليه، لا في عملي، ولا في حياتي، لا أتعامل بهذا الأسلوب، فخرجت وتركت المنزل.

- **نقطة خاصة بهذا الموضوع أيضًا، هل الدكتورة «حكمت أبو زيد» أرسلت خطابًا للسيدة «جيهان السادات» وأنت رفضت توصيله لها؟**

– غير حقيقي .. «حكمت أبو زيد» أرسلت خطابًا و وصل لـ«جيهان السادات».

- **هي تقول – في مذكراتها – أنه وصل بعد شهرين؟**

– أنا لم أكن سكرتير «جيهان السادات»، لقد كُنت وزير شئون رياسة الجمهورية، أعمل مع أنور السادات. البريد يرسل لـ«أنور السادات»، سواء يخصه أو يخص بيته، وليس لي أن أتعامل مع حرم رئيس الجمهورية كسكرتير خاص لها، أنا وزير، عضو مجلس وزراء، تعاملي مع رئيس الدولة.

- **قالت في مذكراتها أنها اتصلت بك بالتليفون وقلت لها إنك لا تعلم عن هذا الخطاب، أو أنه فُقد .. أو شيء من هذا القبيل؟**

– لم يحصل .. «حكمت أبو زيد» بعثت برسالة، وأُرسلت من مكتبي إلى رئيس الدولة، كون الرئيس لم ينظر فيها، أو أنها لم تصل إلى حرم رئيس الدولة، فهذه ليست مسئوليتي.

- **بماذا تتعلق هذه الرسالة؟**

- موضوع عادي .. نشاط نسائي أو شيء من هذا القبيل.

- **هل حدث صدام بينك وبين السيدة «جيهان» مرة أخرى في تلك الفترة المبكرة حول مقتنيات وتحف وغيرها من «قصر عابدين» أرادت نقلها لمنزل الرئيس بالجيزة ؟**

- في أحد الأيام اتصل بي المشرف على «قصر عابدين» – اللواء «محمد البنا» – قال يافندم الهانم موجودة في «قصر عابدين»، ويمر معها «رؤوف أسعد» الأمين العام المساعد برئاسة الجمهورية، وتقوم باختيار بعض مقتنيات القصر، وهذا بلاغ ابتدائي أبلغه لسيادتك، وأرجو التوجيه.

هذه عهدة حكومة، وأشياء يصعب تقييمها بمال، وفي نهاية الأمر أنا مسئول لأني وزير الرياسة، واللواء «البنا» وهو حي يُرزق يمكن سؤاله في هذا الموضوع. قلت يا «محمد» بلغ «رؤوف أسعد» إذا طلعت «قشة» من «قصر عابدين» دون أمر كتابي مني أو من رئيس الدولة، غدًا صباحًا تكون أمام النائب العام تُسأل في هذا الشأن. وبناء على ذلك أبلغ «محمد البنا» الأمر إلى «رؤوف أسعد» الذي كان لبقًا جدًا في التصرف معها، فبعد أن اختارت بعض الأشياء، قال لها ما هو معناه سوف نسوي هذه المسائل إداريًا، ونبلغ بها المسئولين .. ثم نرسلها.

مرة أخرى أكدت على «رؤوف أسعد» بعد ما خرجت «جيهان السادات» قائلاً: إذا خرجت «قشة» من قصور الرياسة – وليس «قصر عابدين» فقط – سأقدمك للنيابة باعتبار أنك الأمين العام المساعد المسئول عن القصور.

السيدة «جيهان» فهمت طبعًا، وقالت للرئيس «السادات»، واتصل بي وقال:

انت «زعلت» الحزب ليه؟

قلت: والله يافندم هذه عهدة، إذا كنت سيادتك تعطيني أمر كتابي، سوف أنفذه، أمر شفوي لن أنفذه، وسيادتك ممكن تعفيني. فلم يرد عليَّ.

- **هناك حكاية تشبه حكاية «قصر عابدين»، هي حكاية قصر «اللواء صلاح الموجي» الذي حاول السادات أن يقيم فيه بعد أن عاينته السيدة «جيهان»، وكان ذلك وهو نائب رئيس؟**

– كان لدىٰ «أنور السادات» اتجاهًا أن يترك منزله بالهرم، وهو بيت من بيوت الحراسة، وبدأ البحث في الأماكن القريبة. وذات يوم – كان الرئيس في موسكو – واتصل «أنور السادات» بـ«أمين هويدي» الذي كان وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء. وكان في هذا المنصب المسئول عن القرارات المتعلقة سواء بمجلس الوزراء، أو القرارات الوزارية، أو قرارات رئيس الجمهورية، أو قرارات الحراسة. اتصل به «أنور السادات» وقال له أريد أن تفرض الحراسة علىٰ «الموجي».

- **من هو «الموجي»؟**

– «الموجي» قائد بورسعيد أثناء العدوان الثلاثي سنة ١٩٥٦، وكان كلام «السادات» أنه لديه معلومات أن فيه إثراء غير مشروع، وإلا فمن أين أحضر هذا القصر؟! وأن موقفه مريب. بدأ «أمين» طبعًا يبحث الموضوع. كُنَّا نلتقي يوميًا معه، «شعراوي» وأنا، وتعرضنا لبحث هذا الموضوع.

- **كان «السادات» نائبًا في هذه الفترة؟**

– نعم .. كان «السادات» نائبًا، وكان يعقد كل يوم في قصر «عبدالمنعم» لقاء بعد الظهر يحضره «السادات»، و«علي صبري»، و«أمين هويدي»، و«فوزي»، و«شعراوي»، وأنا .. وفي بعض الأحيان كان يحضر «هيكل» لو كانت ستُناقش قضايا تتعلق بالإعلام، وكذلك كان يحضر أحيانًا «محمود رياض».

أُجري بحث سريع عن الموضوع، اتضح أن «جيهان السادات» وهي تبحث عن بيت في هذه المنطقة، رأت هذا القصر، وذهبت لزيارته أكثر من مرة، و وقع اختيارها عليه. فقالت لـ«أنور السادات»، الذي بحث عن طريقة لأخذه، واهتدىٰ إلىٰ أن يُفرض الحراسة عليه، ثم ينتقل إليه. هذا الموضوع يجب أن يُعرض علىٰ الرئيس، لأنه لا يحق لأي أحد فينا أو حتىٰ «أنور السادات» باعتباره نائب رئيس الجمهورية أن يُصدر هذا

القرار، وخصوصًا أن الصورة أصبحت واضحة، وأن هناك سببًا شخصيًا لفرض الحراسة على هذا القصر.

أرسلت برقية للرئيس، حتى أكون متحصنًا برأي الرئيس في هذا الموضوع، وأيضًا ألا نثير هذا الموضوع في الاجتماع. فعندما يكون الرئيس في الموضوع فهو الذي يفصل فيه، وطلب «أمين هويدي» من «السادات» التريث لحين عودة الرئيس.

ولكن «السادات» أصدر أمرًا بوضع القصر تحت الحراسة .. القصر وليس «الموجي» بكل أمواله. وأرسلنا إلى الرئيس في موسكو، وعندما عاد وكان «أنور السادات» في استقباله بالمطار، وركب معه السيارة فتح معه الموضوع في السيارة، ونزل مع الرئيس «منشية البكري»، وقد عنفه الرئيس في هذا الموضوع ورفض رفضًا باتًا هذا الأسلوب من العمل، ويخصص له قصر «كاسترو» – منزل الجيزة الحالي – وصرف النظر عن أي إجراء اتُخذ ضد «صلاح الموجي».

• بعد عودة الرئيس «جمال عبدالناصر» من موسكو، وبعد هذا اللقاء، ذهب «أنور السادات» إلى «ميت أبو الكوم»، قيل أنه مصاب بأزمة قلبية. ولم يحضر المؤتمر القومي في تلك الفترة، وقال الرئيس في المؤتمر إن «أنور السادات» تعبان. ما هي حقيقة هذا المرض؟ هل كان مرضًا أم كان غيابًا سياسيًا؟ لأن الملفت أن المصاب بأزمة قلبية لا يذهب إلى قرية، بل يبقى بالقاهرة حيث المستشفيات والأطباء ووسائل العلاج؟

– لا .. الرئيس عاتبه في موضوع «الموجي»، وفي أشياء أخرى متعلقة بتصرفات شخصية، سواء في علاقات مع الإخوة العرب أو غيرهم، أشياء كان الرئيس يتفادى أن يتكلم فيها، فوجد أن الفرصة قد أتيحت لينبهه إلى أن هذا التصرف وغيره من تصرفات أخرى لا تليق بوضعه كنائب لرئيس الجمهورية، ولا بوضعه كـ«أنور السادات».

- **هل من بين هذه الأشياء إعلانه عن رفض مبادرة «روجرز» أم أن ذلك لم يكن واردًا في هذا اللقاء؟**

- مبادرة «روجرز» كانت واردة، ولكن ليس بشكل جدي، مثل تصرفاته الشخصية التي كانت هي الأساس، فأنت تعلم أن «جمال عبدالناصر» كان حساسًا جدًا بالنسبة لتصرفات الشخصيات العامة الشخصية.

- **هذا يطرح سؤالاً حول وجود «أنور السادات» كنائب لرئيس الجمهورية مع كل هذه الملاحظات، وأنت تقول أن «جمال عبدالناصر» كان حساسًا بالنسبة للشخصيات العامة، وكان يعلم هذه الملاحظات.**

- أرجع مرة أخرى للقصة القديمة المكررة التي أقولها. إن أحد عيوب «جمال عبدالناصر» الكبيرة هي قلبه الكبير. وكان لديه أمل أنه بالتنبيه والتوجيه والعتاب والمصارحة يتغير أسلوب الشخص.

- **إذن أطرح السؤال بشكل محدد .. لماذا اختاره «جمال عبدالناصر» نائبًا؟**

- السادات كان عضو مجلس الثورة الوحيد الذي لم يتول منصبًا رسميًا، وكانت تنقص مدة خدمته سنة حتى يستحق عنها معاش نائب رئيس جمهورية. ولكن «جمال عبدالناصر» كان مصرًا على التغيير وفقًا لتنفيذ بيان «٣٠ مارس»، بحيث يُعطي الفرصة لجيل جديد للقيادة.

- **لكن «أنور السادات» عُين بعد برنامج «٣٠ مارس»؟**

- عُين .. نعم .. ولكن لماذا؟ من أجل أن يُكمل مدة سنة بمنصب نائب رئيس جمهورية ليستحق معاش نائب رئيس جمهورية. ولو لم يكن السبب إنسانيًا وعاطفيًا من قبل «جمال عبدالناصر» إزاء «أنور السادات» فكان الأجدر أن يُعين «زكريا محيي الدين» نائبًا للرئيس، وهو الشخص الذي اختاره عندما قرر التنحي سنة ١٩٦٧.

- **لماذا لم يُختر «أنور السادات» في ذلك الوقت؟**

- إن تعيين «أنور السادات» نائبًا كان لأسباب إنسانية ومعاشية، في إطار خطة تغيير شاملة ستحدث.

- **ألم يكن واردًا أنه عُين من أجل أن يكون رجل الغرب بجوار «جمال عبدالناصر» في تلك الفترة؟**

- أنا لا أوافق على كلمة «رجل الشرق» و«رجل الغرب»، مهما كان تصرف أي واحد من المسئولين في مصر، من أي وقت. لا أستطيع أن أتهمه بأي نوع من أنواع اللاوطنية ما لم يكن هناك شيء مُدعم ومُثبت.

- **أنا أُعدِّل السؤال: هل عُين لأن له ميولاً غربيةً؟**

- كثيرون لهم ميول غربية .. إنما هل هناك خلاف على مبادئ الثورة أم لا؟ بمعنى أن ثورة ٢٣ يوليو .. مبادئها ومواثيقها واحدة، الفيصل والحكم فيها هو الاتفاق على هذه المبادئ، إنما وسائل التنفيذ تختلف.

وأنا أرد على سؤالك بسؤال آخر:

لماذا عُين «زكريا محيي الدين» رئيس وزارة؟ هل «زكريا محيي الدين» ليس وطنيًا؟ إنه وطني .. هل هو مختلف مع «جمال عبدالناصر» على مبادئ الثورة؟ لا .. ليس مختلفًا. لكن الاختلاف في وسيلة التنفيذ، وأسلوب التنفيذ. فقد كان يرى أن يكون هناك تقارب أكثر مع الغرب عن الشرق.

- **ما نُشر عن «أنور السادات» بعد ذلك، وتصرفاته تدل على أنه رجل غير موالٍ للثورة، ولا لمبادئ الثورة.**

- نحن نتكلم الآن عن سنة ١٩٦٩، لم يكن شيء من الذي تقوله الآن قد ظهر أو نُشر. عندما نقيم وضعًا أو موقفًا نقيمه على أساس التاريخ والظروف التي تم فيها. أنا مثلاً لم أعلم مدى العلاقة التي بينه وبين واحد مثل «كمال أدهم» إلا في سنة ١٩٧٧، عندما نشر «جيم هوجلاند» مقالة في الواشنطن بوست في فبراير سنة ١٩٧٧.



- **هل كانت كل الخلافات من هذا النوع الذي تحدثنا عنه.. خلافات بسبب طموحات السيدة «جيهان» المبكرة .. أو بسبب طبيعة «أنور السادات» في العمل، وكان معروفًا عنه أنه كان قليل الحركة والجهد، وأنه يهوى الرفاهية، وقد أشار إلى ذلك في مذكراته، فرغم فقره كما يقول كان يتطلع إلى حياة كلها ثراء. هل كانت كل الخلافات من هذا النوع .. أم أنه كانت هناك خلافات سياسية؟ من ذلك - مثلاً - ما قرره هو بعد ذلك في مذكراته أنه بدأ الاتصالات بالأمريكان في شهر ديسمبر سنة ١٩٧٠. فهل رصدتم هذه الاتصالات؟**

- الاتصالات رصدت على وجه الدقة سنة ١٩٧١، اعتبارًا من مارس ١٩٧١ بعد المبادرة التي قدمها في مجلس الأمن لحل المشكلة مع إسرائيل.

- **عندما أحضر «السادات» جهازًا لاسلكيًا للاتصال بالأمريكان، ووضعه في منزله، ألم ترصدوا هذه الواقعة؟**

- لا .. لم يُرصد .. وهذا ينفي الادعاءات التي تقول إننا كُنَّا نضع تسجيلات في بيت «السادات»، لو كُنَّا نراقبه لعرفنا هذه الأشياء.

- **هناك واقعة رواها لي الفريق «محمد فوزي» وهي عندما وضع الجهاز، ضبطت أجهزة المخابرات الحربية ترددات في الاتصالات، وتعبوا في تحديد اتجاه ومكان هذه الترددات، وكانوا يستبعدون تمامًا أن تكون في منزل الرئيس، وبعد جُهد، قال الخبراء إن الإشارات تُرسل من منزل السادات بالجيزة؟**

- أول رصد حقيقي دقيق للعلاقات بين «أنور السادات» والأمريكان جاء عن طريق متابعة «برجس» القائم بالأعمال الأمريكي في القاهرة بواسطة المخابرات العامة.

- **وقال «هيكل» في كتابه إن هناك اتصالات بدأت من شهر ديسمبر مع «كمال أدهم».**

- جاء «كمال أدهم» وقابل «أنور السادات». لا أعلم ما دار بينهما، ولكني علمت فقط بالمقابلة، على أساس أن «أنور السادات» كان يعمل مع «كمال أدهم» في المؤتمر الإسلامي من سنة ١٩٥٥، وهي زيارة مثل زيارة بعض أفراد «الإخوان

المسلمين» القادمين من «قطر»، «كمال ناجي» مثلاً حَمَّلَه الإخوان رسالة، وأرسل لي «السادات» «كمال ناجي» إلى المكتب لمقابلتي.

- **نريد أن نلقي ضوءًا على هذه الرسالة؟**

- في شهر فبراير ١٩٧١ اتصل بي «أنور السادات» قائلاً إن هناك شخصًا سوف يأتي لمقابلتي، وعندما أردت معرفة اسم الشخص، قال إنني سوف أعرفه عندما يأتي فعلاً، ورفض أن يذكر اسمه. وبذلت معه جهدًا حتى عرفت أن اسمه «كمال ناجي»، على الأقل حتى أترك له خبرًا لدخول قصر القبة حيث كان مكتبي.

- **هل تعرف «ناجي»؟**

- لا أعرفه كشخص .. ولكني أعرفه من الورق.

- **من هو «كمال ناجي»؟**

- «كمال ناجي» من الإخوان المسلمين الذين هربوا وتركوا مصر بعد حوادث ١٩٥٤، مثل «سعيد رمضان» و«عبدالحكيم عابدين»، من الذين هاجروا خارج مصر. منهم من ذهب إلى دمشق أو السعودية أو ألمانيا أو قطر.

جاء «كمال ناجي»، وجلس معي ولم يقل شيئًا، وبعدها اتصلت بـ«السادات» وقلت له أنني قابلت «كمال ناجي» ولكنه لم يقل لي أي شيء. قال: الظاهر إنه «كش منك»، وأبلغني أنه يحمل رسالة على لسان الإخوان المسلمين» لـ«السادات» يقولون إنه لا يوجد بيننا وبينك شيء، ولكن الثأر الذي كان بيننا وبين «عبدالناصر» انتقل إلى «شعراوي جمعة» و«سامي شرف» !!

ثم قال: أنا أقول لك يا «سامي» .. شدد الحراسة على نفسك إنت و«شعراوي جمعة». قلت له: الحارس هو الله. أبلغت «شعراوي جمعة» هذه الرسالة، وتقريبًا كان نفس الرد من «شعراوي». واستمر «كمال ناجي» في القاهرة مدة أسبوع أو عشرة أيام.

- **ألم تحدث خلافات سياسية بينكم وبين «السادات» حتى ٤ فبراير ١٩٧١؟**

- حصل خلاف في لجنة الأمن القومي، عند انتهاء موعد وقف إطلاق النار، بناء على مبادرة «روجرز». عُقد اجتماع مجلس الأمن القومي في مبنى القيادة العامة

بمدينة نصر. حضره «حسين الشافعي»، و«علي صبري»، والدكتور «محمود فوزي»، و«عبدالمحسن أبو النور»، و«محمود رياض»، و«شعراوي جمعة»، والفريق «فوزي»، ومدير المخابرات العامة والمخابرات الحربية.

- **هل كان «السادات» يؤيد مد وقف إطلاق النار؟**

- قبل ٤ فبراير بفترة بُحث موضوع إيقاف إطلاق النار. هل يُوقف إطلاق النار أو لا يُوقف. وكان إجماع الآراء عدم إيقاف إطلاق النار، ثم أعلن «أنور السادات» مد إيقاف إطلاق النار، وأعلن مبادرته.

- **ألم يجمع اللجنة العليا، ولا اللجنة المركزية؟**

- لا.

- **ألم تثيروا هذه القضية معه؟**

- أُثيرت، وقال إن هذه مسائل عسكرية يختص بها المجلس الخاص بها.

- **هل في تلك الفترة المبكرة، ونحن الآن نتكلم في شهر فبراير ١٩٧١ ظهر لكم أن «أنور السادات» يختلف عن «جمال عبدالناصر» في توجهاته السياسية؟**

- قبل أن يدخل قاعة مجلس الأمة لإلقاء خطابه، وإعلان مبادرته في ٤ فبراير، حدثت معه مشاجرة عنيفة، اشترك فيها الدكتور «محمود فوزي» – الذي لم يعلُ صوته أبدًا – اشترك معنا معترضًا على الكلام المكتوب. لا أحد يعلم ماذا كان في الخطاب إلا «أنور السادات» و«هيكل» وأنا. عقدنا لقاءً خاصًا بمكتب ملحق بقاعة مكتب رئيس الجمهورية بمجلس الأمة، حضره الدكتور «فوزي» و«شعراوي جمعة» والفريق «فوزي»، و«محمود رياض»، وأنا.

كان الاعتراض على نقطتين .. أولاً: المبادرة .. ثانيًا: الهجوم على سوريا. و وافق «السادات» على رفع الصفحات التي تعرّض فيها لسوريا.

- **على أي أساس كان يهاجم «أنور السادات» سوريا؟**

- كان يتهمها بأنها تعوق مسيرة الأمة العربية، وكلام غير موضوعي، استطعنا إلغاء هذه الصفحات الأربع. أما المبادرة فقد أصر عليها.

وهذا كان بداية تفجر الخلافات. وتصادف في نفس الوقت أنه كانت هناك لقاءات واتصالات مع «بيرجس» القائم بالأعمال الأمريكي في مصر، وأن هذه الاتصالات بدأت المخابرات العامة تكشفها، وتكتب تقارير عنها. و وضعت هذه بجانب تلك، فظهر حجم العملية .. وأنه تحول في التوجه العام.

- **هل يمكن أن نرصد سريعًا ماذا كان يدور في مكتب «بيرجس» وفقًا لما جاء في هذه التقارير؟**

- إن «أنور السادات» سوف يغير – وعلى وجه التحديد – المسئولين الذين يعارضون المبادرة؛ «محمود رياض» و«شعراوي». من وقف في مجلس الأمة ضد ما جاء في هذا الخطاب؛ وضعه «أنور السادات» على قائمة التغيير أو الإبعاد.

النقطة الثانية .. وهي على الصعيد الخارجي، وهذا هو الشيء المحير والغريب، وهو نقطة تحول خطيرة، أن أول مرة رئيس جمهورية عربي يتمنى أن واحداً مثل «موشى ديان» يتولى رياسة الوزارة في إسرائيل من أجل أن يتفاهم معه.

وحسب ما ورد بعد ذلك من تسجيلات في منزل «بيرجس» أن «أنور السادات» كلف «سيسكو» أن ينقل هذه الرسالة بمثل هذه العبارات إلى «موشى ديان». أريد أن أذكرك أن «ديان» هذا الذي كان منتظرًا تليفون يوم ٩ يونيه سنة ١٩٦٧ أن يُسلم «جمال عبدالناصر». لم يتلقه هذه الرسالة إلى اليوم من «جمال عبدالناصر».

النقطة الثالثة .. أنه سوف يعدل في هيكل المؤسسات السياسية في مصر. وقد وضح بعد ذلك عندما طلب مِنَّا حل الاتحاد الاشتراكي، وإعادة بنائه من القاعدة إلى القمة بشكل جديد. طبعًا كل هذه الأمور ترمز إلى تحولات جذرية في التوجه العام.

- **إذا كُنتم رصدتم في تلك الفترة المبكرة أن «أنور السادات» يريد عقد صلح مع إسرائيل، لماذا لم تتخذوا موقفًا إزاء ذلك؟ وهذه قضية أساسية ومحورية، لا تحتاج**

لمناقشة .. لا تتعلق باستبعادكم أو وجودكم، فهي قضية مبدئية. وصلتكم معلومات أنه سنة ١٩٧١ أعلن أنه يريد أن يعقد صلحًا مع إسرائيل، فماذا كان موقفكم؟ ولِمَ لم تتحركوا؟

- طبعًا لك حق في هذا السؤال، وكمقدمة للإجابة أقول لك أن تقييم كل حدث يتم وفقًا للظروف التي يمر بها.

الإجابة عن السؤال – بدون لف ولا دوران وبصراحة – هي إحداث انقلاب ضد «أنور السادات»، بناء على ذلك هناك سؤال يطرح نفسه هو: هل نحن انقلابيون أم لا؟

لا أكذب عليك .. كل واحد بينه وبين نفسه، وبدون أن نجلس في شكل اجتماع نبحث هذا الموضوع، لكن كل واحد مِنَّا من نفسه كان يسأل نفسه هذا السؤال. الظروف التي تمر بها البلاد، وأنت حاشد كل قوة ممكنة .. مدنية، عسكرية، اقتصادية، سياسية، معنوية، إعلامية، من أجل المعركة .. كل شيء كان بتركيز وإصرار على العبور.

- **أنت تؤكد سؤالي .. أن كل شيء كان مُعَبَّأ للعبور، لكن لا يوجد عبور، فالرئيس يسعى لعقد صلح، فإنه حتى من وجهة نظرك لابد أن يحدث انقلاب.**

- دخلت هنا في نقطة أخلاقية، ونقطة مبدئية، هل نحن إنقلابيون أم لا ؟

- **إذا سلمنا بذلك .. لماذا لم تقولوا للناس في تلك الفترة – حتى فيما بعد تفجر الخلاف – إن «أنور السادات» يريد أن يعقد صلحًا مع إسرائيل؟**

- متى؟

- **عندما اكتشفتم ذلك.**

- ومتى تم هذا الاكتشاف؟!

- **تم في فبراير.**

- هذا الاكتشاف اتضح في منتصف أبريل، لأن عملية إعلان المبادرة في فبراير.

والشكل العام والمناقشات التي كانت تتم في هذه المرحلة كانت من أجل أن يُمد وقف إطلاق النار تمهيدًا لإحداث المعركة.

- **أنا أضع السؤال بشكل آخر، لأن هذه نقطة مستفزة جدًا، وسوف تثير جدلاً طويلاً. لماذا لم تستقيلوا؟! أنتم استقلتم لأنه استبعد «شعراوي جمعة»، لكن لم تستقيلوا لأنه سيعقد صلحًا مع إسرائيل؟!**

- أولاً .. نحن لم نستقيل من أجل استبعاد «شعراوي جمعة»، وإلا كُنا استقلنا من أجل «علي صبري» قبله، فلم تكن الاستقالة من أجل أشخاص.

- **لماذا لم تقولوا للجماهير، وتعلنوه على الناس؟**

- عندما أقول ذلك أكون قد دخلت طريقًا جديدًا وهو طريق التمهيد للتغيير.

- **لماذا إذن لم تستقيلوا؟**

- نحن استقلنا طبعًا.

- **هل تفجرون خلافًا مع «السادات» حول الدولة الاتحادية، سواء كانت دولة أو اتحادًا بدون دولة، ولا تفجرون خلافًا معه حول صلحه مع إسرائيل؟**

- الخلاف الذي فُجِرَ مع «أنور السادات» بخصوص دولة الاتحاد؛ كان أساسًا مُنصَبًا على المعركة، لأنه كان يريد أخذ ورقة الاتحاد حجة في أن يُطيل العملية، ولا يبدأ المعركة.

لأننا عندما نقيم دولة الاتحاد، ومؤسسات دولة الاتحاد، وغير ذلك سوف يستغرق ذلك وقتًا، وهذا ما كُنَّا نعارضه. لم نُعارض الوحدة. وهذه الصورة للأسف هي التي نقلها للمشاركين في دولة الاتحاد. كيف أكون أنا «ناصري» وأكون ضد الوحدة!! لا يمكن.

- **كيف تكون ناصريًا وتسمح بأن رئيس الدولة يقول أنه سوف يعقد صلحًا مع إسرائيل وتبقى في العمل معه يومًا واحدًا؟ هذا هو سؤالي.**

- أنت الآن سنة ١٩٩٢، تقولها بمنتهى الوضوح والصراحة، بأنه سيعقد صلحًا مع إسرائيل. أيامها كانت الألفاظ والعبارات أنه لا يعقد صلحًا مع إسرائيل، هو يمد وقف إطلاق النار.

- **الكلام الذي تقوله الآن، والكلام الذي أنا أعلمه، أنه طلب إبلاغ رسالة لـ«ديان» نصها : "أنه يصلي من أجل «موشى ديان» أن يُصبح رئيسًا للوزراء، لأنه يمكنه التفاهم معه!" ما معنى هـــــذا ؟**

- هذا الكلام كان في ١٨ أبريل١٩٧١، لم يكن أمامنا إلا أن نَعّبُر، وهذه هي الوسيلة وكان السؤال المطروح: هل نقوم بانقلاب أم لا؟

فكان الرأي ألا نقوم بانقلاب في هذه الظروف وحشودنا على الجبهة.

- **ألم يكن واردًا حتى أنكم تستقيلوا بسبب هذا الموقف؟!**

- كان واردًا .. واستقلنا بسببه.

- **ليس بسبب ذلك الموقف.**

- بل بسببه.

- **لا.**

- لم نستقل بسبب أشخاص.

- **عندما يسمع أحد من الناس أنه سيعقد صلحًا .. ماذا سيكون رد الفعل في تلك الفترة؟! كانت ستكون مسألة مهولة جدًا.**

- أنا لا أختلف معك، ولذلك فقد أقدمنا على الاستقالة.

- **لقد استقلتم في مايو .. هذه قضية ثانية.**

- أنت اليوم تتكلم عن التاريخ بسهولة، ولكن معايشة الأحداث، فالحسابات فيها تختلف، ولا نأخذ الأمور بهذا الشكل. أنا أفكر في الاستقالة، ومن داخلي كمواطن وكإنسان أقول إن هذه خيانة. كون أن أفكر هذا التفكير شيء؛ أمَّا أن أُترجم هذا التفكير لإجراء فسوف يترتب عليه أشياء أخرى لابد من حسابها. أنا سوف أقول الخلاصة التي أُقيِّم بها اليوم، **فأعترف وأُقر وأبصُم بالأصابع العشرة بأننا أخطأنا.**

- **هذا نقد ذاتي .. مجرد نقد ذاتي فقط؟**

- ماذا أكثر من نقد الذات. الجو الذي كُنَّا نعيش فيه، والأحداث التي كُنَّا نواجهها، ليس يومًا بيوم، ولكن دقيقة بدقيقة، كانت في منتهى القوة والعنف. الضغوط النفسية التي كُنَّا نعانيها ونحن في قمة المسئولية، ونحن مقدرين هذه

المسئولية، وما يترتب على اتخاذ إجراء نتيجة تحملنا لهذه المسئولية؛ كانت تجعلنا تحت ضغوط نفسية عنيفة جدًا.

عندما أجلس أنا الآن ومعي ورقة وهادئ، وغير مسئول، وأتفرج على الأحداث، وأستقرئ الحوادث، أجد نفسي وأنا عندي الشجاعة الأدبية أن أقول إننا أخطأنا.

أنا بالذات أخطأت خطأ جسيمًا. لا أقول هذا لإنهاء هذه المناقشة، ولكن رأيي اليوم أننا لم نكن لنقبل السكوت، ولا نبالي النتيجة. لكن الظروف التي كُنَّا نسايرها، والظروف التي كانت مكونة لعناصر القيادة لم تكن تسمح بأكثر من الذي حدث.

الأمور لم تسر هكذا ببساطة، فقد كان هناك كلام على العبور مع «أنور السادات» شخصيًا، وحدث نوع من تحديد الخطوط العريضة للخطط العسكرية، وانتهى البحث على أن المعركة تبدأ في الأسبوع الأخير من أبريل سنة ١٩٧١، على أساس أن الاستعدادات العسكرية للمعركة كانت تكون قد اكتملت.

ثم جاء شهر مارس سنة ١٩٧١، وطلب «أنور السادات» في اجتماع للجنة التنفيذية العليا؛ مد المهلة لإيقاف إطلاق النار شهرًا آخرًا انتظارًا لوصول الصواريخ بعيدة المدى، وتأجلت العملية شهرًا آخر، ثم تكلمنا كلنا معه بعد ذلك إلى أن وافق على تحديد الأسبوع من ٢٠ إلى ٢٦ أبريل لبدء المعركة، ثم بدأ يحرك موضوع الوحدة الرباعية. في نفس الوقت كان يردد أنه منتظر مقترحات من واشنطن، وأن «روجرز» سيحضر للقاهرة. ثم بدأ يُعلن عن اجتماعات الوحدة التي تمت في القاهرة وفي ليبيا، ثم تطورت المسائل بسرعة وحدث ما حدث في اللجنة المركزية، وإقالة «علي صبري»، وإقالة «شعراوي»، ولقاءات مع «سيسكو» و... و... حوادث سريعة متلاحقة ومتوالية لا يمكن تخيلها.

عملية الانقلاب عملية كبيرة، كيف نقوم بانقلاب في ظروف أرضنا فيها محتلة. ستجابه موقفًا خطرًا. إما أن يصطدم الجيش ببعضه، أو يصطدم الجيش بالحرس الجمهوري، وكانت ستحدث مذابح. وشيء آخر يوضع في الاعتبار .. فإن إسرائيل في هذه الحالة كانت ستتحرك لتدمير قواعد الصواريخ، وتصفيتها ونحن مشغولون في صراع داخلي.

نحن عَلَّينا الأخلاق والمبدأ .. وقررنا: نستقيل ونتركه يفعل ما يريد. مستحيل أن نتحمل المسئولية تاريخيًا، ومن هنا فقد تخلص هو من الجميع.

وعلى العموم .. فقد فرض الشعب المعركة على «أنور السادات»، وتم العبور سنة ١٩٧٣، وفرضت المعركة نفسها، وهي المعركة العظيمة التي أجهض نتائجها «السادات».

- **في تلك الفترة المبكرة، وأنتم تمسكون بزمام السلطة تمامًا، عينتم مديرًا جديدًا للمخابرات العامة. متى تم التعيين؟ ومن الذي عينه؟ ولأن هذا المدير الجديد كان موقفه في القضية مختلفًا، وربما تسببت شهادته ضدكم في أمور لم تكن في الحسبان، خاصة وأنكم جميعًا أنكرتم أقواله.**

– عُين مدير جديد للمخابرات لأن الدكتور «فوزي» طلب أن يكون معه «حافظ إسماعيل» مدير المخابرات كوزير رياسة مجلس الوزراء. وأصر على هذا الطلب، وأصبح منصب مدير المخابرات خاليًا. كان مرشحًا أكثر من شخص لهذا المنصب.

- **من الذي رشحه؟**

– لا أستطيع أن أحدد، فكلنا قمنا بهذا الترشيح. أنا رشحت أشخاصًا، و«شعراوي» رشح أشخاصًا. كُلٌّ يُبدي رأيه، وتُعرض على رئيس الدولة خمسة أو ستة أسماء وهو يختار. كان مرشحًا أربعة، و«أنور السادات» اختار من بينهم «أحمد كامل».

- **هل كانت ثمة علاقة تربط بين «أنور السادات» و«أحمد كامل»؟**

– لا أستطيع أن أقول علاقة بمعنى كلمة علاقة، لكن حدثت عدة لقاءات وزيارات ودية أوجدت نوعًا من العلاقة العادية.

- **إذا كُنَّا في مجال تقييم الأشخاص .. هل كنتم تعتبرون أن «أحمد كامل» كان ضمن هذه المجموعة التي أُطلق عليها مجازًا «مجموعة مايو»؟**

- «أحمد كامل» كان عضو الأمانة العامة للتنظيم الطليعي، واختير محافظًا لأسيوط، ومحافظًا للإسكندرية، وكان هذا أحد معايير الاختيار. ثم إن موقفه في أحداث جامعة الإسكندرية سنة ١٩٦٨ كانت تزكيه بأن يتولى مناصب أخرى. حصل تحول أم لم يحصل .. **فهذه طبيعة البشر، ونحن لا نتعامل مع ملائكة. البشر ممكن أن يتغير، ويمكن أن تكون هناك مغريات أو مؤثرات، أو أنك لم تُحسن معاملته في يوم من الأيام فينقلب عليك.**



- **لعل بداية النهاية في أحداث «مايو» هو الخلاف الذي تفجر في اللجنة التنفيذية العليا، ثم في اللجنة المركزية، حول قضية الاتحاد بين سوريا وليبيا. لقد تحدثنا من قبل عن الاختلاف الأول حول المبادرة التي أعلنها السادات من تلقاء نفسه، ودون مشورة أحد، وكان الخلاف الثاني – وهو الذي فجر القضية كلها – كان حول قضية الاتحاد.**

- باختصار شديد .. كانت قضية الاتحاد بين مصر وسوريا وليبيا سببًا في خلاف. الخلاف ليس على الاتحاد، ولكن على عدة أمور .. أولها توقيت الاتحاد، الذي رأينا أنه يمكن أن يؤجل المعركة، وثانيًا .. كان لنا رأي مختلف في بنود الاتفاقية التي وقعها بمفرده، في ظل وجود مؤسسات، وأيضًا لجنة معه للمباحثات. كان «السادات» يريد من هذا الاتحاد أن يكون ورقة في يده يترتب عليها أنه يأخذ فترة زمنية يأخذ فيها قرارًا بالمعركة أولاً .. يأخذه لأن دولة الاتحاد لها مؤسسات، هذه المؤسسات تحتاج لوقت حتى تقوم ويتم تنظيم العمل فيها.

بعد قيام هذه الدولة – إذا كان من المفروض أن تقوم – فكيف ستقوم آلية اتخاذ القرار، خصوصًا في المسائل المصيرية.

أحد الخلافات الأساسية التي نشأت بيننا وبين «أنور السادات» أنه وافق على أن يكون القرار بين مصر وسوريا وليبيا بالأغلبية، وكان رأينا مختلفًا، لأنه إذا اتفق اثنان

على رأي فيها أغلبية، يمكن أن يصدر قرار قد لا تكون كل الأطراف مستعدة له، لأن الجامعة العربية مثلاً قراراتها بالإجماع وليست بالأغلبية، فمن باب أولى أن يُتخذ أي قرار مصيري بالإجماع، وبناء عليه كُلفت أنا بالجولة المكوكية بين سوريا وليبيا للموافقة على التعديل، بحيث تكون القرارات بالإجماع.

- **ورفضت سوريا؟**

– لم ترفض سوريا، تم اللقاء مع الرئيس «حافظ الأسد» ومع بعض عناصر من الأمانة العامة لحزب البعث العربي الاشتراكي، أو «القيادة العامة»، خمس ساعات تقريبًا، وقال لي: أنا لا أستطيع أن أتخذ قرارًا. وقد تمت موافقة المكتب السياسي على وثائق الاتحاد، ولابد من أن نجمعهم ليُنَاقَش الأمر، ثم نرسل لكم برقية. وسافرت ومن المفروض أن يُرسِل برقية، ولم تُرسَل هذه البرقية.

- **قبل إقالة «علي صبري»، وفي تحقيقات هذه القضية، أن السيد «علي صبري» يسألك عن «أنور السادات»، وقد كان في موسكو، فقلت إنه في الجبهة. إذن أنت كنت مع «أنور السادات» .. حتى ضد «علي صبري»؟**

– لا تُصوِّر الأمور بهذا الشكل. المفروض أن زيارة «أنور السادات» كانت زيارة سرية، ومعه الفريق «فوزي» و«شعراوي جمعة»، ومتفق أن لا يعلم أحد بهذه الزيارة. وليست مسألة أنا مع أو ضد. لقد كنت أقول لـ«علي صبري» إن «السادات» في الجبهة وأنا متضرر، وغير موافق على ذلك داخلي. ولكن بناء على تعليمات، أن هذه الزيارة سرية على الجميع.

- **هل كانت سرية على نائب رئيس الجمهورية؟**

– هكذا كانت التعليمات.

- **ألم يكن هناك أي نوع من التشكك في أنه يريد إبعاد نواب رئيس الجمهورية هؤلاء؟**

– في تلك الفترة بالذات – في شهر مارس – لم تكن المسائل بعد قد اشتدت اشتعالاً.

- **ماذا كانت العلاقة التي تربطكم باللواء «الليثي ناصف» قائد الحرس الجمهوري في تلك الفترة.**

- علاقة وثيقة جدًا.

- **هل كان على دراية كاملة بهذا الخلاف .. وتطوره .. وأسبابه؟**

- نعم .. وكان على دراية كاملة من الطرفين، كان «أنور السادات» يحكي له، وأنا أيضًا. وعندما كان يسألني الرأي كنت أقول له: التزم بالشرعية .. وهذه أحد أخطائي. كان «الليثي ناصف» مستعدًا لتنفيذ ما أطلب منه، حتى عندما سُئِل «ممدوح سالم» في قضيتنا – ونحن محبوسين وكان هو وزيرًا للداخلية – قال للنائب العام: ولو كان «سامي شرف» قال لي اسْتَقِلّ لكنت استقلت.

- **تم اجتماع بين «السادات» و«الليثي ناصف» في شهر مارس، وقال له: لا تأخذ تعليمات من «سامي شرف»؟**

- لم يحدث .. والدليل على عدم صدق ذلك أن الاجتماع تم ليلة اجتماع اللجنة التنفيذية ا لعليا في القناطر، ونوقشت فيه كل الأوضاع، وأن كل أعضاء اللجنة التنفيذية العليا غير موافقين على رأي «أنور السادات». فأرسل لـ«الليثي ناصف» ليقابله بعد الظهر. في هذا الوقت كُنَّا في اجتماع القيادة العامة في مدينة نصر، عند الفريق «فوزي»، ودخل سكرتير الفريق «فوزي» يقول لي: اللواء «الليثي ناصف» يريد سيادتك ضروري، وكانت الساعة التاسعة مساءً، وكان واقفًا بالخارج، فخرجت له، وجلسنا في مكتب جانبي، وقال أنا أتيت من القناطر، والرجل ثائر جدًا على أعضاء اللجنة العليا، وبالذات على السيد «علي صبري» و«شعراوي جمعة»، وأنا لا أفهم الحكاية، فماذا ترى؟

قلت له بالنص: **يا «محمد» التزم بما يصدره لك رئيس الجمهورية من أوامر.**

هذا ما قلته بالضبط، ولم يقل لي إن «أنور السادات» طلب منه ألا يأخذ أمرًا من «سامي شرف»، وإلا لما كان قد جاء ليقول لي ما حدث ويأخذ رأيي. هذا أولاً ..

وثانيًا: إن العلاقة التي بيني وبين «الليثي» كانت قوية جدًا جدًا، وكان يسمع كلامي أكثر مما يسمع كلام «السادات».

- **«محمد عبدالسلام الزيات» عينه «السادات» وزيرًا في تلك الفترة. ألم يكن ذلك يُعطي دلالة حول شيء ما يمكن أن يحدث، وخصوصًا أن «الزيات» كان رجل «أنور السادات» وصديقه؟**

- ترجمنا هذا التعيين بشكل طبيعي؛ أن «أنور السادات» يرتاح لـ«محمد عبدالسلام الزيات» وهو رجله، فمن حقه تعيينه، وهذا ما طلبته من «أنور السادات» يوم وفاة «جمال عبدالناصر»، عندما قلت له: **يا ريس .. لكل رئيس رجاله، ولك أن تختار رجالك!**

- **قال لي «محمد عبدالسلام الزيات» أنكم لم تكونوا مرتاحين لتعيينه وزيرًا؟**

- لقد عُين وزير دولة لشئون مجلس الأمة، ماذا يضيرني من هذا التعيين. من حقه كرئيس دولة أن يُعين أي وزير في أي مكان يختاره.

- **حضر «محمد عبدالسلام الزيات» اجتماعًا مع «الليثي ناصف» الذي طلب فيه «السادات» من «الليثي» ألا يأخذ تعليمات من «سامي شرف»؟**

- الذي أعلمه، وكل ما حدث بيني وبين «الليثي ناصف» هو ما ذكرته.

- **ماذا كانت علاقة «سامي شرف» في تلك الفترة بـ«حسن التهامي»؟**

- لا توجد علاقة.

- **ماذا كانت علاقة «مجموعة مايو» كلها – وأنا أيضًا أُطلق عليها «مجموعة» وفقًا للاصطلاح – بحسن التهامي؟**

- أيضًا لا توجد علاقة، لا دورية ولا يومية. لا توجد علاقة.

- **ما هي علاقة «أنور السادات» بـ«حسن التهامي»؟**

- ظاهريًا كان يُطلق عليه أنه مشعوذ، كان يصفه بذلك. ولم يُظْهِر لنا أي ميل نحوه.

- **«سامي شرف» حضر اجتماعًا للتنظيم الطليعي في تلك الفترة للوقوف ضد اتفاقية الاتحاد الثلاثي؟**

- كانت لقاءات الأمانة العامة للتنظيم الطليعي بصفة دورية.

- **لم يحصل أي اجتماع للتنظيم الطليعي في «مصر الجديدة»؟**

- حصل اجتماع للتنظيم الطليعي على مستوى شرق القاهرة، وهوجمت في هذا الاجتماع هجومًا شديدًا لأنني لا أتكلم معهم في تفاصيل الموقف، وكنت أقصد ذلك، واتُّهمت بطريق غير مباشر بأنني سلبي، وكان في غرضي أن تنام المسألة.

- **كان «سامي شرف» يجلس في الصفوف الخلفية في اجتماع اللجنة المركزية، وكان يُشير إلى الأعضاء بعدم الموافقة على الاتفاق على حد ما قال البعض في التحقيقات، فما مدى صحة هذا الكلام؟**

- غير صحيح، أنا لم أجلس بالصفوف الخلفية، بل أنا كنت عضوًا في اللجنة المركزية، كنت أجلس في مكاني المعتاد في منتصف القاعة تقريبًا، ولم أُشر لأي إنسان لاتخاذ أي موقف.

- **ألم يكن هناك اتفاق حول هذا الاجتماع؟**

- بمعنى؟

- **أن يُعارض أعضاء اللجنة المركزية هذا الاتفاق؟**

- لم يكن هناك اتفاق على ذلك.

- **هذا يعني أن الأعضاء جميعهم رفضوا اتفاقية الاتحاد من تلقاء أنفسهم؟**

- نعم .. من تلقاء أنفسهم، أن ترتب للأعضاء ماذا يقولون، أو الموقف الذي يتخذونه داخل القاعة هذا شيء، وأن الأعضاء من أنفسهم تلقائيًا رافضون هذه العملية لأنهم يعلمون السبب الحقيقي لها .. هذا شيء آخر. لأنه دارت مناقشات في المنصة، وهذه المناقشات كان فيها رأيان، أحدهما رأي يؤيد، والآخر يعارض.

- **الذي تكلم ثلاثة، هم: «أنور السادات» و«ضياء الدين داود» و«حسين الشافعي»؟**

- والذين عارضوا كل الأعضاء فيما عدا ثلاثة على وجه التحديد هم: «أحمد سيد درويش»، و«سيد مرعي»، و«مصطفى أبو زيد فهمي».

- **أي أن كل الأعضاء كانوا رافضين .. ما عدا هؤلاء الثلاثة؟**

– نعم.

- **هل اقتنع جميع الأعضاء بكلام «علي صبري»، ولم يقتنعوا بكلام «حسين الشافعي» الذي كان يؤيد «السادات»، ويقف إلى جواره في موقعه؟**

– نعم .. في أي نظام حزبي يمكن أن تحدث مشاورات قبل الاجتماعات، حتى يعرف الأعضاء، وهذه القضية لم تكن محتاجة لشرح، لأنها كانت واضحة، ولم يكن بها أسرار.

- **قال «أنور السادات» أنه لا يريد اتحادًا، ولكن يريد فقط الورقة حتى يمكنه الضغط بها. وهذا يعني أنه كان يريد حلاً سلميًا، أو صلحًا، لأنه قال بالنص: «بدل ما أتكلم باسمي .. اتكلم باسم الثلاث دول». إذن لم يرد الحرب. لماذا لم تبرز هذه النقطة أساسًا؟**

– الآن تثور مثل هذه المسائل، لكنه مع الضغوط التي كُنَّا نعيش فيها، مع الاقتناع بالكلام الذي تقوله، واستنتاجك سليم، لكن الإجراء المقابل لم يكن متاحًا.

- **هل تم التفكير في هذه الأيام في التخلص من «أنور السادات»؟**

– لا .. كان المعنى في ذهننا هو الحفاظ على الشرعية والإبقاء عليها. قد يكون خطأ أو صوابًا، ولكن هذا هو الرأي الذي كان غالبًا في أول مايو، وبعد خطابه الشهير الذي هاجم فيه المجموعة كلها.

- **أقال «علي صبري» وأنت كنت تعلم من قبل هذه الإقالة؟**

– لم أعلم إلا في نفس الليلة، لأن «أنور السادات» كلمني الساعة ٥ أو ٦ بعد الظهر وقال: اعمل قرار بإقالة «علي صبري». وأبلغت «علي صبري» في نفس الليلة.

- **أنا أُذكرك .. في هذه الفترة، وقبل إقالة «علي صبري» استدعى «السادات» السفير السوفيتي وقال له أنه سوف يقيل «علي صبري»، وأنت أبلغت «علي صبري» بما قاله «السادات» للسفير السوفيتي. هذا من أوراق القضية، أي أنك علمت قبلها وليس في نفس اليوم.**

– لا .. بل في نفس اليوم من مكتبي بالقبة، وكان يجلس معي «شعراوي جمعة».

- **كان هناك سؤال في التحقيق موجه لك، أو لـ«علي صبري»، أنه عندما قال له «سامي شرف» أن «السادات» أبلغ السفير السوفيتي بأنه سوف يقيل «علي صبري»، أُصيب السفير السوفيتي بالدهشة، لأن هذا إجراءاً داخلياً، لماذا يُبلغ به السفير السوفيتي، وقال «علي صبري» إن «سامي شرف» هو الذي أبلغني، وكان هناك اتهام بأنك أبلغته لكي تثيره فيرفض الاتحاد، ويقول ما قاله في اللجنة العليا واللجنة المركزية. هذا الكلام جاء في أوراق التحقيقات التي أُجريت في قضية مايو، أي أنك أبلغته عندما أبلغ السفير السوفيتي قبلها بفترة؟**

– هذا التصوير غير حقيقي .. ولم يحدث.

- **بل هذا ما جاء في القضية!!**

– إنه ليس حقيقيًا، والأمور لم تُدر بهذا الشكل، والحقيقة أن «أنور السادات» أعطاني أوامر بتجهيز قرار جمهوري بإقالة «علي صبري».

- **لا أتكلم عن القرار الجمهوري، بل عن واقعة إبلاغ «السادات» السفير السوفيتي.**

– «أنور السادات» كلمني، وقال لي: أنا بلغت السفير السوفيتي بأني سوف أُقيل «علي صبري». هو نفسه الذي قال إنه أبلغ السفير السوفيتي.

- **أنت قلت لـ«علي صبري» بأنه أبلغ السفير السوفيتي، و«علي صبري» قال لـ«شعراوي جمعة»، و«شعراوي» قال له سوف يتناول العشاء في تلك الليلة مع السفير السوفيتي وسوف يسأله. ولقد كان ذلك قبل أن يقيله بأيام؟**

– الذي أذكره جيدًا أن «أنور السادات» طلب منّي إعداد قرار جمهوري بإقالة «علي صبري»، وطبعًا أنا أخذت وأعطيت معه في الكلام وسألته: لماذا؟ .. فقال: لقد نَفَذَ الأمر.

- **في تلك الفترة – يوم ٢ مايو ١٩٧١ – كان القرار الذي أصدره «السادات» بإقالة «علي صبري» .. ألم يتبادر إلى ذهنكم أن هذا هو بداية الخيط لإقالتكم جميعًا؟**

- بصراحة .. لا. وكلمة «لا» هنا لا تعني أننا كُنَّا عميانًا، أو لا نستنتج الأحداث التالية، ولكن لم يكن من المتخيل أن العجلة سوف تدور بهذه السرعة. أضف إلى هذا أنه لم يكن هناك فكر موحد للتطورات التي سوف نقبل عليها.

- **لماذا لم تتخذوا موقفًا إزاء إقالة «علي صبري»؟**

- ببساطة لأن المسائل لم تكن شخصية، أن فلانًا استُبعد، فأنا آخذ موقفًا معه. وهذا ينفي وجود شللية، وأنها لم تكن شلة، أو ارتباط أشخاص، إنما هو ارتباط باتجاه.

و«علي صبري» كان يُمثل هذا الاتجاه، ولكن في جوهر الأمر هو فرد في هذا الاتجاه، مع احترامنا الكامل والتقدير الشديد مهما كان مستواه ووضعه القيادي، إلا أنه يظل أيضًا يُشكل مسألة فردية. يمكن أن يُترجم ذلك على أن من معه رئيس الجمهورية أنه لا يتعاون مع أي من معاونيه، ويتخذ منهم إجراء، فهذا حقه الدستوري. هناك كان المفروض أن يكون رد الفعل من جانب من يدرون بحقيقة الأمور بعمقها وبُعدها الحقيقي، أن يكون تحركهم أسرع وأكثر حسمًا مما كُنَّا عليه.

- **هل أستطيع أن أقول أن هذه المجموعة أو بعض أفرادها كانوا سعداء بإقالة «علي صبري»؟**

- لا .. أنفي هذا نفيًا قاطعًا!

- **في تلك الفترة، ونقفز بالأمور سريعًا إلى يوم ١٢ مايو. ماذا كان موقفكم من يوم ٢ مايو إلى ١٢؟ هل كنتم تعقدون اجتماعات وتتشاورون فيما حدث، وفيما يمكن أن يحدث؟**

- إجراء طبيعي تفرضه الأحداث، أن نجتمع يوميًا، علاوة على أنه كان هناك اتفاق على الاجتماع اليومي في جلسات، ليست سرية أو غير شرعية. كانت تُناقش كل المسائل، وكان الاتجاه العام فيها هو محاولة تهدئة المسائل وعدم إشعال الموقف.

- **جاء يوم ١٢، وأُقيل «شعراوي جمعة» بسبب ما قاله «السادات» – فيما بعد – أنه كان هناك شريط تسجيل وصله يحمل ملامح مؤامرة، أو شيء من هذا القبيل. هل يمكن أن نلقي الضوء من وجهة نظرك على هذا الشريط؟**

- طبعًا هذه قصة مختلقة .. لأن ما جاء في هذا الشريط معروف. كلنا اطلعنا عليه قبل أربعة أيام، وقبل أن يدعي «أنور السادات» أنه اكتشفه. كانت هناك رقابة تليفونية، وكانت الشرائط تفرغ يومًا بيوم، وقد اطلعنا أنا وشعراوي على هذا الشريط .. وإذاك أن يحوي ألفاظًا معينة، وصفات معينة تمس «أنور السادات» وحرمه، فهل هذا يعني أن يحصل انقلاب.

إذا كان الشريط وردت به بعض ألفاظ على لسان «محمود السعدني» بطريقته الكاريكاتيرية الساخرة، ثم إن «محمود السعدني» لن يقوم بمؤامرة، فهو أبعد الناس عن أن يقوم بمؤامرة، فهو إنسان ظريف، ساخر حتى على نفسه لو أُتيحت له الفرصة.

- **هل هذه التفريغات التي اطلعتم عليها كانت تصل إلى «أنور السادات»؟**

- كانت تصله، ولكنه لم يكن يقرأها، فهو لم يكن مطلعًا، ولم يكن قارئًا. وإذا وجدت أشياء مهمة في هذه التفريغات؛ كنت أنا أبلغه إياها بالتليفون.

- **هذا يطرح موضوع قضية التسجيل. تسجيل المكالمات التليفونية للمجموعة. وأنا أعتقد أن القضية كلها قامت على مجموعة تسجيلات؟**

- في بداية ١٩٦٧ استحدثت شبكة اتصالات تليفونية، كان قد أحضرها «صلاح نصر» .. هذه الشبكة كانت على نمط الشبكة الموجودة في «البيت الأبيض» تقريبًا، وهي تشمل مجموعة محددة من خطوط الدوائر التليفونية المغلقة تضمن سرية المكالمات، وكان تجهيزها أنه عندما ترفع السماعة يعمل الجهاز، ويسجل المكالمة أتوماتيكيًا. لا أحد يتحكم فيه، إنما تسجل المكالمة كاملة. الشبكة كانت قائمة على أساس أنها تسجل جميع المكالمات، وهكذا سُجلت جميع المكالمات بين هؤلاء المسئولين. إنها – كما قلت – مثل شبكة «البيت الأبيض»، لو رفعت إحدى السكرتيرات السماعة وطلبت أي شيء لنفسها، فتسجل هذه المكالمة.

- **سؤالي حول التسجيلات على المسئولين؟**

- الشبكة خصصت لاتصالات كبار المسئولين، وتنظيمها أن يتم التسجيل عندما يرفع المسئول السماعة.

- **سؤالي هو: لماذا جاءت الشبكة من الخارج أساسًا؟**

– «صلاح نصر» أحضرها من أجل تأمين سرية الاتصالات بين كبار المسئولين، كنوع من أنواع التطوير والتحديث.

- **التأمين يكون بالتسجيل أم بعدم التسجيل؟**

– بالتسجيل .. أرقى الدول وأعظمها تقوم على نظام التسجيل. ولماذا يصبح في مصر تسجيل المكالمات التليفونية جريمة؟

فالتسجيل خاص بكبار المسئولين أثناء العمل، وليست للاستعمال الشخصي. هذه التليفونات للعمل فقط، أي يستخدمها المسئول وحده فقط، وفي العمل فقط، والتسجيل يكون لإدارة ومناقشة مسائل عامة، ومواضيع هامة. ما وجه الضرر في تسجيلها، وتُحفظ بعد ذلك للتاريخ والمستقبل. وكل من أبدى برأي لا يستطيع أن يُنكر هذا القول. وكان المسئولون جميعًا يعلمون أن هذا النظام يسجل المكالمات.

- **هل كان «شعراوي جمعة» يعلم بهذا التسجيل؟**

– نعم .. «شعراوي» كان يعلم، و«علي صبري» يعلم، و«سامي شرف» يعلم، و«أنور السادات» يعلم.

- **إذا كانت الشبكة لكبار المسئولين، فإن «محمود السعدني» لم يكن من كِبار المسئولين، وكذلك «فريد عبدالكريم». فالمكالمة كانت بين «محمود السعدني» و«فريد عبدالكريم»، ولم يكن هذا مسئولاً .. ولم يكن ذاك مسئولاً؟**

– هذا موضوع آخر.

- **قلت في التحقيق أنه كان عدد من المسئولين يُسجل لهم منذ أيام «عبدالناصر»، وأنك سألت «أنور السادات» هل نستمر في التسجيلات أم لا؟ وطلب «السادات» استمرار التسجيلات؟**

– نعم .. حصل.

- **إذن هذا خارج الدائرة؟**

- نعم .. خارج الدائرة. نحن انتقلنا الآن من المكالمات التي تمت على أساسها محاكمات ١٣ مايو إلى موضوع آخر. هذا نظام وذاك نظام آخر.

نظام الشبكة الخاصة بكبار المسئولين قائم على أن كل مكالمة تُسجل على الفور. هناك شيء آخر اسمه «مراقبات تليفونية»، يعمل وفق الأجهزة المعنية. فمثلاً لو كانت المباحث العامة تريد مراقبة نشاط معين، فمن بين وسائل المراقبة .. مراقبة التليفون، المراقبة الشخصية، وتتبع الأخبار والتحركات. فإحدى هذه الوسائل هي مراقبة التليفونات. ومن هنا من حق أي جهاز من تلك ا لأجهزة أنه لو كان يتتبع نشاطًا ما في عملية ما؛ فإنه يضع التليفونات تحت المراقبة. وهذه عملية لها تقنين وأصول. ولها دفتر تدون فيه الساعة والقائم بأعمال المراقبة، والذي أمر بها، والنتيجة.

- **هل كانت مكالمات الرئيس «أنور السادات» تُسجل؟**

- لا .. إلا إذا تكلم على شبكة التليفونات التي تسجل تلقائيًا، وكان يتفاداها دائمًا.

- **ألم تكن هناك أجهزة تسجيل في منزل السادات؟**

- لا بالقطع. لو كان فيه أجهزة تسجيل في بيت «أنور السادات» لكنت عرفت مثلاً ما دار بينه وبين «كمال أدهم» الذي حرضه على طرد السوفيت من مصر، وعلى إعادة صياغة هيكل الاقتصاد المصري بما يسمح بدمجه في السوق الرأسمالي العالمي. كما شجعه على الحملات ضد «عبدالناصر» وتمويل هذه الحملة. ولكنت عرفت ما كان يدور بينه وبين الدوائر الضيقة الخاصة لاتخاذ قراراته من كل من «هيكل»، و«سيد مرعي»، و«جيهان»، و«محمود أبو وافية»، و«محمد حامد محمود»، و«محمد عثمان إسماعيل»، و«عبدالمنعم أمين»، وغيرهم من أجانب ومصريين.

- **هل كانت هناك حراسة على مبنى الإذاعة لمنع «السادات» من دخولها؟**

- لم يحصل، ولقد ثبت في التحقيق أن هذه القصة مفبركة، ولا أساس لها من الصحة.

- **هل استدعاك الرئيس «السادات» وجلست معه ثلاث ساعات؟**

- متى؟

- **يوم ١٢ مايو.**
  - نعم .. في منزله بالجيزة.
- **ماذا جرى في هذا الاجتماع؟**
  - قال إنه طلبني لأبلغ «شعراوي جمعة» أنه قَبِلَ استقالته. قبل أن أذهب كانت لدي أخبارًا بأنه استدعى «ممدوح سالم» من الإسكندرية، وأنه استدعى أيضًا «محمود فوزي» رئيس الوزراء ليذهب إلى الجيزة، وعندما بدأ حديثه بأنه استدعاني لكي أذهب وأبلغ «شعراوي» بأنه قَبِلَ استقالته.

سألته: هل «شعراوي» قدم استقالته؟ ..

قال: لا، أنا بدل ما أُقيله قلت أبلغه بأن قُبلت استقالته.

سألته عن السبب ..

قال: «شعراوي» قَصَّرَ، وأنا لا أقبل هذا التقصير منه، وأنا لولا خاطر «شعراوي» عندي لكنت اتخذت معه إجراءً آخر.

قلت له: هل هناك إجراء آخر غير الإقالة.

قال: أنت تذهب وتبلغه.

قلت: أريد أن أعرف الحكاية.

قال: إجلس هنا وسوف أغيب دقائق وأعود.

خرج من المكتب ورأيت الباب يُقفل عليّ بالمفتاح، ثم بعد ٥ دقائق فُتح الباب بالمفتاح أحد السفرجية، ومعه طبق صغير عليه تفاحتين وسكينًا، وقال الهانم ترسل لك التفاحتين لأنك أكيد لم تتناول الغداء، وعندك السكر، فهذا شيء يعوض. ثم همس في أذني بأن الدكتور «فوزي»، و«ممدوح سالم» بالداخل يحلف اليمين .. وخرج .. وعاد ليقفل الباب بالمفتاح. لم أمد يدي على التفاح. بعد ثلث ساعة، عاد «السادات» وعندما دخل أخذ تفاحة وأكلها.

قلت له: ماذا أقول لـ«شعراوي»؟ أنا لا يمكن أن أقول له استقلت بدون أسباب.

قال: هو انت صوتك ليس في جيبي مثل ما كان صوتي في جيب «عبدالناصر».

قلت: صوتي في جيب سيادتك .. نعم .. لكن لازم أعرف السبب.

وسردت له تاريخ «شعراوي جمعة» في الثورة، وما قام به، والذي فعله بطريقة هادئة، وهو يستمع. ثم علق قائلاً: «شعراوي» أخطأ .. وهذا وضع غير مقبول.

وجلسنا ثلاث ساعات نحاور بعضنا، وهو يرفض أن يدلي بالأسباب، وقلت: أنا غير مقتنع، ولكني سوف أبلغ «شعراوي جمعة» أنك بدون أسباب طلبت مني إبلاغه قبول الاستقالة.

- **ألم يقل لك عن التسجيل الذي قال أنه وصله قبل ساعات بالليل؟**

- لا .. إطلاقًا .. وخرجت وذهبت إلى مكتبي أسأل عن «شعراوي» ووجدته عند الفريق «فوزي» في القيادة.

كان هناك «فوزي» و«شعراوي» و«سعد زايد» و«محمد فائق». ودخلت عليهم وقلت لشعراوي: «أنور السادات» قبل استقالتك، و«ممدوح سالم» حلف اليمين كوزير داخلية.

وطلب شعراوي مكتبه في الداخلية، رد عليه «ممدوح سالم»، وقال له: مبروك، وتمنى له التوفيق.

قم قلت لـ«شعراوي»: هيا نذهب إلى منزلك. فكنت أقصد أن لا نجلس في القيادة. ونزلنا وذهبنا إلى منزل «شعراوي»، وجاء «محمد فائق»، وجاء «حلمي السعيد»، وجاء «فوزي»، واتكلمنا ماذا نفعل.

- **في هذه الجلسة في القيادة .. هل اقترح «سعد زايد» أن تعطوه خمسة عساكر ودبابة حتى يذهب ويأتي إليكم بـ«السادات»؟**

- ربما.

- **هل أرسلتم «مشهور أحمد مشهور» إلى «عبداللطيف بلطية» ليقدم استقالته، ورفض وقال أنه رئيس اتحاد العمال أيضًا، ولا يستطيع أن يقدم استقالته كوزير عمل؟**

- «عبداللطيف بلطية» اتصل بي في المنزل، وقال لي: ماذا حدث؟ فشرحت له ما حدث، وقلت له أننا قدمنا استقالاتنا. وقال لي أنه لا يستطيع أن يُقدم استقالته، فقلت له: أنا لم أطلب منك ذلك.

- **ووزير المواصلات؟**

- بالنسبة لوزير المواصلات و«أحمد كامل» .. أنا اتصلت بمكتبي وطلبت أن يبلغوا من يتصل بي أنني قدمت استقالتي. اتصل «علي زين العابدين» وزير المواصلات، وعلم، فقدم استقالته.

- **ثم عينه «السادات» بعد ذلك في النظام الجديد وزيرًا، واكتشفوا بعد التعيين أنه قد قدم استقالته، فأقاله «السادات» في اليوم التالي بعد إعلان تعيينه كوزير؟**

- أنا لا أعرف .. لأنه كانت قد تحددت إقامتنا.

- **في تلك الفترة من الساعة الثانية ظهرًا استدعى «ممدوح سالم» حتى الثامنة مساء، أُحرقت أوراق «التنظيم الطليعي»؟**

- لا أعرف كيف تم ذلك.

- **أنا أعرف كيف تم .. ولكن أنا أسألك ماذا كان في هذه الأوراق؟**

- لا أعرف .. يُسأل في ذلك الذين كانوا مسئولين عن أمانة التنظيم.

- **ألم تعرف بعد ذلك ماذا كان في هذه الأوراق، ولماذا أُحرقت؟**

- لا أعرف.

- **أنت اتصلت بمدير مكتبك، وطلبت منه ترتيب الأوراق في المكتب وأخذها؟**

- بالطبع .. حتى أعرف من الذي سيُعين مكاني، وكانت هناك أوراقًا مهمة، مثل تسجيلات مجلس الوزراء، واللجنة التنفيذية العليا.

- **كانت الأوراق في ثمانية حقائب؟**

- إنها تسجيلات كل الاجتماعات، فحتى أعرف كيف ستسير الأمور طلبت من مدير مكتبي بأن يحتفظ بهذه الأوراق، وقلت له «إخفيها» ولا أعرف أين ذهب بها.

- **ذهب بها عند حماته؟**

- أنا طلبت منه إخفاء الأوراق، لأنه عندما جاء «أشرف مروان» – وكان يعمل معيّ – لتسلم الاستقالات لتسليمها لـ«أنور السادات»، أبلغني «أشرف» أنه لن يستمر في عمله، فطلبت منه أن يستمر.

- **من الذي اقترح عليكم الاستقالة وأنتم في منزل «شعراوي»؟**

- لا أذكر من الذي اقترح.

- **لماذا استقلتم؟**

- ولماذا لا نستقيل؟! .. لماذا نستمر؟! .. نقعد نعمل إيه؟!

- **لماذا عندما عزل «السادات» «شعراوي»؟**

- كان سيعزلنا الواحد وراء الآخر، هكذا حسبناها، ولم يكن في نيتنا أن نقوم بأي إجرّاء ضد الشرعية.

- **هناك نقطة حاكمة لابد أن نحددها. لماذا استقلتم؟ هل تحسبًا من أن يعزلكم «السادات»، أم تعاطفًا مع «شعراوي»، أم أنه قرار انفعالي؟**

- مجموعة من هذه التفسيرات .. انفعالي ممكن .. تعاطف ممكن .. تحسبًا للقضاء علينا الواحد تلو الآخر ممكن. رأيت من الأفضل أن أخرج بكرامتي، وأهم من ذلك أننا لم نكن نفكر في إجراء انقلابي للأسباب التي قلتها لك.

- **هل كان هناك أي توقع من جانبكم بخروج المظاهرات تطالب بعودتكم وتأييد الجماهير لكم؟**

- لم يكن هذا واردًا بالمرة.

- **هل طلبت من «أشرف مروان» أن يوصل الاستقالات في وقت معين يسمح بإذاعتها، أي الساعة ١١ إلا خمس دقائق بالضبط، قبل إذاعتها في نشرة الحادية عشر بخمس دقائق؟**

- لأ .. لم يحدث. قلت له بالنص: يا «أشرف» خد هذه الاستقالات لتوصيلها إلى «أنور السادات»، بدون أي قيود، وبدون أي شروط.

- **بعد توصيله الاستقالات .. هل حمل «أشرف مروان» رسالة من «السادات» إلى «سامي شرف» بالذات؟**

- تم اتصال تليفوني بيني وبين «أنور السادات»، وكان الاتصال من جانبي أنا.

- **قال لي «أشرف مروان» إن «السادات» أبلغه رسالة لكي يبلغها لك؟**

- لم يحدث أن أرسل لي «السادات» رسالة في «لندن»، يوم أول أكتوبر سنة ١٩٨١، وقبل ذلك لم يحدث.

- **هل اتصل بك «السادات» بالتليفون؟**

- أنا اتصلت به بعد الاستقالة.

- **بعد أن وصلته الاستقالات؟**

- قبل أن تصل إليه. اتصلت بثلاثة .. «محمود فوزي» من بيت «شعراوي» باعتباره رئيسًا للوزراء ولم أجده، وكنت أريد أن أبلغه أنني قدمت استقالتي. وطلبت «أنور السادات» في الرقم المباشر ورد علي، وقلت له أنا يا افندم أرسلت لسيادتك استقالة، ولا أستطيع الاستمرار. فقال لي السادات: أنت تعبان ومجهد وأعصابك تعبانة، واستريح إلى يوم الأحد. قلت له: لا .. أنا أرسلت لسيادتك استقالة، ولا أستطيع الاستمرار في هذا الموقف. قال لي: أنت تقعد .. وأنا محتاج لك .. انفعلت وقلت له: "أنا مش قاعد، وأرسلت لسيادتك استقالة".

- **والشخص الثالث الذي اتصلت به؟**

- «محمود رياض» وأبلغته أنني قدمت استقالة، فقال لي: لا يصح أن تعملوا هذا الإجراء .. أنتم أخطأتم.

- **أين كان «أحمد كامل» مدير المخابرات في ذلك الوقت؟**

- كان في مكتبه، ولم يقدم استقالته.

- **لماذا إذن قُبِضَ عليه؟**

- باعتبار أنه قد حُسِبَ على هذه المجموعة.

- **وبعد تقديم الاستقالة لـ«السادات»، هل عاد إليك «أشرف مروان»؟**

- حضر إليَّ في البيت بالليل، وقال لي «سأمشي»، قلت له «انت تقعد» حتى اطمئن إلى وجود أحد أمين في هذا المكتب، وأنت لست طرفًا، أنا من حقي كوزير دستوريًا أن أُعرب عن رفضي لما يحدث بالاستقالة.

عندما قَبِلَ «أشرف» أن يستمر، ولا يستقيل، كلفت سكرتيري «محمد سعيد» بتسليم كل ما لديه لـ«أشرف مروان». وقد تم هذا بعد منتصف الليلة نفسها.



- **ما هي الأوراق التي طلبت من سكرتيرك «محمد سعيد» أن يُسلمها إلى «أشرف مروان» بعد أن قدمت استقالتك؟**

- كانت هذه الأوراق ثلاث شُنط جلدية بها تسجيلات لجميع محاضر الاجتماعات الرسمية للرئيس «جمال عبدالناصر»، سواء في مجلس الوزراء، أو في اللجنة التنفيذية العليا، أو في منزله بـ«منشية البكري».

- **ولماذا اجتماعات الرئيس «عبدالناصر» بالذات، بالرغم من وجود العديد من الوثائق والأوراق الهامة في مكتبك؟**

- التسجيل الصوتي لـ«جمال عبدالناصر»، والقرارات التي كان يصدرها بصوته، والمناقشات التي تمت بينه وبين المسئولين طوال الفترة التي امتدت من بداية اتباع نظام تسجيل هذه الجلسات إلى وفاته، كنت أعتبرها ثروة قومية، وزحمة الأحداث التي مررنا بها الأيام السابقة على يوم ١٣ مايو جعلتني أفكر في الحفاظ على هذه الوثائق الهامة، ولا تُسلم إلا لشخص أثق فيه، أو أضمن أنه لن يُفرط فيها.

- **هل سُلمت فعلاً؟**

- أنا بلغت سكرتيري، وسلمها فعلاً إلى «أشرف مروان».

- **ما هي الأوراق التي طلبت من سكرتيرك أن يحملها لك في المنزل؟**

- لم يحدث أنني طلبت منه ذلك.

- **ماذا يعني حمل سكرتيرك لثلاث حقائب مليئة بالأوراق إلى منزله، وقال أنه نقلها بتعليمات منك، وقد ضبطت في منزل حماته؟**

– هي نفسها هذه الحقائب التي بها التسجيلات. جزء منها شرائط تسجيل، وجزء آخر تفريغ لهذه الشرائط، وهي مجموعة الأوراق المصاحبة لشرائط التسجيل، وليس هناك أوراقًا أخرى، فكانت كلها خاصة بتسجيلات الاجتماعات الرسمية التي حضرها «جمال عبدالناصر».

- **هل كان ضمنها بعض الأوراق تحمل معلومات عن بعض التصرفات الشخصية لـ«أنور السادات»؟ أو لأحد من أعضاء مجلس الثورة؟ أو لأحد المسئولين؟**

– لا .. وربما تقصد بسؤالك التسجيل الخاص بـ«برجس» القائم بالأعمال الأمريكي في مصر، وكان التسجيل في منزله، ولم يكن ضمن الأوراق التي بالحقائب، بل كان في حقيبتي الخاصة في منزلي. وقد ضبطت عندما فُتش المنزل، وسحبت مني كل الأوراق التي كانت بها. كان بالحقيبة تقريران .. الأول تفريغ للمحادثات التي كانت قد دارت في منزل «برجس»، والآخر تفريغ بخط يد «رشدي العمري» أحد المساعدين بمكتبي لمقابلة تمت بين «أنور السادات» و«تيتو» في «قصر القبة».

- **لماذا احتفظت بهذين التقريرين بالذات في حقيبتك الخاصة؟**

– هذه التفريغات جاءت أثناء الأحداث، وليست المسألة أنني احتفظت بهما في منزلي، ولكن الأهم الأوراق المتعلقة بتلك الفترة كانت في حقيبتي التي أحملها باستمرار. أما البريد العادي، فقد كان يتم التصرف فيه، ويُنقل للمكتب مباشرة.

- **هل المحادثات بين «أنور السادات» و«تيتو» فيها شيء لفت نظرك؟**

– كان فيها شيء يتعلق بـ«علي صبري». أي أن «أنور السادات» أبدى لـ«تيتو» وجهة نظره، وكانت ضد «علي صبري».

- **وماذا بالنسبة للشريط الخاص بـ«برجس»؟**

- كان في الشريط الأحاديث التي تمت بين «أنور السادات» وبين «سيسكو»، وتعليقاته على الأحداث، ورغبة السادات في أن يقيم علاقات مع «ديان»، ويتمنى أن يصبح «ديان» رئيسًا للوزارة حتى يقيم معه هذه العلاقات.

- **بعد أن قدمت استقالتك مع المجموعة وأرسلتموها للسادات، انصرفتم جميعًا وجئت أنت إلى منزلك. ما هي الاتصالات التي أجريتها من منزلك؟**

- حاول «أحمد شهيب» أن يتصل بي مرارًا، ولم أرد على التليفون، وجاءتني تليفونات أخرى، ولكني كلفت البيت أن تكون الإجابة أني استقلت ولن أرد على أي تليفون. اتصل بي «أشرف مروان» مرتين، وجاءني بعد أن كلفت سكرتيري أن يسلمه الأوراق، وكلمني للمرة الثانية الساعة الثانية والنصف صباحًا يقول أنه أخذ الأوراق.

- **هل كانت تحددت إقامتك؟**

- لا .. بل تحددت الإقامة الساعة الخامسة صباحًا.

- **هل سمعت استقالتك في الإذاعة؟**

- لا .. لم أستمع للإذاعة.

- **هل استمعت لإذاعة صوت العرب، كانت تذيع عقب الاستقالات خطب «عبدالناصر» وأغاني الثورة، وانفردت بإذاعة استقالة «عبدالهادي ناصف» و«صبري مبدى» إلى جانب بقية الاستقالات؟**

- لا لم أستمع إليها.

- **كيف علمت أن أعضاء اللجنة التنفيذية العليا قدموا استقالاتهم؟**

- عندما اتصل بنا أعضاء اللجنة التنفيذية العليا في بيت «شعراوي جمعة» وسألوا عن الموقف، ورد عليهم «شعراوي» بأننا قدمنا استقالاتنا، فقالوا: نحن أيضًا نقدم استقالاتنا.

- **هل قدموا استقالات مكتوبة؟**

- لا أعرف التفاصيل، لم يحدث كلام معي شخصيًا، وأنا لم استمع إلى الإذاعة، فعندما استقر رأينا على الاستقالة، جاء «أشرف مروان» وأخذ الاستقالات، وكُلف بأن يذهب ويُسلمها لـ«أنور السادات»، ونزلت إلى منزلي، ونزل الجميع، ولم نتصل ببعض بعد ذلك.

- **متى انقطع عنك التليفون؟**
- آخر تليفون كان الساعة الثانية والنصف، وهو تليفون «أشرف» ثم انقطع بعد ذلك.

- **كيف تم تحديد إقامتك؟**
- جاء أحد ضباط الحرس الجمهوري وأخبرني أن إقامتي محددة في منزلي.

- **هل كان هو «الليثي ناصف»؟**
- كان أحد ضباط الحرس الصغار، أعرفه شكلاً، ولكن لا أذكر اسمه، وقال «أنا آسف جدًا يا افندم، عندي تعليمات إن سيادتك لا تغادر المنزل». قلت له متشكر جدًا .. وعظّم وانصرف.

- **هل زارك أحد، أم كانت الزيارة ممنوعة؟**
- كانت العائلة قد عرفت الخبر، وبدأ أفراد منها يزوروني.

- **هل علمت أن تحديد الإقامة بالنسبة لزملائك تم بنفس الشكل؟**
- استنتجت ذلك، والعائلات كانت تعلم لأنه كانت هناك علاقات عائلية بيننا، ومن خلال العائلات علمت أنه حدث تحديد إقامة.

- **هل استمر تحديد الإقامة لفترة طويلة؟**
- أيام الجمعة والسبت والأحد.

- **ألقى «أنور السادات» خطابًا يوم الجمعة بالليل .. هل سمعته؟**
- سمعته طبعًا. كُنت بالمنزل لا أعمل شيئًا .. أُشاهد التليفزيون، أسمع الراديو.

- **ما هي ملاحظاتك على هذا الخطاب؟**

- لا يمكن أن تقول ما هي الملاحظات، لكن ممكن نقول الاستنتاجات من هذا الخطاب. إن ما كُنَّا نفكِّر فيه منذ أيام بدأ يتحقق، وأن هناك مخططًا لدى «أنور السادات» للتخلص من كل من كان يعمل مع «جمال عبدالناصر».

- **لكن «أنور السادات» لم يتخلص منكم، ولكن أنتم خلصتموه من أنفسكم؟**

- تركنا له الساحة بمحض اختيارنا، لاختلافنا مع توجهاته، ومع أسلوب العمل.

- **هل كنت تتصور في ذلك الوقت أنه كان صراعًا على السلطة؟**

- الصراع على السلطة يكون بين طرفين كل منهما يريد التشبث بالسلطة، ولم نكن نحن متشبثين بالسلطة، وإلا لما استقلنا، لذلك فلم يكن صراعًا على السلطة أبدًا.

قصة الصراع على السلطة لا تصور الواقع، ولا الحقيقة. لقد ظهر واضحًا تمامًا بإثبات وهو التسجيل الذي كان في منزل «برجس» أن هناك توجهًا مختلفًا تمامًا. والخلاف كان على هذا التوجه .. نحن كُنَّا مُصِّرين على المعركة، وعلى العبور وتحرير الأرض، وهو كما ظهر من خلال اتصالاته مع الأمريكان كان يريد أن يتجه اتجاهًا آخر مخالفًا ١٨٠ درجة. هذا التوجه السياسي المختلف، والانفراد به هو الذي أثار نقاط الخلاف بيننا وبينه. ونحن غَلَّبنا عنصر الشرعية، وعَبَّرنا عن رفضنا لهذا التوجه السياسي بالاستقالة. إنني كوزير عضو مجلس الوزراء؛ اختلف مع رئيس الدولة في سياسة عامة، يحق لي أن استقيل تعبيرًا عن رفضي لهذه السياسة.

- **في هذا الخطاب أعلن السادات أنه اختلف معكم في عدد من القضايا، من بينها مثلاً قضية الديمقراطية، أنه كان يريد الديمقراطية وأنتم كنتم ترفضون الديمقراطية؟**

- بعد ما تكشفت الأمور، اتضح للجميع أنه ادعاء مختلق من «أنور السادات»، لقد كان يريد أن يُعلن أن الخلاف بيننا وبينه على مقابلة «سيسكو»، ولكنه نُصِحَ بأن يتبنى حكاية الديمقراطية لأنها تجمع من حوله الناس.

والدليل على أنه لم يكن صادقًا في هذا التوجه؛ هو أن «السادات» حكم عشر سنوات بديمقراطية الأنياب والأظافر والمعتقلات، وبالمراقبات وبالتسجيلات.

- **هل طُرحت قضية الديمقراطية في مناقشة ما بينكم وبين «السادات»؟**

– قضية الديمقراطية طُرحت في اليوم الأول لتولي «أنور السادات» قبل أن يُنتخب رئيسًا للجمهورية، وتم اتفاق صريح وواضح وأقره «أنور السادات» أن تكون هناك قيادة جماعية لتملأ فراغ عدم وجود «جمال عبدالناصر»، وهذه أول خطوة.

الخطوة الثانية أن يُتخذ القرار بناء على أسلوب ديمقراطي من القاعدة إلى القمة، وهذا يعني أن المسائل تُطرح على مجلس الوزراء، ويُتخذ فيها القرار، وتُطرح الأمور ذات البُعد القومي في اللجنة التنفيذية العليا التي ندرسها، مع اللجنة المركزية، أو في المؤتمر القومي العام. وبناء على توصيات المؤتمر القومي العام، أو على توصيات اللجنة التنفيذية؛ يُتخذ القرار في هذه المسائل.

إذن كان هناك اتفاق من اليوم الأول قبل انتخابه رئيسًا للجمهورية أن يُمارس الحكم بأسلوب ديمقراطي، وقد أقر ذلك، ووافق عليه، ولكنه لم يلتزم به.

- **المقصود هنا من قضية الديمقراطية أبعد من ذلك .. وهو إعطاء مزيد من الحريات للجماهير، وليست بمعنى أن تشاركوا أنتم في اتخاذ القرار، بل إعطاء مزيد من الحريات للناس.**

– وهل كان هناك كبت للحريات بحيث أن يُعطيها «أنور السادات»؟ لم يكن هناك كبت، ولم يكن هناك تكميم أفواه. ونحن تعرضنا من قبل إلى مسائل كثيرة جدًا، وقضايا كثيرة جدًا، وكيف كانت تُمارس الديمقراطية في عهد «جمال عبدالناصر».

- **ما أقصد أن أقوله حول قضية الديمقراطية:**

أولاً: قال «محمد حسنين هيكل» إنه هو الذي نصح «السادات» بأن يتكلم عن الديمقراطية، ولا يتكلم عن أي شيء آخر.

ثانيًا: إن «السادات» لم يكن مؤمنًا بالديمقراطية فعلاً لأنه قال في نفس الحديث الذي تحدث فيه عن أن خلافه معكم كان بسبب أنه يريد إقامة ديمقراطية، قال: «إن من يعارضني سوف أفرمه».

ثالثًا: أن الديمقراطية على الطريقة الغربية التي أقامها «السادات»؛ بصرف النظر عن وجهة نظرنا فيها، لم تتحقق إلا في منتصف السبعينيات، ونعود إلى القضية الثانية التي تحدث عنها في خطابه، وقال إنه اختلف معكم بشأنها، وهي قضية الحراسات: أنه كان يريد رفع الحراسات عن الناس، وأنتم كنتم تريدون فرض الحراسة على الناس؟

- لو كُنَّا نريد فرض الحراسة على الناس، ونستمر فيها، إذن لماذا تشكلت لجنة في حياة «جمال عبدالناصر» لإنهاء قضية الحراسات تمامًا، وكانت اللجنة مشكلة مِنِّي، و«شعراوي جمعة»، و«سيد مرعي»، و«أمين هويدي» باعتباره وزير الدولة لمجلس الوزراء المسئول عن الحراسات.

وعقدنا جلسات متعددة في مجلس الوزراء، وبحثنا جميع الحالات التي بقيت تحت الحراسة، وكانت ١٥٤ حالة، من بين هذه الحالات أكثر من خمسين حالة أصحابها إما توفوا أو هاجروا هجرة نهائية، وليس لهم وجود في مصر. كانت هذه هي المسائل المعلقة .. لأننا لا نعلم نرفع الحراسة عن من؟! لأن الشخص غير موجود، ولا عائلته.

باقي الحالات كانت في الطريق إلى رفع الحراسات عنها، وكان هذا قرار من «جمال عبدالناصر» قبل تولي «أنور السادات» للحكم، وقبل أن يتوفى إلى رحمة الله.

إنهاء الحراسات قرار اتُخذ قبل تولي «أنور السادات» للحكم، واللجنة موجودة، ومحاضر اجتماعاتها وشهودها أحياء، فيما عدا «شعراوي جمعة».

- **من ضمن القضايا التي أثارها أيضًا في خطابه، أنه كان هناك حصار على الإذاعة لمنع رئيس الجمهورية من إلقاء بيان بالإذاعة، وأنتم الذين وضعتم هذا الحصار؟**

- لم يحدث أبدًا حصار على الإذاعة، وفي أثناء التحقيق في المحكمة -في قضية مايو- ثبت أن هذه واقعة مختلقة، ولا أساس لها من الصحة.

- **هل حدث حصار على الإذاعة يوم اجتماع اللجنة المركزية؟**

- لا .. لم يحدث إطلاقًا حصار، وهذا الادعاء حققه النائب العام، وانتهى إلى حفظ الموضوع، ومرة أخرى قامت المحكمة بتحقيقه، ولم يثبت حصار، وقد شهد «محمد حماد» رئيس الإذاعة في المحكمة قائلاً: لم يحدث أي حصار. كما شهد كل العاملين وكل المسئولين عن الأمن في وزارة الإعلام، وفي المبنى، وحتى الذين تصادف مرورهم واستدعوا للتحقيق؛ أن المبنى في هذا الوقت لم يكن محاصرًا، واتضح أنه ادعاء ملفق.

- **من القضايا التي أثارها «السادات» في خطابه أيضًا أنه استدعى عددًا من المختصين للكشف عن أجهزة التسجيل المغروسة في منزله، أي أنكم كنتم تسجلون لرئيس الجمهورية، وعلى حد تعبيره بالنص: أنكم «كانوا يسجلون لرئيس الجمهورية اللي هو أنا».**

- لم يحدث.

- **لقد سمعت أنا بنفسي «السادات» يقول ذلك في خطابه؟**

- وأنا أيضًا سمعته، وكله افتراء غير حقيقي، ولم يحدث إطلاقًا. التسجيل شيء مادي، لماذا لم يظهره ويكون ركنًا ماديًا للجريمة، أو كان ينشر صوره في الصحف. هذا الأمر أكذوبة، وحتى لم يوجه إلينا أي اتهام في المحكمة بذلك.

- **ألم تكن هناك أية تسجيلات أو متابعات لتحركات الرئيس حتى في فترة الخلاف؟**

- إطلاقًا .. وأتحدى أن يُثبت هذا. لقد بدأت بعض الأمور تتكشف الآن بعد ١٥ أو ٢٠ سنة. أنه كان هناك أجهزة إرسال بين «أنور السادات» والولايات المتحدة، وكانت هذه الأجهزة في بيت السادات، ولقد قال أنه كان هناك اتصالات بينه وبين أمريكا، و«محمد عبدالسلام الزيات»، وهو أكبر حلفاء «أنور السادات» في هذه الفترة، قال أنه كان هناك اتصال بينه وبين «كمال أدهم» بالإضافة إلى اتصالاته بالأمريكان. لكن لم يقل أحد أبدًا أننا كُنَّا نسجل له حتى ولا المحكمة التي شكلها هو لمحاكمتنا قالت ذلك.

- **هل يوم الجمعة – وهو اليوم التالي للاستقالات – هل فوجئتم بأنه لا رد فعل لدى الجماهير للاستقالات؟**

– كيف أفاجأ وأنا أجلس في بيتي! ولا أستطيع أن اقول أني أفاجأ. فلم يكن هدفي أن أعمل فرقعة، بل أرفضها. إنني اختلفت مع «رئيس الجمهورية» حول توجهات سياسية عامة بالنسبة للدولة، وعبرت عن هذا الاختلاف بأسلوب أخلاقي أولاً، وبأسلوب دستوري ثانيًا، وشرعي ثالثًا، واستقلت، وانتهى وضعي.

- **ولكن أنت قيادة ضمن إطار نظام سياسي معين، وهذا الذي يحدث تصوره أنت على أنه انقلاب على هذا الاتجاه السياسي العام .. وأنصار هذا الاتجاه حتى جماهير الاتحاد الاشتراكي، وجماهير التنظيم الطليعي أين كانت.**

– لا أعلم لأن إقامتي كانت محددة، لكن ممكن أستنتج، فمن المعروف عن الشعب المصري أنه يقدس الحاكم، والحاكم بيده أجهزة ووسائل الإعلام، وهو يقول للشعب بأن هؤلاء الأشخاص ضد النظام .. هذا أولاً.

وثانيًا: تكشف أثناء تحقيق القضية حسب علمنا من المحكمة أن هناك أشخاصًا تحركوا، ولم تكن الجماهير المؤمنة بقضية معينة جثة هامدة، بل كانت هناك تحركات ليس على نطاق القاهرة فقط، ولكن أيضًا في الإسكندرية، وفي الأقاليم، وهذه التحركات قمعت بوسيلة أو بأخرى. فالجماهير التي كانت مؤمنة بقضية التحرير، وقضية رد اعتبارها، ورد شرفها بالنسبة لحرب ١٩٦٧ تحركت.

- **هل كانت حركة الجماهير تساوي في حجمها حجم ما حدث؟**

– لا أستطيع أن أُجيب عن هذا السؤال، لأنه لم يكن لدي جهاز قياس في هذه المرحلة، فقد كنت في منزلي.

- **ألم تكن متابعًا لهذه القضية؟**

– كيف ووسيلة المتابعة انقطعت عنها.

- **ألم تعلم بعد ذلك بمظاهرات في جامع «الكخيا» أو في أماكن أخرى، طبعًا مظاهرات محدودة، ولكنها تعبر عن شريحة من الجماهير؟**

– عندما تشعر الجماهير أن قيادتها ضُربت أو قُمعت، فإنها تُصاب بصدمة، ولا تستطيع بسهولة أن تعرف أين الحقيقة.

- **هل فوجئتم بموقف الدكتور «عزيز صدقي» وزير الصناعة المؤيد للسادات؟**

– بالنسبة لي أنا لم أُفاجأ، لأني توقعت ماذا سيقول له «أنور السادات»، أو كيف يجذبه نحوه.

فهناك موضوع يتعلق بالدكتور «عزيز صدقي»، وكان «أنور السادات» يعلمه من أول توليه الحكم، وقد أعطى نورًا بمتابعته. وعندما علمت بتحركات «عزيز صدقي» في الفترة بعد ١٣ مايو استنتجت أن «أنور السادات» أخبره «بأنهم يتهموك بكذا»، علمًا بأننا لم نكن نحن الذين نتهمه، بل كان تقرير من جهة رسمية.

- **إذن كان موقف الدكتور «عزيز» موقفًا شخصيًا؟**

– أعتقد ذلك .. وأميل أيضًا لهذا الكلام، وهذا الرأي – ونفس الشيء – بالنسبة لـ«سيد مرعي». ثم إن «سيد مرعي» لا ينفصل عن «محمد حسنين هيكل»، فهناك ارتباط قوي جدًا بينهما.

- **ما هو دور «الليثي ناصف» في هذه العملية؟**

– باعتباره قائد الحرس الجمهوري، كان يؤمن الوضع لصالح رئيس الجمهورية.

- **ألم يتصل بك «الليثي ناصف»؟**

– لا .. لم يتصل.

- **ألم يتصل بك لا قبل تحديد الإقامة، ولا بعدها؟**

– آخر اتصال لي مع «الليثي» كان يوم ١٢ مايو، حيث ألمح في حديثه معي إلى أن «أنور السادات» مُصر على أن يأخذ إجراءات مع بعض الناس، وسألني ما هو رأيي، فقلت له: نفذ ما يأمرك به رئيس الجمهورية.

وقد سُئلت في التحقيق من النائب العام، وأجبت بهذه الإجابة، وقلت أنني أحب أن أواجه «الليثي ناصف» بذلك، وهو أنه سألني عن موقفي، فقلت له نفذ ما يأمرك به رئيس الجمهورية. ولو كنت أريد إحداث بلبلة أو إحداث تحرك مضاد، كان يمكن التأثير على «الليثي ناصف» ببساطة جدًا.

فالليثي صديقي جدًا، وهناك حب بيننا، وثقة قوية متبادلة، بدأت منذ أول يوم جاء فيه. وكان الرئيس «جمال» يقول له دائمًا، نفذ كل ما يقوله لك «سامي»، فلو كانت هناك نية للتآمر أو للانقلاب، كان يمكن التأثير على «الليثي» أو حتى التحدث معه.

- **هل كان ذلك أول تحرك للحرس الجمهوري للاعتقالات، أو تحديد إقامة منذ إنشاء الحرس الجمهوري؟**

- هذا صحيح .. لم يسبق أبدًا أن اشترك الحرس الجمهوري إلا في تحديد إقامة «عبدالحكيم عامر». فأول تحرك للحرس الجمهوري في اتخاذ موقف أمني كان في قضية «عبدالحكيم عامر»، وكانت هذه ثاني مرة.

- **ما هي المهام الخطيرة التي قام بها «الليثي ناصف» قبل ذلك في الحرس الجمهوري له؟**

- تأمين النظام.

- **هل كشف مؤامرات؟**

- ورد اسم أحد ضباط الحرس الجمهوري في قضية لم يكن مشتركًا فيها، ولكن اسمه ذُكر في التحقيقات، وكان «الليثي ناصف» هو قائد الحرس الجمهوري. وعندما بلغه أن اسم هذا الضابط ورد في قضية من قضايا التآمر، اتخذ إجراء بإقالته عن العمل، وطلب نقله من الحرس الجمهوري.



في هذا الجزء من الحوار؛ نفتح مع «سامي شرف» لأول مرة موضوع خزنة «جمال عبدالناصر».

- **أثار «أنور السادات» في خطابه يوم ١٣ مايو قضية هامة، أطلق عليها فيما بعد قضية سرقة خزانة «جمال عبدالناصر». لماذا كان لـ«جمال عبدالناصر» خزانة خاصة أصلا؟**

– لم يكن «جمال عبدالناصر» مقتنعًا أن يكون لديه خزانة. والقصة ترجع إلى سنة ١٩٥٥، عند إنشاء سكرتارية الرئيس للمعلومات، كانت التجهيزات الإدارية والمكتبية المتعلقة بها تقوم بها المخابرات العامة. وكُلف «حسن التهامي» بأن يعاون في سكرتارية المعلومات بالمكاتب، والأدوات المكتبية، وماكينات الكتابة، أي التجهيز المكتبي.

- **ماذا كان «حسن التهامي» يشغل في هذا الوقت؟**

– كان ضابطًا في المخابرات العامة، مسئولاً عن الخدمة السرية، وكان يحاول أن يفرض نفسه على سكرتارية المعلومات. فقد تم حديث مباشر بيني وبينه في مبنى مجلس قيادة الثورة سنة ١٩٥٥، وقال فيه أي شيء تريده كتجهيزات أنا مستعد و«ابقى حطني في الصورة». سألته عن الصورة التي يريد أن أضعه فيها، قال إنه يمكن أن يعاون في العمل، ويستطيع أن يساهم في الكثير من الأمور.

قلت له يا أخ «حسن»، أنا قطعت صلتي بالمخابرات ابتداء من أول أبريل ١٩٥٥، وأنني الآن أعمل سكرتير للرئيس للمعلومات. التعامل المباشر مع «جمال عبدالناصر»، والتعليمات آخذها من «جمال عبدالناصر»، والتبليغ أبلغه لـ«جمال عبدالناصر»، وليس لأي شخص آخر، ما لم يأمر «جمال عبدالناصر» بغير ذلك. وهذه كانت أول وقفة بيني وبين «حسن التهامي».

- **نعود إلى موضوع خزانة «جمال عبدالناصر»؟**

– عند تجهيز المكتب بالأدوات المكتبية، أحضر «حسن التهامي» خزنة، وأذكر أنه قال أن هذه الخزنة تنفعك في المكتب.

قلت له: أنا أحضرت خزنة. والواقع أني في ذلك الوقت لم أكن أحضرت خزنة، ولكني أردت أن أحدد العلاقة بدون صدام. وأريد أن أفهمه أن له وضعًا، ونحن لنا وضع آخر مختلف، وأنه ليس ثمة علاقة تربطنا.

قال: إذن هذه الخزنة لن تنفعك؟

كان مكتبي في ذلك الوقت في مبنى مجلس الوزراء في شارع قصر العيني، وكان ترددي على منزل الرئيس قليلاً .. وأول مرة رأيت هذه الخزنة في منزل الرئيس سنة ١٩٥٧، عرفت عن طريق الأخ «محمد أحمد» أن «حسن التهامي» أحضر خزنة وذهب بها إلى «منشية البكري»، وسأله الرئيس: ماذا نفعل بها؟ قال إنه أحضرها ليستعين بها الرئيس. وفعلاً وُضِعت في المنزل، وحسب علمي ظلت فارغة لسنين، ولم تُستخدم كخزنة، وإنما كانت تُعتبر ديكور.

ودارت الأيام، وانتقلت من مجلس الوزراء إلى مبنى فندق «هليوبولس»، وكان مقرًا للحكومة المركزية،(مقر الاتحادية الآن) ثم إلى القصر الجمهوري بالقبة، بمعنى أن مكتبي كان يتنقل. حتى يوم الانفصال، قال لي الرئيس: اجلس هنا في «منشية البكري»، ومكتبك يكون بمنشية البكري. كان ذلك يوم ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٦١.(يوم الانفصال عن سوريا).

واختلف أسلوب عرض البريد على الرئيس، كان من قبل يُرسل إلى الرئيس في ظرف مغلق، و«محمد أحمد» يدخله للرئيس مغلقًا كما هو، بدأت العملية الآن تتغير، فأصبحت أتولى كل شيء، كما أن أسلوب العرض تغير فلم يَعد ظرفًا مغلقًا، فقد أصبحتُ أعرضُ عليه البريد سواء أكان في المكتب أم في أي مكان آخر.

ولقد رتبت مكتب الرئيس بأوامر منه، و وضعت كل شيء في مكانه الذي خصصه له.

وكانت الخزنة موجودة في المكتب، ولكني لم أقترب منها، حتى كان ذات يوم في سبتمبر ١٩٦٦، طلب الرئيس عمل حصر للضباط الأحرار، وهو يعرفهم جميعًا، ولكنه أراد الصف الثاني والثالث. أشخاص شاركوا ليلة ٢٣ يوليو. وكان فيه ضباط من الأول، وضباط بعد يوم ٢٣ يوليو.

وكان الرئيس يريد حصرًا كاملاً لهؤلاء. طبعًا المجموعة الأولى يعرفها تمامًا، قال لي إنه كلف «شمس بدران» يعمل حصر، وأنا مع ضباط المدفعية نعمل لهم حصر، و«خالد محيي الدين» يحصر أعضاء سلاح الفرسان، و«شمس» يتولى الباقي. وقام فتح الخزنة، وأنا أول مرة في حياتي، وخلال مدة خدمتي مع «عبدالناصر» أرى ما بداخل الخزنة.

قال سوف أعطي لك كشفًا بأقدمية القوات المسلحة، لكي تضع أمام كل اسم تاريخ ميلاده، وخدمته، وترقياته. وفتح الخزنة مباشرة برفع المقبض إلى أعلى، مع العلم أن الخزنة لها أرقام تتحرك يمين وشمال. ولكن الذي حدث يومها أنه حرك المقبض فقط، بمعنى أنها كانت مفتوحة. وعندما فُتحت وجدتها مقسمة قسمين. قسم شمال به من أعلى ما يُشبه الدولاب بمفتاح، وتحته أرفف. والقسم اليمين ثلاثة أو أربعة أرفف. وعلى وجه اليقين القسم الأيمن كان فارغًا مائة في المائة.

القسم الشمال، أول رف كان فوقه كتاب، وهو كشف الأقدمية العامة لضباط القوات المسلحة، وهو عبارة عن كتاب يشبه القاموس كبير الحجم، وتحته رف فوقه حقيبتان جلد في حجم حوالي ٤٠ سم أو ٥٠ سم، ولونهما بني فاتح.

الرف الثالث كانت عليه مجموعة أوراق..وعلى الأرضية كانت توجد طبنجة. وقال لي الرئيس «هذه الطبنجة كنت لابسها ليلة ٢٣ يوليو»، وقال لي إن «عبدالقادر حاتم» يرسل له أول تسجيلات من كل أغنية جديدة لأم كلثوم في كل حفلة من حفلاتها. وهذه الأشرطة مرسلة داخل هذه الحقائب. طبعًا لم تكن شرائط كاسيت. و«عبدالقادر حاتم» حيٌ يُرزق،

يُسأل في هذا، وأعطاني الرئيس كشف الأقلمية، ولم أر الخزنة أبدًا مفتوحة بعد ذلك حتى عام ١٩٦٩.

بعد أول أزمة قلبية أصابت الرئيس ذات يوم، كان يزوره أحد أخوته – وهو عز العرب – وطلبني الرئيس بالتليفون، في الساعة الثالثة بعد الظهر، وقال لي: يا سامي أدخل المكتب وفي الخزنة على الرف الثاني مجموعة خطابات شخصية، ضعها في ظرف وأحضرها لي.

وكانت الخزنة مفتوحة. وجدت مجموعة الخطابات، بعضها داخل ظروف، والبعض الآخر بدون ظروف، جمعتها ووضعتها في ظرف كبير، وناديت أحد العاملين، وطلبت أن يوصلها لسيادة الرئيس.

- **ألم تنظر لما في داخل هذه الخطابات؟**

– شاهدت «عزيزي» و«والدي العزيز» .. أي أنها خطابات شخصية. وبطبيعتي لدي قوة الملاحظة، فجاءت عيني على خطابين .. كان بأحدهما «عزيزي»، وبالآخر «والدي العزيز».

- **هل هي بخط الرئيس أم بخط أحد آخر؟**

– عرفت بعد ذلك أن بعضها بخط الرئيس، والبعض الآخر بخطوط أخرى. أرسلت هذا الورق للرئيس، وأقفلت الخزنة .. طبعًا بدون مفتاح.

في المساء، في حوالي التاسعة مساء، طلبني الرئيس وقال لي سوف أرسل لك الخطابات مرة أخرى ورتبها في تسلسل تاريخي، وضعها في مكانها. وأرسل لي الخطابات كلها، وهي رسائل شخصية بينه وبين والده، بعضها قديم وبعضها حديث. وخطابات بين الرئيس وإخوته: «الليثي»، و«عز العرب»، و«شوقي». بمعنى أن كلها خطابات ذات طابع شخصي وعائلي. رتبتها في ملف، مسلسلة تاريخيًا، ثم وضعتها بالخزنة.

بعد هذه الواقعة بحوالي شهرين، سألني الرئيس سؤالاً عن شيء اقتصادي، أجبته بإجابة عن الزراعة، كُنت مجهدًا فقلت له شيئًا آخر تمامًا. قال لي: «يا أستاذ إنت تعبان،

تأخذ أجازة إجبارية بالأمر، وحالاً. الآن تأخذ زوجتك وتطلع الإسكندرية فورًا، والليلة فيه فيلم في سينما «ريالتو» اسمه «بارتي»، وسوف اتصل بك الساعة الواحدة صباحًا لتحكي لي عنه، وأنت طبعًا مفلس؟ فلم أرد.

فقال لي: تعال معي المكتب. فدخلت المكتب، وأول مرة في حياتي أرىٰ ما بداخل الدولاب بعد الأزمة القلبية سنة ١٩٦٩. وفتح الخزنة، وفتح الدولاب بداخلها، وكان فيه نقود. وأخرج مبلغًا وأعطاني إياه. وقال هذه للسهرة، وهو من جيبي الخاص.

وذهبت للإسكندرية، وشاهدت الفيلم، وطلبني الساعة الواحدة بالضبط، وطلب أن أحكي له الفيلم .. وحكيته، ثم قال: خذ يومين راحة، ثم تستأنف العمل.

قلت له: حاضر. وهذه كانت أول مرة أرىٰ ما بداخل الدولاب.

بعد الوفاة بأيام قال لي «أنور السادات»: نريد جرد الخزنة.

فوجئت وقلت له: أي خزنة؟

قال: خزنة «منشية البكري». قلت له: حاضر.

وقال: سوف أحضر الليلة. إيه رأيك .. هل تكون العائلة موجودة؟

قلت له: نعم .. لابد أن يكونوا موجودين.

وأبلغتهم، وجاء «أنور السادات»، وجاءت مدام «تحية»، وجاءت «هدىٰ» و«خالد»، و«حاتم صادق»، و«أشرف مروان» و«منىٰ»، كل العائلة كانت موجودة، و«محمد أحمد» كان موجودًا أيضًا، وفتح «محمد أحمد» الخزنة.

- **من كان معه مفتاح الخزنة؟**

- لا أعلم .. أنا لم أر المفتاح قط. والمرتين أو الثلاث التي كلفني فيها الرئيس بفتح الخزنة كانت مفتوحة.

وفتح «محمد أحمد» الخزنة، وفتح الدولاب، وأخذنا الفلوس، وأحصيناها بالمليم، وعملت محضرًا، أنه تم فتح الخزنة يوم كذا والساعة كذا، بحضور فلان وفلان وفلان.

وهذا المحضر موجود،وبحصر الأموال الموجودة في الخزنة اتضح أنها كذا، لا أذكر الآن عددها، ولكننا أحصيناها بالمليم، وسألت «أنور السادات»، وقلت له: ماذا تأمر بالنسبة لهذه النقود؟ قال: عهدة الدولة.

وكتبت في المحضر: وقد أُضيفت هذه الأموال إلى عهدة المصروفات السرية كأموال دولة. ودخلت في عهدة المصروفات السرية التي كُنت مسئولاً عنها في مكتبي.

وفي هذا الوقت قال «أنور السادات»: نكتفي بجرد النقود لأنها أهم شيء موجود بالخزنة، ونقفل وسوف نستأنف الجرد فيما بعد.

- **سلم «أنور السادات» الطبنجة لـ«خالد عبدالناصر»؟**

– قال «خالد»: أريد الطبنجة. فرد عليه «السادات» قائلاً: خدها يا «خالد» هذه طبنجة والدك ليلة الثورة.

بعدها أنا لم أدخل «منشية البكري» ولا منزل الرئيس، منذ هذه اللحظة التي تم فيها حصر النقود في الخزنة حتى الآن.

- **هذه الخزنة أحضرها «حسن التهامي» من الولايات المتحدة الأمريكية. إلى أي حد هذه المعلومة صحيحة؟**

– قد تكون صحيحة .. أنا لا أعلم. الذي يستطيع أن يُجيب عن هذا السؤال هو السيد «زكريا محيي الدين».

- **هل كان للخزنة طاقمان من المفاتيح .. وأين كانا؟**

– لا أعرف.

- **الخزنة تُفتح بمفتاحين، وأيضًا لها أرقام معينة مع المفاتيح. عندما فتحتموها في ذكرى الأربعين لـ«جمال عبدالناصر» من الذي كان يعرف هذه الأرقام؟**

– «محمد أحمد».

- **هل كان «محمد أحمد» معتادًا أن يفتح الخزنة؟**

– هذه الخزنة دخلت «منشية البكري» سنة ١٩٥٥ أو ١٩٥٦، أي في منتصف الخمسينات، وأنا لم أرها إلا بعد سنين. والذي استلم الخزنة من «حسن التهامي» هو الأخ «محمد أحمد» وقد تسلمها منه في «منشية البكري».

- **هذه الخزنة من أجل أن تُفتح لابد من المفتاحين والأرقام. أين كان المفتاحان في هذه الأثناء؟**

- لا أعرف.

- **يوم ما فتحت الخزنة أين كانت المفاتيح؟**
- «محمد أحمد» هو الذي فتحها، كُنَّا واقفين كلنا على مدخل المكتب، و«محمد أحمد» تقدم وفتحها.

- **في هذا اليوم هل كان فيه تصليح في المكتب، ولم تكن هناك إضاءة، وفُتحت الخزنة على ضوء شمعة أو ولاعة؟**
- نعم .. فُتحت على ضوء شمعة وولاعة.

- **لماذا؟**
- كان النور مقطوعًا، وكان فيه تصليحات في المكتب من قبل وفاة الرئيس.

- **قال لي النائب العام الذي حقق قضية «مايو» في لقاء خاص؛ أن «حسن التهامي» كان لديه مفتاحان إضافيان للخزنة، ولكنه قال أنه تركهما في المكتب عندما كان في المخابرات العامة، وكان له مكتب تحت برج الجزيرة. ذات يوم فوجئ بأن المكتب غير موجود، وأُبعد عنه، وكانت توجد به المفاتيح، ولا يعرف أين ذهبت.**
- لا أعلم.

- **هل حدث أنك كُنت تعرض بعض الأوراق على الرئيس، ثم لا يعيد بعضها، ويحتفظ بها في الخزنة؟**
- ممكن يحتفظ بها، ولكن ليس بالخزنة. الأوراق التي كان يحب يحتفظ بها الرئيس كانت كلها عبارة عن دراسات مثلاً. البنك الدولي يضع شروطًا بالنسبة للقروض التي نطلبها، ثم تُشكل لجنة من وزراء المال والاقتصاد، والمسئولين السياسيين، وتجري دراسة على شروط البنك الدولي، وكان الرئيس يحب أن يحتفظ بالدراسة وبالشروط، لكي يرجع لها في أي وقت.

شيء آخر .. التوسع الزراعي «الأرض الجديدة» ومستقبلها مثلاً .. أُجريت دراسات حول هذا الموضوع من اتجاهات كثيرة، وكان الرئيس يُحب الاحتفاظ بها، ويرجع لها في أي وقت. فكل الأوراق – وليس أغلب الأوراق – التي كان الرئيس «عبدالناصر» يُحب أن يحتفظ بها كانت في شكل دراسات، وكان لها مكان خاص في ملحق للمكتب.

وهذا الملحق عبارة عن «بلكونة»، أو مدخل على الجنينة، وأُغلقت بالزجاج، وهي ملحقة بالمكتب وفتحت عليه. هذا الملحق كانت به مكتبة حائط، وبها أرفف توضع عليها هذه الدراسات.

لكن أي ورق له طابع سري، أومسائل ذات طابع حساس، أو خاصة بالشئون العسكرية، أو أية قرارات أتخذت كانت تعود لي لحفظها، كما كان البريد العادي يعود إليّ.

- **إذا وصلت معلومات بأي شكل عن بعض التصرفات الخاصة لعدد من القيادات، وليكن هؤلاء من أعضاء مجلس الثورة السابقين .. هل كانت هذه الأوراق تذهب إلى الرئيس «جمال عبدالناصر»؟**

– طبعًا.

- **هل كان يحتفظ بها؟**

– كان عندي في المكتب قسم اسمه «مكتب سري للغاية»، وكان مسئولاً عنه أحد العاملين معي بالمكتب وأنا فقط، ولا يُسمح لأي مخلوق آخر أن يدخله. كان هذا القسم يُشبه حجرة خزنة يُحفظ بها أدق الأسرار وأخطرها، وكان منها ما يتعلق بالأشخاص أو الشخصيات العامة، وهذا هو المكتب الذي دخله كل من «عبدالقادر حاتم» و«عبدالسلام الزيات»، بعد القبض عليَّ، وأخذا منه ما يخصهما.

- **هل أتم «عبدالناصر» كتابة كشف أسماء أعضاء تنظيم الضباط الأحرار؟**

– نعم .. أتم كتابة هذا الكشف، وكان مكتوبًا بخط اليد بقلم حبر أخضر.

- **بخط يد «جمال عبدالناصر»؟**

- ليس بخطه، ولكن «جمال عبدالناصر» كتب الناس الذين كانوا على صلة به، أو الذين نظمهم هو، وباقي الأوراق الأخرى تم تكميلها بقلم حبر أُحضر بواسطة «شمس بدران». ومجموعة المدفعية كانت مكتوبة وموجودة .. وكل الأوراق كانت في دبوس واحد، موجودة على مكتب الرئيس «جمال عبدالناصر».

- **ألم يُحفظ هذا الكشف بالخزنة؟**

- لا .. لم يُحفظ بالخزنة، ولكنه كان موجودًا على المكتب على اليمين.

- **هل تم حصر عددهم؟**

- أذكر أنهم حوالي ٣٠٠ فرد، وهؤلاء هم الصف الأول والصف الثاني والصف الثالث.

- **هل حصرتم عدد كل من هذه الصفوف على حدة؟**

- أذكر أن الصف الأول أقل من المائة. والصف الثاني حوالي المائة أو ١١٠ فرد، والباقون هم الصف الثالث، وكانت الأسماء مكتوبة، وبدون ترقيم.

- **نريد أن نعود للحديث حول قضية فتح خزنة «جمال عبدالناصر»، فقد وصلت معلومات إلى «أنور السادات» أن الخزنة فتحت، هذا ما أعلنه؟**

- كلمني «أنور السادات» في الظهر، وقال لي «هدى» ابنتي كانت عندي وقالت لي أن خزانة والدها فُتحت.

فقلت له: كيف؟

قال: والله هي بتقول كده.

قلت: وبماذا تأمر سيادتك؟

قال: ماذا ترى أنت؟

قلت له: نحقق.

قال: نعم .. صح .. نحقق.

قلت له: تحب سيادتك تحضر التحقيق، ومن يقوم به. فقال: النائب العام «علي نورالدين»، وفعلا استُدعي، وباشر التحقيق، وسأل كل الموجودين في «منشية البكري» جميعًا، واستدعى خبير خبراء البصمات بوزارة الداخلية، وخبير في عمليات الخزن، وكان التحقيق مكتوبًا بواسطة النائب العام، وسألنا جميعًا. كل من بالسكرتارية الخاصة، وأنا، و«هدى»، و«خالد».

- **وإلى أي شيء انتهى التحقيق؟**

- أسفر عن قرار النائب العام بحفظ القضية، وأن الخزنة لم تُفتح.

- **هل سُئلت في «قضية مايو» عن قضية الخزنة؟**

- ليس رسميًا.

- **هل سُئلت عنها في التحقيق؟**

- ليس في التحقيق المكتوب، ولكني أُخِذْتُ ذات يوم من سجن القلعة إلى مقر التحقيق بمبنى مجلس قيادة الثورة في الجزيرة في الساعة الحادية عشرة مساء، وكان بغرفة التحقيق المستشار «محمد ماهر حسن» النائب العام، وشخصان آخران لا أعرفهما، وانهالت عليّ الأسئلة. قلت لهم: لن أجيب إلا إذا فُتح التحقيق رسميًا، وكانت كل إجاباتي بالنفي، وكانت كل الأسئلة عبارة عن أين المفتاح؟ وما هي الأوراق التي أخذتها؟ وهي الأسئلة التي انطلقت بعد ذلك في شكل إشاعات، ومحاولة لتشويه سمعتي إعلاميًا، ولم يُكتب هذا التحقيق، ولم أُسأل فيه مرة أخرى.

- **لدي عدد من الوقائع حول الخزنة؟ أولاً: واقعة رواها «موسى صبري» وكانت علاقته وثيقة بـ«أنور السادات»، وقال فيها أن هذه الخزنة فُتحت، وكان فيها أوراق تحمل بعض التصرفات الشخصية لأعضاء مجلس قيادة الثورة، حيث كان «جمال عبدالناصر» يهوي جمع هذه التصرفات، وأنه كان فيها أوراق مزورة ضد تصرفات السادات الشخصية؟**

- أي أوراق متعلقة بتصرفات شخصية لأي مسئول كانت محفوظة في سكرتارية الرئيس للمعلومات. وللتدليل على هذا: في تحقيق انحرافات المخابرات أذكر

تمامًا ملفًا كان لونه برتقالي، كله خاص بأنور السادات، وكان هذا الملف محفوظًا في المكتب السري للغاية عندي، ولم يكن محفوظًا عند «جمال عبدالناصر». اطلع عليه «جمال عبدالناصر» وأمر بحفظه.

هناك بعض أعضاء مجلس الثورة كان في تصرفاتهم ما يستوجب المتابعة – بدأت بمسائل سياسية بحتة – وهذه المتابعة كانت محفوظة في المكتب السري للغاية، ولم تكن عند «جمال عبدالناصر»، ولكنه يطلع عليها فقط.

- **قال «حسن التهامي» عندما تحدث عن موضوع الخزنة أنه شاهد بعض الأوراق التي كانت في الخزنة مع «أنور السادات» الذي تفاهم مع من فتحها، وحصل منه على هذه الأوراق. إلى أي حد نصدق هذا القول؟**

– أنت سألت وأجبت، فمعنى هذا أن الذي فتح الخزنة هو «أنور السادات»، أو شخص كلفه هو بذلك.

- **هل تعتقد أن الخزنة فُتحت؟**

– حقيقة وبأمانة .. لا .. أعتقد أنها لم تُفتح.

- **ولماذا كانت هذه الضجة؟**

– لا توجد انحرافات، أو إفساد، أو أي نوع من المساس بالتصرفات العامة لهذا الشخص، الذي قال «أنور السادات» بنفسه على لسان «جمال عبدالناصر»، وكما ورد في كُتب «موسى صبري» أنه كالذهب .. «أنور السادات» قال هذا. وأنا لم أسمعها من «جمال عبدالناصر» فيما يخصني، بل سمعت هذه الصفة من «أنور السادات»، كما وردت في كتاب «موسى صبري»، قال: «سامي شرف» هذا كالذهب الخالص.

من الجائز أن «جمال عبدالناصر» قالها لأعضاء مجلس الثورة، ولكنه لم يقلها لي، ولم أعرف أنه يصفني بهذه الصفة. إذن هذا «الذهب الخالص» لابد أن يُشوه، ولا يوجد عليه أي انحراف .. لابد أن أُخرجه كحرامي.

- **بعد وفاة «جمال عبدالناصر» هل نقلت مكتبك إلى «قصر القبة»؟**

– نعم .. وفي تلك الفترة كنت بين هناك وهناك، لأن نقل المكتب والمستندات وكل شيء من «منشية البكري» ليست عملية سهلة، فلابد أن تستغرق حوالي ستة أشهر.

- **أنت قلت أنه لا توجد لك أية تصرفات شخصية، ولكن في تلك الفترة انتشرت إشاعة حول علاقتك بإحدى الممثلات؟**

- التي أطلقتها هي زوجة السيد «حسين الشافعي» في منتصف الستينيات؛ بدأت القصة ذات يوم حيث كُنت أجلس مع «شعراوي جمعة» في المكتب، وطلبني الرئيس تليفونيًا، وطلب مني اتخاذ إجراء ضد «ماجدة»، وراح ذهني إلى «ماجدة الصباحي» الممثلة، فقلت له «ماجدة» في موسكو في مؤتمر. قال: لا .. بل «ماجدة الشافعي». قلت: لماذا يا افندم؟

قال: لأن «ماجدة» تجلس مع «تحية»، وتقول لها إن «سامي شرف» له علاقة «بكريمة بتاعة المعادي»، أو من أطلق عليها اسم «فاتنة المعادي». قال: هل تعرفها؟ قلت: والله لم يحصل أبدًا أن رأيتها في حياتي. قال: إنت «متلقح» هنا طول النهار ٢٤ ساعة في الـ٢٤ ساعة .. هل لك جسدين؟

وأخذت أتناقش معه و«شعراوي» موجود. وقال «شعراوي» أنا أكلم الرئيس، وقلت له «شعراوي» يريد محادثة سيادتك. فقال: هو «شعراوي» عندك، قلت: نعم، قال: إعطه لي .. وقال له: يا «شعراوي» هل تعلم شيء عن ذلك.

فقال: يا افندم لا يوجد عنده وقت لمنزله، وليس عنده وقت إطلاقًا. وقال: لو سيادتك تحب نبحث هذا الموضوع رسمي، فقال: هل «سامي» موافق. رد: بل هو الذي يطلب ذلك.

وكلف اللواء «حسن طلعت» وكان رئيس المباحث العامة، وقال له حقق مع هذه السيدة، واسألها بطريقة ليس بها استدعاء ولا مباحث.

تقابل «حسن طلعت» مع هذه السيدة في منزل اللواء «كمال خير الله» لأنهاساكنة في منزله، وكان «كمال خير الله» مدير أمن القاهرة.

و«حسن طلعت» أعطى تقريرًا بأن هذه واقعة مختلقة، وليس لها أساس من الصحة. وأضاف «حسن طلعت» أن هذه الإشاعة وصلت من أحد إخوة الرئيس في الإسكندرية، وهو «مصطفى» الذي كان يرددها. وأيضًا الكلام الذي يرويه غير

صحيح، وأنها هي نفسها تشارك في ترويج هذه الإشاعة لتجعل من نفسها شخصية على صلة بكبار المسئولين.

فقال لي الرئيس: احضر «مصطفى» عندك بالمكتب، واستجوبه، ومن أين جاء بهذا الكلام؟ وهل عنده ما يثبته، وإن لم يكن عنده ما يُثبت يُعتقل.

فقلت له: سوف أحضره وأسأله. فقال: اتصرف .. وقال كلمة لا أحب أن أذكرها. وأحضرت «مصطفى» فقال إنها إشاعة في الإسكندرية، وإنها هي التي ترددها بنفسها.

- **هل أُجري معها تحقيق بعد القبض عليكم في مايو ١٩٧١، وذلك في محاولة لإثبات هذه العلاقة، أو تشويه السمعة على الأقل؟**

سمعت أنها استُدعيت إلى التحقيق في مبنى مجلس قيادة الثورة، وكان أحد ضباط المباحث العامة قد أخبرني وأنا مقبوض عليّ بذلك، ولكني لم أقرأ التحقيق معها.



- **ونحن نتحدث عن موضوع خزنة «جمال عبدالناصر»، التي قيل أنها فُتحت عقب وفاته، والتي أتُهمتَ بفتحها، ولم يثبت الاتهام، وترى أن الخزنة لم تفتح، وإنما كان الأمر إثارة حملة ضدك منذ البداية، هل تعتقد أن «حسن التهامي» اشترك في هذه الحملة؟**

- لا أستبعد هذا، لأن ا لقصة القديمة التي رويتها لك تدل على أنه كان يريد أن يفرض سيطرته على سكرتارية الرئيس للمعلومات، وهو ما رفضته.

يوم تحدث «حسن التهامي» معي طالبًا أن أضعه في الصورة، كان للمرحوم «كمال رفعت» مكتب بجوار مكتبي في مجلس الوزراء. وكُنَّا نجلس معًا، ورويت له مطلب «حسن التهامي» وردي عليه، فكان تعليقه أن أتنبه لهذا الموضوع جيدًا.

فقلت: أنا منتبه، فأولاً من ناحية الضبط والربط فأنا لا أسمح لنفسي أن أفرط في معلومة تخص «جمال عبدالناصر» لأي أحد غير «جمال عبدالناصر»، ما لم يأمر بغير ذلك.

ثانيًا: من ناحية الأخلاق، أنا مفوض بهذا الأمر، ولا أستطيع أن أخرج أي كلام لأي إنسان مهما كان.

- **هل ذهبت إلى «فيينا» للتحقيق مع «حسن التهامي» عندما كان سفيرًا هناك؟**

- حصل، ولكن ليس للتحقيق كسؤال وجواب، ولكنه ورد اسمه كعنصر يمكن الاستعانة به في قضية «عبدالقادر عيد»، وكانت قائمة على الاستعانة بالصاعقة لإحداث انقلاب، وكان زوج أخته الشهيد «إبراهيم الرفاعي» في الصاعقة، وأراد الرئيس أن يستوثق من هذه المعلومة، فأوفدني إلى فيينا، وعندما عُدت كان تقديري الذي أبلغته للرئيس أن «حسن التهامي» ليس له يد في هذه العملية.

- **«حسن التهامي» قال أنه قيد «جمال عبدالناصر» بالحبال؟**

- غير حقيقي .. هذه الواقعة غير صحيحة طبعًا، وأكثر شهودها مازالوا أحياءً.

- **ما هي تفاصيل هذه الواقعة؟**

- أنا لم أشاهدها، فقد كُنت موجودًا على باب القيادة العامة في هذا اليوم، ولم أكن بالداخل.

- **ما هي وقائع ذلك اليوم؟**

- كان يوم أزمة السواري سنة ١٩٥٤، كان موجودًا «سعد زايد»، و«عماد رشدي»، و«عبدالحليم عبدالعال»، و«كمال رفعت»، و«محمد عبدالرحمن نصير». و«سعد زايد» حيٌّ يُرزق، وكذلك «عماد رشدي حسن» حيٌّ يُرزق، ويمكن سؤالهما في هذه الواقعة.

وكُنت أنا و«محمد السقا» – الله يرحمه – على الباب، وطبعًا سمعنا بالذي دار بالداخل. لم يرد إطلاقًا أن «حسن التهامي» قيد الرئيس. وكل ما سمعناه من شهود الواقعة أن الضباط الأحرار اعترضوا على تنحي «جمال عبدالناصر» أو تركه الرئاسة،

والعودة إلى القوات المسلحة، وأنه يجب أن تستمر الثورة. أي أنهم ضد عودة الجيش إلى ثكناته عمومًا.

وقد ألقى «عبدالحكيم عامر» بالكاب على الأرض، وهدد بأنه سوف ينتحر إذا ازداد تأزم الأمور، وذلك حتى يمتص الموقف.

إن «حسن التهامي» أو غيره، كبُر أم صَغُر .. لم يكن ليجرؤ أن ينظر في وجه «جمال عبدالناصر».

- **ولا «سامي شرف»؟**

- ولا «سامي شرف» .. بمعنى لو سألتني ما هو لون عيني «جمال عبدالناصر» أقول لك: لا أعلم، وليس بخوف ولا رهبة، ولكن شيء لا تستطيع أن تصفه.

وعشرات المرات رأيت بعيني كبار المسئولين الذين كتبوا وادعوا، عندما كانوا ينتظرون «جمال عبدالناصر» في الصالون ويسمعون صوت قدميه على السلم، كانوا ينهضون واقفين. فهل مثل هذا الرجل يُقيد بالحبال؟! والذي يقيده من؟ «حسن التهامي»؟ .. أليس مثل هذا الادعاء عيبًا.

- **الذين كانوا يقفون قبل حضور «جمال عبدالناصر» .. هل هو خوف؟**

- ليس خوفًا .. إنه «جمال عبدالناصر» بشخصيته .. بعظمته .. بهالته. لا أستطيع قول أن هذا خوف .. بل إنه «جمال عبدالناصر» بشخصيته الجبارة الطاغية.

صحفيون أجانب وأمريكان وغيرهم، كتبوا ذلك. جاءوا متحدين لمقابلات صحفية مع «جمال عبدالناصر» متحفزين بأسئلة محرجة، وعندما يخرج هذا الصحفي يقول: لم أتوقع أن هذا الإنسان بمثل قوة الشخصية هكذا، وهناك أمثلة كثيرة على ذلك.

جميعنا يذكر عندما جاء «منزيس» رئيس وزراء استراليا سنة ١٩٥٦، من أجل أن يبلغ «جمال عبدالناصر» الإنذار والتهديد.

- **ما هو هذا الإنذار، وهذا التهديد، حتى نكون متابعين للواقعة؟**

- كان هناك اتفاق بين هيئة المنتفعين بقناة السويس عقب تأميمها بأن يتنازل «جمال عبدالناصر» عن التأميم، وتعود القناة إلى الإدارة الدولية، وإلى الاستغلال الأجنبي مرة أخرى.

وكُلف «منزيس» رئيس وزراء استراليا بأن يقابل «جمال عبدالناصر» ويبلغه هذا الإنذار. وقد دخل عليه متحفزًا متخيلاً أنه سوف يُرهب «جمال عبدالناصر»، وجلس «منزيس» أمام «جمال عبدالناصر»، وهو واضع يديه على ركبتيه، ثم بدأ الحديث، وشرح القضية من وجهة نظره، ولم ينطق بكلمة مما كان مُكلفًا به، وخرج إنسان «مدلدل» بعد أن دخل متحفزًا.

وكيل وزارة الخارجية الأمريكي الذي كان مدير الاستعلامات، جاء يُعطي إنذارًا لـ«جمال عبدالناصر» حول صفقة الأسلحة، ولكنه لم يستطع، وخرج دون أن يذكر كلمة مما جاء من أجله.

- **إذًا لم يُقيد «حسن التُهامي» «جمال عبدالناصر». هل أمر «جمال عبدالناصر» بحلق ذقن «حسن التهامي»؟**

– أثناء الخروج من عشاء بمنزل الرئيس، كان يجلس قريبًا من الرئيس، الذي سأله عندما رآه: «لماذا تُربي ذقنك؟ .. فلتحلقها .. وإن لم تفعل سوف أجعل الجنايني يحلقها لك» .. وحلقها فعلاً.

- **هل يعني هذا أن «جمال عبدالناصر» ضد التدين؟**

– هو يعرف أن العملية ليست بتدين، ولكنها مسرحية وتمثيلية. فقد سبق ذلك أننا كُنَّا نجلس في مكتب «شعراوي جمعة» و«أمين هويدي» وأنا، وقال الرئيس: ضعوا «حسن التهامي» في الصورة، لأنه يشكو لأنه لا يعرف أي شيء. فأحضرناه الاجتماعات، وشرحنا له ما يجري.

- **ماذا كانت وظيفته في تلك الفترة؟**

– كان أمين عام رئاسة الجمهورية، وأثناء جلوسه معنا، رأيناه يقوم نصف وقفة، قائلاً: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته. فسأله «شعراوي»: ماذا حدث يا «أبو علي»؟!! قال: «لا شيء .. سيدنا الرسول يمر، وقد ألقى عليّ السلام، فأنا أرد عليه التحية»!!

وتكرر الأمر، وأحيانًا يقول أن سيدنا الخضر هو الذي يمُر!، أو أحد الخلفاء. وطبعًا الرئيس يعلم ذلك، ونحن نبلغه به. فعملية إطلاق اللحية عبارة عن تمثيلية.

- **هل كان هناك ثمة علاقة خاصة بربط «أنور السادات» بـ«حسن التهامي»؟**

– العلاقة بين «أنور السادات» و«حسن التهامي» قديمة، وترجع إلى ما قبل الثورة، ولا أعرف تفاصيلها في ذلك الوقت.

وفي الأيام الأولى لقيام ثورة ٢٣ يوليو، كان لـ«حسن التهامي» مكتب في مبنى مجلس قيادة الثورة بالجزيرة، وكان في هذا المكان أيضًا مكتب لـ«أنور السادات»، وكانت اللقاءات يومية بينهما.

وتطورت العلاقات بينهما على مر الأيام، من تبادل اتهامات أساسها أن كلاً منهما كان إرهابيًا، إلى صداقة بدأت تتوطد، وصاحب هذه التطورات بدء علاقة بين «حسن التهامي» والمخابرات المركزية الأمريكية، باعتباره كان مكلفًا كضابط اتصال بين المخابرات العامة والمخابرات المركزية الأمريكية، في مجال التدريب وتبادل المعلومات.

- **كان له مكتب في برج الجزيرة؟**

– بعد إنشاء المؤتمر الإسلامي، عمل مع «أنور السادات». وكان «حسن التهامي» يعمل في المخابرات من عام ١٩٥٨ أو ١٩٥٩، واكتُشف بمحض الصدفة أن «حسن التهامي» يراقب تليفونات المشير «عبدالحكيم عامر» الذي أصر على ضرورة محاسبته باعتبار أنه لم يكن مكلفًا بمثل هذا الإجراء. وكان «أنور السادات» هو الشفيع والوسيط، واكتفى «جمال عبدالناصر» بتعيينه سفيرًا في الخارج، وفي هذا إبعاد له عن مجال حساس.

وعُين «حسن التُهامي» سفيرًا لمصر في «فيينا»، وكانت له هناك بعض تصرفات غير لائقة، تم التحقيق فيها، وأصحاب هذه العلاقة مازالوا على قيد الحياة حتى الآن.

وتقرر إعفاء «حسن التُهامي» من مهام منصبه، خصوصًا أنه ورد ذكر اسمه في قضية «عبدالقادر عيد» (محاولة قلب نظام الحكم، وكانت حرم «عبدالقادر عيد» ابنة إيليا بسكال» صاحب مصنع مياه غازية في القاهرة)، وقد قمت بنفسي بتكليف من الرئيس «جمال عبدالناصر» بمأمورية سرية خاصة لفيينا، لسؤال «حسن التُهامي» في هذا الموضوع، وكانت إجاباته على أسئلة الرئيس «جمال عبدالناصر» التي كُلفت بنقلها له غامضة، وليست قاطعة كما ذكرت من قبل. كل هذا حدا بـ«جمال عبدالناصر» أن يقرر إعفاءه، إلا أن «أنور السادات» أيضًا توسط له، وتم إرجاء اتخاذ القرار لوقت لاحق.

- **وعُيّن سكرتيرًا عامًا لرياسة الجمهورية؟**

– الذي رشحه لمنصب سكرتير عام رئاسة الجمهورية هو «أنور السادات»، بعد أن كان سيُحال للمعاش.

وكان ذلك في سنة ١٩٦٧، حيث حدثت الهزيمة، وعند اكتشاف مؤامرة «عبدالحكيم عامر» اقترح «السادات» هذا الترشيح على أساس أن «حسن التهامي» له تاريخه الإرهابي، ويستطيع أن يقف أو يهدد من يحاول أن يتآمر بالقوة ضد النظام.

كان «أنور السادات» يعرف نية «جمال عبدالناصر» في إعفاء «حسن التهامي»، لكنه نصح بأنه يمكن الاستفادة منه في القاهرة باعتبار أن هناك ثأر شخصي بينه وبين رجال «عبدالحكيم عامر»، علاوة على أنه كعنصر متطرف يمكن استخدامه لإرهاب من يريد أن يُستخدم العنف منهم.

خلال سنة ١٩٦٩ طلب مني الرئيس «جمال عبدالناصر» أن يُعدل تبعية مكتب أمن رئاسة الجمهورية، ليتولاه «حسن التُهامي» بإيحاء من «أنور السادات» بعد أن كان هذا المكتب يتبع سكرتارية الرئيس للمعلومات منذ بدء إنشائه في سنة ١٩٥٥.

وكانت وجهة نظر الرئيس في هذا التعديل هي أن حجم العمل بالنسبة لي قد أصبح ضخمًا. علاوة على أن طبيعة عمل مكتب أمن الرئاسة مرتبط بمهام سكرتير عام

الرئاسة، أكثر من ارتباطه بالمعلومات من الناحية العملية – من حيث طبيعة العمل والتنسيق – وكلفني الرئيس بإبلاغ «حسن التهامي» بذلك .. فأبلغته.

وفي نفس اليوم حدثت شبه مظاهرة من المرحوم «عز الدين عثمان» واللواء «محمد عبدالكريم» – وكيل هذا المكتب في ذلك الوقت – وباقي أفراد مكتبهم، حيث جاءوا إلى مكتبي في وقت متأخر من الليل، محتجين على هذا القرار، مطالبين برجاء أن يوافق الرئيس على استمرار الوضع كما هو.

لكني رفضت هذا المطلب لاعتبارين .. الأول: الحفاظ على الانضباط باعتبار أن الأمر قد صدر فعلاً، وأُبلغ للمسئول الجديد، الذي اجتمع بهم فعلاً في وقت سابق لحضورهم إلى مكتبي.

والثاني: كان سببًا عمليًا، وهو أن حجم العمل والمسئوليات كان فعلاً قد تضخم، وأن المصلحة العامة تقتضي أن يولى هذه المسئولية شخص آخر.

وقد علمت بعد خروجي من السجن – من أحد الأصدقاء – أن «أنور السادات» كان وراء هذا الترشيح أيضًا.

- **هل نلقي الضوء على موقف «حسن التُهامي» يوم وفاة الرئيس؟**

– لقد بادر واستنتج، ووصل إلى قناعة أن هناك من يتآمر ممثلاً في «محمد فوزي»، و«شعراوي جمعة»، و«أمين هويدي»، و«سامي شرف» لمجرد أنهم كانوا يسيرون في حديقة «منشية البكري» ذهابًا وإيابًا.

وهناك حادثة أخرى غريبة تستدعي الوقوف طويلاً، هي إصراره على عمل قناع من الشمع أو الجبس لرأس الرئيس «جمال عبدالناصر» بعد وفاته وهو في «قصر القبة»، وأخذ خصلة من شعر رأسه لا يعلم أحد أين هي، ولماذا أُخذت؟ ولا أين هذا القناع؟ ولماذا عُمل؟

ثم الدردشة التي تمت بينه وبين صلاح الشاهد» كبير الأمناء في هذا الوقت، ساعة مرور كبير الأطباء الشرعيين، وإثارته موضوع ضرورة تشريح جثمان الرئيس، وما كان من «أنور السادات» برفض لهذا المطلب عندما عُرض عليه أثناء الجلسة المشتركة للجنة التنفيذية العليا، ومجلس الوزراء.

- **ولكن «أنور السادات» استبقاه بعد ذلك لفترة في رياسة الجمهورية؟**

– نعم .. استبقاه «أنور السادات» في الرئاسة بعد التعديل الوزاري الذي تم في نوفمبر سنة ١٩٧٠ ليستخدمه بعد ذلك في انقلاب مايو سنة ١٩٧١، وعُين عضوًا في المحكمة الاستثنائية باعتباره صديقًا له، وغريمًا لرفقاء «عبدالناصر». وكافأه بعد ذلك بأن ألبسه ملابس الفريق في القوات المسلحة، بعد ما نجح في كسر ما أسماه «السادات» بالحاجز النفسي في المغرب.

وكان يصحبه السيد رئيس المخابرات المصري في ذلك الوقت في هذه الزيارة إلى المغرب» لإعداد ترتيبات الصلح مع إسرائيل في وقت مبكر جدًا، وقد قال رئيس المخابرات، والذي قال في كتابه أنه ذهب وهو لا يعرف من سيقابل، ولا ما هي مهمته هناك، والذي كان يعرف هو «حسن التُهامي».



- **نعود إلى موضوعنا الأصلي، وهو قضية «مايو»، وكنت مُحدد الإقامة لمدة ثلاثة أيام، ماذا بعد هذه الأيام الثلاثة؟**

– يوم الأحد الساعة الثامنة مساءً دق جرس الباب، وكان عقيدًا بالشرطة، وقال نريد سيادتك. سألته هل أُحضر معي حقيبة ملابسي، فقال: نعم. وركبت معه السيارة، وخلفنا سيارة الحراسة. وذهبنا إلى سجن «أبي زعبل»، وهناك أخذوا كل ما معي، تحقيق الشخصية، وماكينة الحلاقة، وجميع الأدوات الحادة. ودخلت الزنزانة في سجن أبي زعبل. السجن ثلاث طوابق، وكله حديد في حديد، السقف حديد، والأبواب حديد، والأرضية حديد.

الطابق الأول والثاني كان فيهما بعض الإخوة في قضية مؤامرة «عبدالحكيم عامر»، وكان فيه «صلاح نصر»، و«صدقي محمود»، و«مسعد الجنيدي»، وبعض القيادات، وباقي أفراد قضية المشير.

وكُنا نحن بالطابق الثاني .. «علي صبري» في زنزانة بجانبه «حلمي السعيد»، ثم «شعراوي جمعة»، و«أمين هويدي»، ثم كان بجانبي «محمد فوزي». وفي زنزانة أخرىٰ كان «ضياء داود»، وبجانبه «محمد فايق» .. سجن انفرادي، كل واحد مِنَّا في زنزانة.

- **هل كانوا موجودين قبل وصولك، أي أنه أُلقي القبض عليهم قبلك؟**

– عندما ذهبت؛ كان موجودًا «حلمي السعيد» و«شعراوي جمعة» و«فائق»، ثم جاءوا بعد ذلك الواحد تلو الآخر. «ضياء داود» ثم «محمد فوزي» فقد جاءت المجموعة تباعًا. ووضع كل واحد في زنزانة بمفرده، وتمنا علىٰ بعض، وبأننا جميعًا موجودون.

وأخذنا أربعة أيام معارك مع الباعوض، لدرجة أنه في اليوم الرابع كان من الصعب أن تميز وجوهنا من لدغ الباعوض. وإزاء ما قمنا به من تمرد، أعطونا مبيدات، وقاموا بتركيب أسلاك للوقاية من الناموس. وقضيت في «أبي زعبل» الفترة من ١٦ مايو إلىٰ أوائل يونيه، عندما بدأ التحقيق.

- **قبل التحقيق .. هل التقيتم بالذين حبستموهم؟**

– لم نحبس أحدًا.

- **أي الذين حُبسوا في عهدكم؟**

– نعم التقينا.

- **في جلسات؟**

– لا .. لقد كان الحبس انفراديًا، كُنَّا نكلم بعضنا من خلف الأسوار.

- **ألم تكن هناك فسحة؟**

– كانوا يسمحون لنا بعشر دقائق كل يوم في الصباح، كُنَّا نمشي خلالها خارج المبنىٰ بالحرس، وكان الكلام ممنوعًا. كان يمكن أن يخرج اثنان أو ثلاثة في وقت واحد لمدة عشر دقائق للمشي، واحد ذهابًا والثاني إيابًا، وبدون أي كلام، ولكن كُنَّا نتكلم مع بعض من الزنزانات علىٰ المكشوف، لأنه خلف الأسوار لا يستطيع أحد أن يكمم الأفواه. وكُنَّا نرىٰ بعض كلنا، فقد كانت الأبواب عبارة عن أعواد من الحديد، كل يرىٰ

الآخر، حتى في الطابق السفلي أو العلوي. بعضهم كان لا يتكلم، يقف خلف الباب ويشير إلينا أو يحرك فمه بما في الصحف من أخبار، وكُنا نفهم.

- **ومن أين كانوا يعلمون أخبار الصحف؟**

– كانت الصحف تصلهم لأنه قد تم الحكم عليهم منذ ثلاث سنوات.

- **لم تكن هناك اجتماعات أو جلسات؟**

– لا .. هذه اللقاءات تمت فيما بعد في سجن طرة، وكانت في طرة المجموعة التي يمثلها «جلال هريدي» و«إسماعيل لبيب» و«زغلول عبدالرحمن» و«أحمد عبدالله»، وجاء «صلاح نصر» معنا فترة، وكُنَّا في طرة نجلس مع بعض.

- **واستدعيتم للتحقيق في طرة؟**

– استُدعينا للتحقيق في أوائل يونيه، وأنا استُدعيت للتحقيق في ٨ يونيه، وكان كل الذي من يتم التحقيق معه في مبنى مجلس الثورة، يُنقل إلى سجن القلعة.

- **من الذي أجرى التحقيق معك؟**

– النائب العام، ورئيس النيابة المستشار «محمد حلمي راغب» هو الذي حقق معي في موضوع شكوى «عبدالصمد محمد عبدالصمد»، حول سينما المنيا، كما أنه هو الذي قام بتفتيش منزلي.

- **نلقي الضوء حول موضوع السينما، وشكوى «عبدالصمد»؟**

– قرر «أنور السادات» أيام قضية المشير فرض حراسة وطرد مجموعة المشير من مجلس الأمة. وقد ادعى «عبدالصمد» أنني أنا و«أمين هويدي» فرضنا عليه الحراسة. وطبعًا ثبت أن هذا غير صحيح، وأنه لم تكن لنا أية علاقة بالأمر.

- **هل «أنور السادات» يملك فرض الحراسة عليه، ومعلوماتي أنه كان يوزع في مجلس الأمة المنشورات التي طبعها المشير «عامر» وطلب إلى أعضاء مجلس الأمة في محافظة المنيا أن يقوموا لتوزيعها على أعضاء المجلس.**

– الذي حدث أن «أنور السادات» أمر حتى باعتقاله، وبناء على توصية رئيس مجلس الأمة، نُفِذَ الأمر.

- **نُفِذَ ذلك بالنسبة لأعضاء مجلس الأمة؟**

– نعم .. بالنسبة لأعضاء مجلس الأمة الذين كانوا مرتبطين بـ«عبدالحكيم عامر».

- **أعضاء مجلس الأمة هم الذين وزعوا الاستقالة؟**

– هم الذين وزعوا الاستقالة، وبعضهم ساهم في نقل ميليشيات «المنيا» إلى منزل «عبدالحكيم عامر».

- **وانتهى التحقيق معك إلى ماذا؟ هل وُجِه إليك اتهام في نهاية التحقيق؟**

– في نهاية تحقيق النائب العام المستشار «محمد ماهر حسن»، ورئيس النيابة المستشار «محمد حلمي راغب»، لم يوجها إلي أي اتهام، ووجه إلى الاتهام «مصطفى أبو زيد» فيما بعد.

- **ثم انتهت تحقيقات النائب العام مع المجموعة كلها. هل كانت هذه هي أول مرة يرى فيها «سامي شرف» السجن؟**

– نعم.

- **من قبل .. ألم يكن لديكم أية معلومات حول مجتمع السجون، وما يدور في السجون؟**

– قبل ذلك قابلت «شمس بدران» في القلعة، قبل أن يُحكم عليه في قضية «عبدالحكيم عامر». كان قد ألح في طلب مقابلة الرئيس، فذهبت إليه، ولم تسفر المقابلة عن شيء. كان يريد فقط أن يصرف الرئيس النظر عن القضية.

- **هل كان ذلك نوعًا من الاعتذار عن المؤامرة التي حاولوا القيام بها؟**

– كانت رغبة في أن يُصرف النظر عن القضية.

- **وعلى أي أساس يتم ذلك؟**

– لم يوضح أية أسباب، رغم طلبه لذلك أكثر من مرة. من الجائز أن يكون «جس نبض»، هل يمكن الرئيس أن يستجيب له أم لا.

- **قبل صدور الحكم عليه؟**

– نعم .. قبل صدور الحكم.

- **هل حدث أن وزير الداخلية «شعراوي جمعة» افتتح عنبرًا في السجن كوزير للداخلية، ثم كان في الأسبوع التالي سجينًا في هذا العنبر ذاته؟**

- لا .. في أي سجن؟

- **سجن «أبو زعبل»، أو مزرعة طرة؟**

- سجن «أبو زعبل» الذي افتتحه هو «زكريا محيي الدين»، وسجن ملحق مزرعة طرة الذي كُنَّا فيه قديم جدًا أيضًا.

- **وما هي الفترة التي أمضيتموها في سجن القلعة؟**

- تواجدنا في القلعة فترة، وطبعًا كان التحقيق كل يوم، فترة صباحية وأخرى مسائية، منذ ٨ يونيه حتى الأسبوع الأخير من أغسطس. لقد كُنَّا خلال التحقيق في سجن القلعة. وآخر يوم في سجن القلعة استُدعينا لمجلس الثورة، قابلنا «مصطفى أبو زيد» وكان قد عُيّن مدعيًا عامًا اشتراكيًا.

- **هل أعاد التحقيق معك؟**

- دخلت على «مصطفى أبو زيد»، وكان يجلس بجانبه المستشار «القليوبي»، فقال لي: أنت متهم بإحراز سلاح بدون ترخيص؟

قلت: هل هذه هي الجريمة؟ أنا وزير، ومن حقي أن أُحرز سلاحًا.

فلم يتكلم .. ثم قال: أنت متهم بالخيانة العظمى.

قلت له: شكرًا.

- **ألم يجر معك «مصطفى أبو زيد فهمي» تحقيقًا؟**

- لا .. هو لم يحقق معي .. بل وجه الاتهام.

- **هل وجه إليك اتهام بأنك حصلت على أموال من المصاريف السرية؟**

- هذا الاتهام سئلت فيه في التحقيق، ونفيته طبعًا.

- **هل وجه لك «حافظ بدوي» في المحكمة هذا الاتهام نفسه؟**

- في المحكمة، وفي جلسة خاصة، وليس أثناء النظر في القضية ككل. في جلسات خُصصت لـ«علي صبري» وليّ بالذات، فيما يتعلق بالذمة المالية.

وعندما طُرح هذا السؤال قلت له: أنت وعضو اليمين الذي يجلس بجانبك أخذتم مصاريف سرية أكثر من التي أخذتها، ولا داعي لفتح هذه المسائل.

فرد المحامون قائلين: بل نسمع. فقلت أنت تقاضيت في أكثر من مرة مصاريف سرية في مثل الحالة التي تقاضيت أنا فيها مصاريف سرية.

- **هذا الكلام وجهته لـ«حافظ بدوي» رئيس المحكمة؟**

- نعم .. وقلت له: إن عضو اليمين الذي يجلس بجانبك تقاضى مصاريف سرية قبل قضيتنا بأيام، أي قبل تحديد إقامتنا بأيام ليعالج زوجته في الهند.

ورُفعت الجلسة. وبالنسبة لهذا الجانب من الاتهامات، فلم يكن الاتهام صحيحًا، لذلك قالت المحكمة انني حصلت على مصاريف سرية، ولم أخالف القواعد.

- **الذي نريد تأكيده أنك لم تُسأل في القضية عن خزنة «جمال عبدالناصر» التي أُثيرت ضوضاء حولها، وقيل أنك فتحتها، ولم تُسأل أيضًا عن حصار الإذاعة الذي أثير حوله ضجة؟**

- لا .. لم أُسأل عن الخزنة، ولم أُسأل عن حصار الإذاعة، فلم يكن هناك حصار للإذاعة.

- **هل سُئلت عن واقعة تزوير الانتخابات؟**

- سُئلت عن الانتخابات عمومًا.

- **لكن الذي أثاره «أنور السادات» نحو أنكم زورتم انتخابات مجلس الأمة؟**

- نعم .. هذا الذي أثاره «أنور السادات».

- **وقال أن الخزنة كان فيها النوتة التي كتب فيها «جمال عبدالناصر» أنه سوف يغير لأن هناك تزوير، و«أن الذي كان سيفعله عبدالناصر؛ أفعله الآن»؟**

- نعم .. هو قال ذلك. ولكنه اخترع أشياء وهمية لم تكن موجودة، وتحدث عنها.

أولاً: أن عملية تزوير الانتخابات من المفروض أن تكون لصالح شخص معين، أو لصالح اتجاه معين. وبما أنني أعمل مع «جمال عبدالناصر»، إذن لمن أزور الانتخابات، ولصالح من، وما مصلحة «عبدالناصر» في تزوير الانتخابات! إنه لم يكن في حاجة لتزوير انتخابات. هذا أولاً ..

ثانيًا: أنا لم يكن من وظيفتي، ولا من مهامي، أن أتابع انتخابات، ولا أشرف على انتخابات، ولم يكن لي دخل بالانتخابات إطلاقًا.

ثالثًا: لم يرد إلينا من أية جهة رسمية أي شيء يتعلق بتزوير انتخابات، ولو جاء أي شيء من جهة رسمية بتزوير انتخابات كان قد حُقق فيها.

- **إذا حدث مثل هذا التزوير كان لابد أن تصل الشكاوى والتقارير إلى مجلس الأمة؟**

- نعم .. فلم يتقدم قاض من القضاة، أو مستشار من المستشارين الذين أشرفوا على الانتخابات بأي بلاغ بتزوير انتخابات، بمعنى أنها قضية مختلقة ليس لها أي أساس.

- **ثم دخلتم ما سُمي بـ«قضية ١٥ مايو»، وصدر عليكم الحكم بالإعدام، وقد خففه «أنور السادات» إلى السجن المؤبد، وعدتم مرة أخرى للسجن؟**

- بعد توجيه الاتهام من «مصطفى أبو زيد» انتقلنا إلى السجن الحربي، وقضينا به من ٢٦ أغسطس إلى ١٦ ديسمبر، أي إلى أن صدر الحكم.

وبعد صدور الحكم، قضينا يومين أو ثلاثة بالسجن الحربي، ثم قُسمنا مجموعات .. مجموعة إلى سجن «طرة»، وأخرى إلى سجن «أبو زعبل». أنا و«علي صبري» بالذات أخذونا إلى سجن «طرة»، والباقون وضعوهم في سجن «أبو زعبل». وكان «علي صبري» في الدور الثالث، وأنا في الدور الثاني بسجن «طرة».

هناك كان يوجد «شمس بدران»، والمسجونون في قضية الإخوان سنة ١٩٦٥، و«مصطفى أمين» الذي سُجن في قضية تجسس.

- **لم تحدث لقاءات بينكم وبين المسجونين؟**

- أثناء تواجدي بسجن «طرة» لم يُفتح الباب عليّ لمدة ١٢ يومًا.

- **وبعد ذلك؟**

- انتقلت .. لأني كنت في زنزانة متر في متر، وعلى الأرض بطانية وجردلين، والحائط مبلل بالماء من الرطوبة. فطلبت مأمور السجن، وقلت له أريد ورقة وقلمًا. وطبعًا

هذا ممنوع، فقال: لماذا؟ قلت: لا دخل لك في هذا. وكانت نفس الفكرة قد خطرت ببال «علي صبري».

فجاء بعد ذلك مدير منطقة السجون، وتحدث معي..

وقال: أنك سوف تتعود.

قلت: ليست أن نتعود، ولكني أريد كتابة رسالة.

وحضر في اليوم التالي مدير السجون، وكان صديقي من قبل، فسألني ..

قلت له: شوف يا «محمود». بلغ الذين يشغلونك أني رافض تخفيف الحكم، وأنا أطالب بتنفيذ حكم الإعدام، ولا أوافق على تخفيف الحكم.

طبعًا قلت له ذلك لأن مسألة الورقة والقلم شيء مستحيل.

فقال: لماذا تطالب بتنفيذ حكم الإعدام؟! حاول أن تهدأ من روعك.

فقلت: ما يحدث الآن هو موت بطئ، وأنا لا أريد أن «أروح فطيس»، بل نفذوا الإعدام.

وفي نفس اليوم عصرًا، جاء مدير المنطقة ..

وسألني: أين تريد أن تذهب؟ ممكن تذهب إلى سجن المزرعة، وممكن إلى سجن «الملحق». ولكن هناك المسجونون في قضية «انقلاب المشير»، والمباحث العامة تخشى أن يحتكوا بك.

قلت له: هناك بعض من إخواني .. أذهب معهم.

فقال: ممكن يحدث بالملحق مشاكل.

قلت: هذه مسئوليتي وسوف أتحمل المشاكل.

فأخذني بسيارته، وذهبنا للملحق وظللنا هناك. كان في هذا السجن «علي صبري» و«شعراوي» و«عبدالمحسن أبو النور» و«محمد فائق» و«فريد عبدالكريم».

- **هل كانت تحدث لقاءات بينكم؟**

– نعم .. انتقل «علي صبري» إلىٰ سجن الملحق قبل أن أذهب إليه بيوم، وكان سجن ملحق المزرعة يُفتح من الثامنة صباحًا إلىٰ الثانية عشرة ظهرًا، ثم يُقفل علينا من الثانية عشرة ظهرًا إلىٰ الرابعة بعد الظهر، ثم يُقفل مرة أخرىٰ من الرابعة بعد الظهر إلىٰ الثامنة صباحًا، وهكذا. في الفترة التي تُفتح فيها الزنازين كُنَّا نجلس مع بعض.

- **هل تم تقييم بينكم لما حدث؟**

– طبعًا .. بعد سنة أو سنة ونصف، اتفقنا أن نجلس كل يوم نقيم الأمور السابقة، وما وصلنا إليه في شكل جلسات، وكان بها النقد الذاتي من أوسع أبوابه وبلا حساسيات.

- **هل اكتشفتم لأول مرة داخل السجن أنكم لستم مجموعة؟**

– ليس لأول مرة .. بل من قبل السجن، وهذه كانت موضع تحقيق من قِبل المحكمة. وأنا كُنت أنفي أننا شلة، ليس لإبعاد التهم، ولكنه الواقع. كان فيه رباط بيننا وبين «جمال عبدالناصر»، وهذا الرباط قائم علىٰ أساس مبدئي.

- **لكن أيضًا كانت هناك خلافات بينكم وبين بعض؟**

– نعم .. كانت فيه خلافات، والخلافات ليست دليل مرض، ولكنها دليل صحي.

- **أنا أعتقد أن جزءًا مما حدث سببه أنكم لم تكونوا مجموعة؟**

– لا اختلف معك في هذا التحليل. لقد اتفقنا علىٰ أن نستقيل، لأن الاستقالة هي تعبير عن رفضنا للواقع، وهي تشكل نوعًا من أنواع الوحدة الفكرية. قد نكون أخطأنا، ولا أتحدث الآن عما كان هذا خطأً أم صوابًا، ولكن الاتفاق علىٰ التعبير عن موقفنا من التوجهات السياسية العامة للبلد بالرفض عن طريق تقديم استقالتنا، فهذا حسب سؤالك هو ما يُشكل أننا مجموعة.

- **لكنه كانت هناك خلافات شخصية بينكم، وكانت خلافات عميقة أيضًا؟**

– هي اختلافات في الرؤىٰ، وليس معنىٰ هذا أننا أعداء، ولم تصل العلاقة بيننا وبين بعض إلىٰ تجميد أو قطيعة، أو أن نقول كلامًا علىٰ بعض. لم يحدث هذا أبدًا.

- **هل التقيتم بمجموعة المشير، وهل حدث نوع من الحوار؟**

- نعم .. التقينا بهم، وحصل حوار، كل مِنَّا ظل متمسكًا برأيه.

- **التقيت شخصيًا بـ«صلاح نصر»؟**

- جلست مع «صلاح» كثيرًا، كانت العلاقة بيننا طيبة جدًا، وأذكر واقعة محددة بالذات. فقد أصيب «صلاح» بأزمة قلبية وهو في السجن، وكُنَّا نجلس معه في حجرته، وطلبنا طبيبًا لكي يراه، وفي هذه الأثناء جاء واحد من مخبري المباحث لكي يستمع إلى ما نقوله، فضربناه كلنا بدون استثناء. فضربه «علي صبري» «شلوت» جعله يلف حول نفسه، وكلنا نزلنا عليه ضرب.

- **هل كنتم ترتدون ملابس السجن في ذلك الحين؟**

- لبسنا ملابس السجن من سنة ١٩٧١ إلى فبراير ١٩٧٥.

- **كان «أنور السادات» – وفقًا لرواية «محمد عبدالسلام الزيات» وكان وزيره وصديقه الحميم في تلك الفترة – يطلب تقريرًا يوميًا عن تصرفاتكم في السجن، وماذا تقولون، وكيف تتصرفون، والخلافات بينكم.**

- كُنا نعلم هذا .. ولذلك كُنَّا كل يوم بعد أن يقفل علينا، نتكلم مع بعض من وراء القضبان بصوت مرتفع برسائل متفق عليها أثناء النهار حتى تُكتب في التقارير، وتصل إلى «أنور السادات»، وكُنَّا نعرف أنها تصل فورًا.



فاجأني «سامي شرف» قائلاً:

- لقد سألتني لماذا لم نتخلص من «السادات»؟

- **نعـــم ..**

- أريد أن أجيبك عليه، لأنني أحسست أن إجابتي ليست كاملة.

- **قلت لي أنكم لستم انقلابيين، ولم تفكروا في القيام بانقلاب، خاصة في تلك الظروف، وقواتنا على الجبهة، وكانت عيونكم على الجبهة، وفكركم في تحرير الأرض.**

- نعم هذا هو السبب الأساسي، ولكنه لابد من زيادة إيضاحه بشيء من التفصيل. فحتى إذا كُنَّا نريد التخلص منه، فالموضوع لم يكن بمثل هذه السهولة التي نتكلم بها الآن، لأن هذا كان يعني ضرورة التخلص من كل ما يمثله من أشخاص واتجاه.

أي أنه كان من الضروري في نفس الوقت التخلص من أعضاء في مجلس الأمة، ومن وزراء، وأعضاء في الاتحاد الاشتراكي، ورجال أعمال، ومقاولين وغيرهم.

وإذا كان مطلوبًا القيام بهذه الإجراءات، أي القيام بانقلاب في ظروف الأرض المصرية والعربية فيها محتلة؛ وكل الترتيبات والإجراءات تسير في اتجاه واحد فقط، وهو التحضير للمعركة مهما كانت الأسباب والمعوقات، وكان هذا إصرارًا من جانبنا.

إن القيام بانقلاب – وفق الظروف التي كانت قائمة – سيترتب عليه اصطدام ببعض فصائل الجيش، وإن لم يتم هذا الصدام داخل القوات المسلحة، فقد كان بالقطع سيحدث بين وحدات أخرى والحرس الجمهوري. **وكانت ستحدث مذابح وحرب أهلية**، وكانت إسرائيل ستتحرك بالتأكيد لتحقيق هدف سريع، يتمثل في ضرب قواعد الصواريخ على امتداد جبهة القنال في منطقة قناة السويس.

وإذا تمادت المسائل، **فكانت البلد ستنقسم على مستوى الشارع.** ألا يشكل هذا **مسئولية تاريخية تحكمها أخلاقيات ومبادئ وطنية**، بغض النظر عن النتائج التي ترتبت على موقفنا الذي يعتبره البعض سلبيًا. لكن لكي نحكم على ما حدث، وموقفنا لابد أن نحكم عليه وفق ظروف و وقت ومكان حدوثه. الخيار كان «انقلابًا» أو «استقالة»، وقد تمثل وتجسد رفضنا لسياسة رئيس الدولة الشرعي في الاستقالة. وعلى العموم فقد حدثت ضغوط شعبية وغيرها أملت على «السادات» أن يخوض المعركة فيما بعد، سواء

تم ذلك بناء على رضاه؛ أم على عدم رضاه، خصوصًا وأنه كان يناور مع الأمريكان وغيرهم.

هناك نقطة لا تقل أهمية عما ذكرته، وهي أن «السادات» استغل الشرعية – والشعب المصري كما نعلم كلنا يقدس الشرعية – صوّر الأمر على أنه صراع على السلطة، وليس خلافًا على مبادئ، بمعنى هل تستمر الثورة أم لا تستمر.

• **نعود إلى موضوعنا الأساسي، وقد كُنَّا قبل هذا الاستطراد نتحدث عنكم، وأنتم في السجن، وسؤالي هل أرسل لك «السادات» مبعوثًا وأنت في السجن؟**

– نعم .. مرتان.

• **المرة الأولى؟**

– المرة الأولى سنة ١٩٧٧.

• **من هو المبعوث؟**

– كان «طه زكي»، وأيضًا كان هو نفس المبعوث في المرة الثانية أيضًا. وكان كل حديثه أنه يريد اعتذارًا رسميًا ومكتوبًا، وإبداء الندم على ما وقع. والمرة الثانية كان يريد ما يشبه الإقرار بأنه كانت لي علاقات بالاتحاد السوفيتي.

وطبعًا أنا رفضت هذا وذاك.

• **ما هو المقابل لذلك الاعتذار، وذلك الإقرار؟**

– المقابل هو الإفراج.

• **ألم تصلك رسائل من أي أحد؟**

– لا .. ليس أكثر من المجاملات، وفلان يسأل عنك، وفلان يبلغك تحياته، وكان الذين عندهم نقاء و وفاء هم الأفارقة، وهذا حق يُقال. وهذا يخص «محمد فائق» بالذات. إنما غير هذا للأسف الشديد فلم يسأل أحد عَنَّا.

• **هل كانت تصلكم صحف في السجن؟**

– بعد سنة ١٩٧٥ .. أما قبلها فكُنَّا نطلع على الصحف مع إخواننا المسجونين في قضية مؤامرة المشير.

• **ألم تتوقعوا أنكم ستُسجنون؟ بمعنى .. ألم تحسبوا أبدًا أثناء خلافكم مع «السادات» وأنتم في قمة السلطة، أنه يمكن أن يُزج بكم إلى السجن؟**

– عندما قدمت الاستقالة كنت أعرف أنني سأسجن. هذا هو الوضع الطبيعي، ومن يستنتج غير ذلك يكون مخطئًا، وكنت قد طلبت «السادات» تليفونيًا، وقلت له إنني قدمت استقالتي.

قال «السادات»: أنت تعبان .. أقعد استريح وسوف أراك يوم الأحد.

وكانت المكالمة يوم الخميس، ورددت على «السادات» أنني تعبان، وأنا قدمت استقالتي، ومُصر عليها، ولن أستطيع أن أعمل بعد ذلك.

• **قال «محمد عبدالسلام الزيات» إن «أنور السادات» كان قلقًا جدًا من أقوال «سامي شرف». ومن أشياء معينة يمكن أن يقولها «سامي شرف»، وأنه يرجو من «سامي شرف» إيضاح هذه المسائل: لماذا كان «أنور السادات» قلقًا منك؟**

– «أنور السادات» قالها لي في منزله: «**أنت تعرف الكثير**». هذه الرسالة لها معنى، لأنني أعرف كل شيء عنه من الألف إلى الياء.

• **هل كان «أنور السادات» قلقًا من أشياء معينة يمكن أن تقولها؟**

– كان يمكن أن أقول أشياء كثيرة جدًا عن تصرفاته الشخصية وعلاقاته الخاصة، وتعاملاته مع بعض أمراء الخليج، وتصرفاته المالية في المؤتمر الإسلامي، وغيرها، وأيضًا المصاريف السرية. أنا أعلم كل هذا، ولا أحد يعلمه غيري. علاوة على حقيبة الصيف المليئة بالملابس له ولأسرته، وحقيبة الشتاء من أحد أمراء الخليج. وكذلك الكلام عن اتصاله بالأمريكان، وهو ما عرفناه عن طريق مراقبة «برجس». كل هذه الأمور كان يمكن أن تُقال.

• **هل هناك مسائل خاصة تمس أسرة السادات؟**

– أرجو أن تعفيني من الإجابة عن هذا السؤال.

• **إذا كانت كل هذه المسائل واضحة عندكم، فكيف جاء «عبدالناصر» بهذا الرجل للحكم؟**

- تحدثنا في هذا الموضوع أكثر من مرة، والإجابة هي هي. ولا أعتقد أن «عبدالناصر» كان يتخيل أنه سيموت في هذا الوقت. والنقطة الثانية الهامة التي نعلمها جميعًا أن «عبدالناصر» كان على وشك تغيير كل الطاقم القديم، وكان مصرًا على ذلك. لذلك عَيَّن «أنور السادات» نائب رئيس جمهورية، لكي يحصل على معاش النائب، بعد أن يمضي عامًا في هذا المنصب، ولكن قبل أن يمر العام توفى «عبدالناصر».

• أمضيت في السجن ١٠ سنوات؟

- بالتمام والكمال وبالدقيقة، وزيادة ٤٨ ساعة، ولو حسبنا السجن من «أبي زعبل» حتى الإفراج فالمدة ١٠ سنوات وساعة.

• كيف عاشت أسرتك خلال هذه العشر سنوات؟

- أنت تقلب المواجع .. عاشت في ضنك.

• من هي الأسرة في تلك الفترة؟

- زوجتي وبنتان، إحداهما كانت قد تزوجت بالفعل، وكان زوجها ملازمًا أول في الجيش، والثانية تم زواجها بعد سجني بعام، ولم أحضر عقد قرانها، و ولدان: الأول طالب في الثانوية العامة، والثاني في الإعدادية. وقد فرض السادات حراسة على المعاش. والمعاش الذي تقرر هو ١٥٠ جنيهًا، وكان يتم الصرف بواسطة «مصطفى أبو زيد» المدعي الاشتراكي في ذلك الوقت، ومرت سنوات لا تستطيع أن تصرف أكثر من ٨٠ أو ٩٠ جنيهًا في المرة الواحدة.

واضطرت زوجتي أن تبيع كل ما هو أمامها. ولم يكن أمامها ولا وراءها شيء له قيمة «نجفة .. كرسي .. سجادة» لأنني لا أملك شيئًا، وأنا إلى الآن لا أملك شيئًا أيضًا كما تعرف.

كُنَّا نسكن، في فيلا بالإيجار مملوكة لشركة مصر الجديدة، وبدأت الشركة بعد عامين من سجني اتخاذ إجراءات إدارية للمضايقة والتطفيش مثل قطع الماء والنور شهورًا متصلة .. الهدف طبعًا هو ترك الفيلا .. ثم أرسلت الشركة لزوجتي إنذارًا بإخلاء الفيلا لبيعها بالمزاد، وأن من حقها أن تشتريها إذا رسى عليها المزاد. وكان الهدف هو التعجيز. وظلت شهورًا تبحث عن شقة، حتى وجدت شقة بالتقسيط، فجمعت مقدم قيمتها من العائلة، وعن طريق إخوتها وإخوتي، وبعض الأقارب، حتى أمكنها أن تنتقل إليها.

• كيف تم الإفراج عنكم؟

– يوم ١٥ مايو سنة ١٩٨١، بدأت حركة غير عادية في عنبر المسجونين في مستشفى قصر العيني، وكنت قد نُقلت في يونيو سنة ١٩٨٠ بعد أن أصبت بارتفاع في الحرارة إلى ٤١ درجة، وأُصيب جسمي كله بصديد، ولم يعرف الأطباء له سببًا.

قبل ذلك كنت في سجن ملحق مزرعة «طرة» بمفردي، وليس معي أحد لمدة ٩ شهور و١٢ يوم تحت حراسة ٦ ضباط، و٦٤ مباحث عامة، و٦ سجانين داخل السجن، و٣٦٠ صف عسكري، كل هؤلاء حراسة عليّ بمفردي، فأنا الوحيد في السجن كله. لقد كان لي سجنًا كاملاً بمفردي، وهذا الحشد الهائل من الحراس، ولا أعرف سببًا.

كان «فريد عبدالكريم»، و«علي صبري»، و«محمد فائق»، و«ضياء الدين داود»، وقد سبقوا ونُقلوا إلى مستشفى قصر العيني، وظلوا به حتى أُفرج عنهم جميعًا.

وبعد إصابتي بهذه الحالة المرضية الغريبة نتيجة التلوث بالمياه القذرة والمجاري، نُقلت إلى نفس المستشفى في يونيو سنة ١٩٨٠.

في شهر مايو سنة ١٩٨١ لاحظنا حركة غير عادية في عنبر المسجونين في مستشفى القصر العيني، ووجدنا أن المخبرين اختفوا، واختفى بعدهم الضباط، وكذلك اختفى حراس بوابة العنبر الثلاثة.

وأصبح العنبر بلا حراسة، وكانت الساعة الثامنة مساء، عائلتنا كانت تعرف أن هناك نية للإفراج عَنَّا بعد أن نُشر خبر صغير بإحدى الصحف يُفهم منه الإفراج عنا، فجاءوا جميعًا إلى مستشفى القصر العيني، وظلوا ينتظرون أسفل العنبر بسياراتهم لعل هذا الخبر الذي نُشر يكون صحيحًا، ويتم الإفراج عنَّا في يوم ١٥ مايو.

بعد اختفاء كل الحراس دخل أحد ضباط المباحث العامة، عاين العنبر، وخرج ولم يتحدث معنا. بعد ذلك فُتح باب العنبر، ففهمنا أنها رسالة للخروج .. إما أن نُغتال على الباب، أو نذهب إلى منازلنا.

قبل ذلك، عملنا بعض المؤشرات أثناء النهار لجس النبض، حيث طلبنا عربة لنقل التليفزيونات التي معنا في العنبر، وكان قد سُمح بها، وكان الهدف من ذلك قياس رد الفعل. ولم يحدث رد فعل عندما نقلنا هذه المتعلقات في الصباح، وبعد الظهر ارتدى كل مِنَّا ملابسه، وظل في حجرته بمفرده إلى أن فُتح الباب. وقررنا أن نخرج بدون تردد

وليحدث ما يحدث. وفعلاً وضعنا أقدامنا على باب عنبر المسجونين في اتجاه الخروج، ولم نجد أمامنا أحدًا، ولم يسألنا أحد، ولم يقابلنا أحد، حتى كُنَّا في فناء المستشفى حيث العائلات، وركبنا السيارات إلى بيوتنا وخرجنا.

• هل صدر قرار رسمي بالإفراج عنكم؟

- بالنسبة لي لم يصدر قرار، وهناك دليل على هذا .. أثناء حبسنا كانت زوجاتنا قَيِّم علينا للتصرف في الأموال والمتعلقات، وصدرت أحكام قضائية لزوجاتنا بذلك، بعد خروجي ذهبت لإلغاء الحكم ليصبح لي حق التصرف في المعاش وخلافه، فذهبت إلى محكمة في مجمع التحرير لألغي حكم القوامة، فطلب القاضي مستندًا يثبت خروجي من السجن، فقلت له: أنا أمامك، ولكنه أصر على ضرورة وجود مستند لأن هذا إجراء رسمي.

فرأى أن أذهب لأطلب استخراج شهادة من مصلحة السجون بالإفراج عني، وعندما ذهبت إلى مصلحة السجون، وقابلت أحد كبار المسئولين، طلب فرصة أسبوع لأنه ليس لديه أيه أوراق تثبت الإفراج.

وكان هذا الرجل أحد ضباط الحرس في السجن ويعرفني جيدًا، وعندما ذهبت له في الموعد الذي حدده؛ طلب أن أذهب إلى نيابة الأحوال الشخصية، وهناك وقع وكيل النيابة على ورقة، حُولت إلى المحكمة في الغرفة المجاورة، وصدر القرار برفع القوامة.

• كلها إجراءات شفهية غير مكتوبة؟

- حتى هذه اللحظة، لا توجد عندي أوراق تثبت أنه قد تم الإفراج عني.

• بعد خروجك من السجن، وحتى الآن، لم يحدث اتصال بينك وبين «السادات»؟

- حدث اتصال غير مباشر في شهر أغسطس ١٩٨١. كُنت خارجًا من السجن ووزني ٥٨ كيلو، وأُصبت بمرض السكر، ولدي مشاكل مرضية كثيرة، وتقارير من الأطباء بضرورة إجراء عمليات جراحية، وفي الحقيقة أولاد الرئيس «عبدالناصر» و«أشرف مروان» طلبوا من «أنور السادات» إذنًا بعلاجي في الخارج، فسأل «أشرف مروان» هل يضمني، ووافق على سفري عندما رد «أشرف» بأنه يضمني.

وسافرت لندن بإذن مكتوب، ولم يُصرف لي جواز سفر دبلوماسي، ولكن جواز سفر عادي، وأجريت عمليتين جراحيتين كبيرتين هناك. ويوم ٤ أكتوبر، وأنا في المستشفى جاء «أشرف مروان» يزورني الساعة ١١ ليلاً، وقال أنه كان في مصر، و وصل اليوم «وهناك رسالة من أنور السادات .. يقول لك: لا تنزل مصر». فسألته: هل هو قرار بالنفي، فقال: لا .. لقد طلب الرئيس «السادات» أن أبلغك ألا تعود «للهباب اللي في مصر».

فقلت: هل هو يبقى عليّ، وتهمه مصلحتي.

فقال: لا أعرف.

يوم ٥ أكتوبر الساعة ٤ بعد الظهر، شعرت بآلام بشعة في معدتي، فقرر الأطباء إجراء الأشعات والتحاليل تمهيدًا لإجراء العملية الجراحية. يوم ٦ أكتوبر الساعة الثانية عشر ظهرًا دخلت حجرة العمليات لإجراء العملية. وبعد أن أجرى لي الطبيب العملية، وأخبر زوجتي بأن هناك أوضاعًا سيئة وغير مستقرة بالقاهرة، وطلب إليها ألا تخبري زوجك حتى لا ينفعل. وفي اليوم التالي بعد العملية أخبرني الطبيب بمقتل «السادات» قائلاً لي: لا تنفعل، وكانت هذه أول مرة أسمع أن «أنور السادات» قد مات .. في اليوم التالي لاغتياله.

- **هل حزنت على «أنور السادات»؟**

- نحن كمصريين أكلنا عيش وملح مع بعض. لقد قاسيت منه الكثير، وظُلمت، وشُهّر بي بطريقة لا أخلاقية.

وأقول لك بإخلاص وصدق: أنا لا أُفكر في الماضي بكل آلامه النفسية والجسدية.

تسألني بأمانة: هل حزنت على «السادات»، عندما بلغك نبأ مقتله،

أقول لك بأمانة أيضًا:

" إنها مسألة إنسانية .. نعم حزنت وبكيت

ولم أشعر بدموعي! "



المحتويـــــات

١٢- التنميـة .. التأميـم ٢٤٩
١٣- الوحدة .. الانفصال ٢٦٧
١٤- القضية الفلسطينية ٢٨٣
١٥- أم كلثوم .. عبدالوهاب .. عبدالحليم ٢٩٧
١٦- ثورة الفاتـــح ٣١١
١٧- ثورة اليمـــن ٣٣٣
١٨- لبنــــــان ٣٤٧
١٩- هزيمـــة ١٩٦٧ .... ٣٥٧
٢٠- انقلاب مايو ١٩٧١ .... ٣٨٧



رقـم الايــداع
٢٠١٨ / ٩١٣٨

الترقيم الدولي I.S.B.N 978- 977-209-301-4

عبد الناصر كيف حكم مصر

سامي شرف يتحدث

مرة أخـرى ..

نلتقي مع سامي شرف ..

سكرتير المعلومات للرئيس جمال عبد الناصر..

الذي كان ولا يزال يحتفظ بأدق المعلومات التي تصل الرئيس جمال عبد الناصر، وبكل التفاصيل والملابسات، كما كانت جميع قرارات وتعليمات وأسرار الرئيس تودع خزانة أسرار سامي شرف طيلة ثمانية عشر عاما فعرف ما لم يعرفه أقرب المقربون من جمال عبدالناصر، وكان السادات دائما يقول له : " You know Too much "

في هذه السلسلة "سامي شرف يتحدث.." يروي لنا كيف كانت تصل المعلومات للرئيس ، وكيف كانت تُعد التقارير ساعة بساعة عن جميع الجهات بالدولة لتوضع على مكتب الرئيس، وكيف كان عبدالناصر يصدر القرارات الهامة والخاصة بشئون البلاد وكيف كان يتم اختيار الوزراء ، و كيفية صنع القرار في المطبخ السياسي للدولة ، وكيف تعاملت أجهزة عبدالناصر مع القضايا الهامة بالدولة مثل: تأميم قناة السويس ، والوحدة مع سوريا ، وحرب اليمن ، وحرب ٦٧ ، و قضية الحريات والديمقراطية والأحزاب، وما هي حقيقة علاقة الاخوان المسلمين بالثورة وبجمال عبد الناصر ولماذا انقلبوا عليه؟ وكيف كانت علاقة جمال عبدالناصر بالمشير عبدالحكيم عامر وتفاصيل المؤامرة على عبد الناصر؟ و تناول الحديث حقيقة التنظيم السري الذي أنشأه جمال عبد الناصر.. لماذا ؟ هل كان الرئيس لا يثق في أعضاء و دوائر الاتحاد الاشتراكي ؟

قضايا شائكة ومعقدة وحائرة ربما لم يُفصح عنها من قبل نضعها أمام الأجيال والتي تشتاق لروح الزعيم جمال عبدالناصر ، الذي كان ينبض قلبه ودمه وعقله بهموم المواطن المصري والعربي والافريقي ، وكل الشعوب التي تشتاق للحرية والعزة والكرامة ..

في هذا السلسلة يتم تناول كل ذلك من زاوية جديدة.. ربما تكون أدق وأوضح وأشمل؛ وهي زاوية الحوار والحديث الذي يدلي به سامي شرف "أمد الله في عمره " - وربما لأول مرة يتحدث - بعد إلحاح إلى الكاتب الصحفي عبدالله إمام رحمه الله - نضع هذه الصفحات بين أيدينا.. ربما تشرق علينا شمس جديدة ..

مهندس
ماجد أحمد يحيى

المكتب المصري الحديث
www.almaktabalmasry.com
القاهـــرة : ٢٠٢/٢٣٩٣٤١٣٧
الإسكندرية : ٢٠٣/٤٨٤٦٦٠٢